جامعة القاهرة
كليــة دار العلوم
قسم الفلسفة الإسلامية

مسائل الاعتقـــاد

عند الأمير الصنعانى محمد بن إسماعيل
(ت: ١١٨٢هـ)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

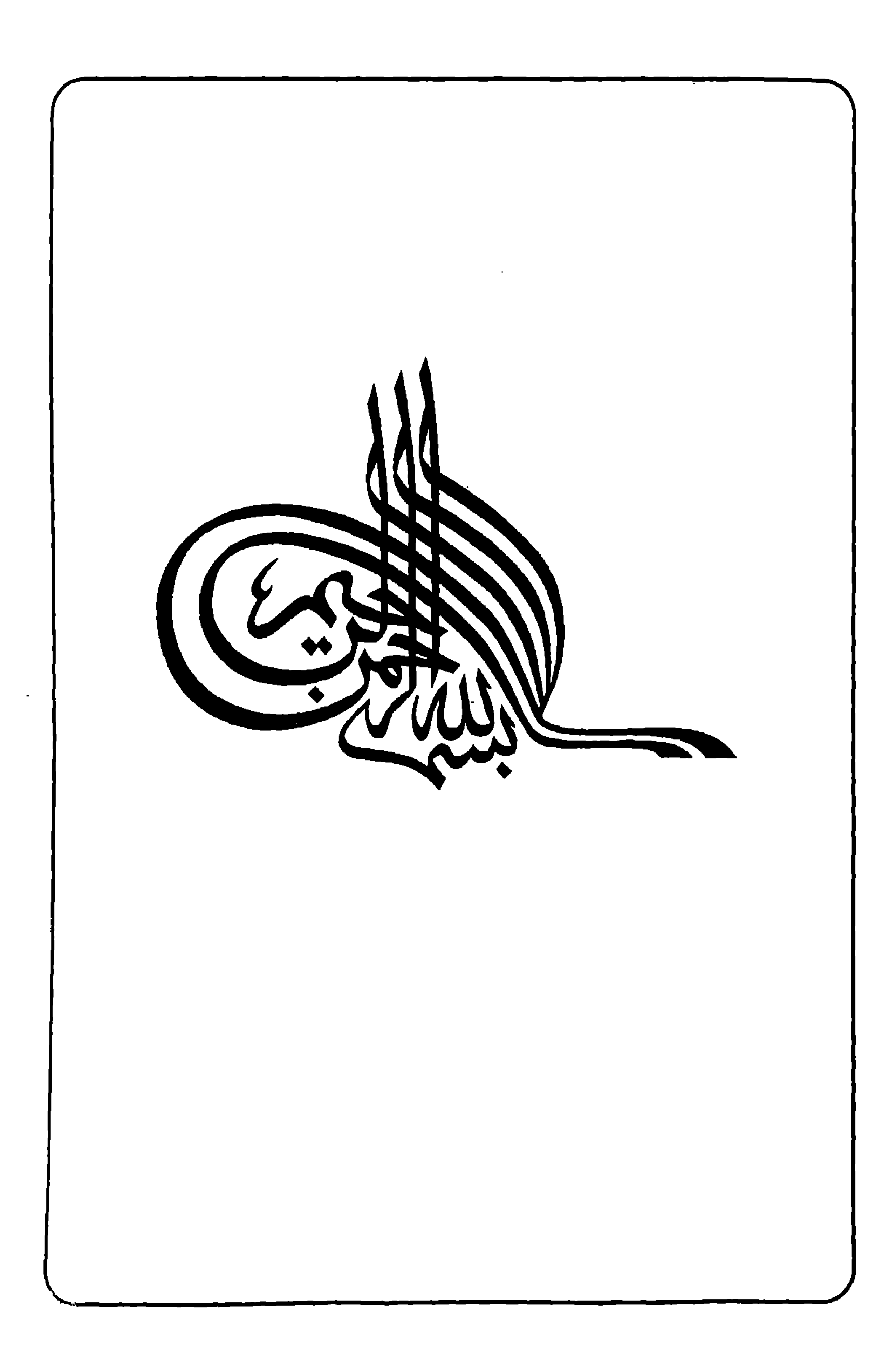
إعداد:

الطالب: عبد الله محمد المطيري

إشراف:

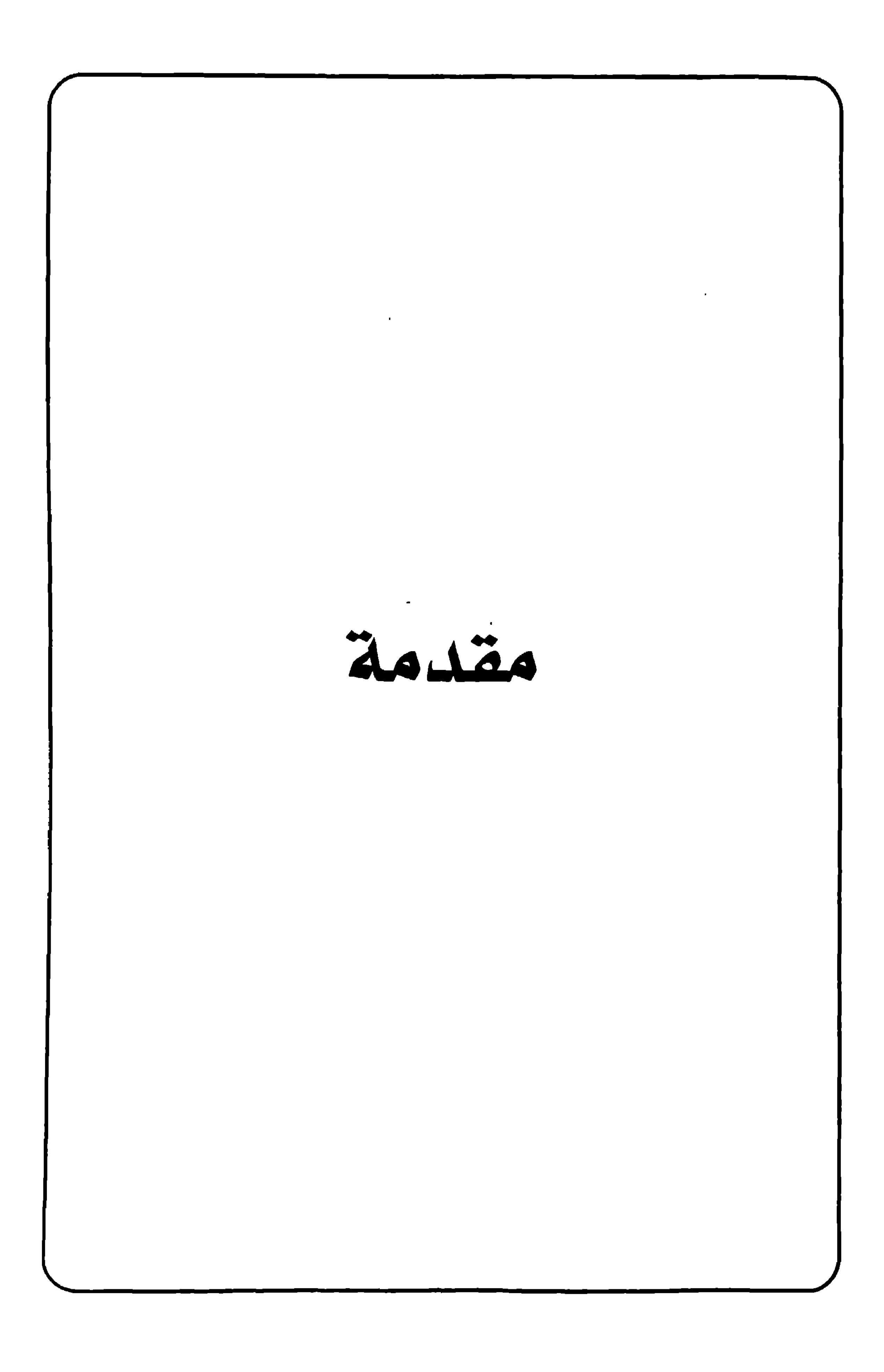
الأستاذ الدكتور / حامـــد طـــاهر
أستاذ الفلسفة الإسلامية
ونائب رئيس جامعة القاهرة

١٤٢٣هـ - ٢٠٠١م


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أرى لزامًا علي أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور / حامد طاهر أستاذ الفلسفة الإسلامية ونائب رئيس جامعة القاهرة لقبوله الإشراف على هذا البحث رغم كثرة شواغله ، ولتوجيهاته وإرشادته التي فتحت أمامي آفاقًا واسعة في طريق طلب العلم



مقدمة

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفضل الأنبياء، والمرسلين.

أما بعد ..

فلا شك أن العلم بالله وبأحكام الله من أشرف العلوم مطلقًا ؛ لأن شرفها من شرف المعلوم ، ولحاجة الناس الضرورية إليها أكثر من غيرها .

ومن أشرف تلك العلوم الشرعية وأفضلها علم العقيدة ؛ فهو العلم المتعلق بالله وأفعاله ، وصفاته ، وما يجب ، ويجوز ، ويمتنع ، له ، وعليه .

وقد سخر الله لعلم العقيدة أناساً يتعلمونها ، ثم يعلمونها لمن بعدهم ، ومن هؤلاء الصنعاني أحد كبار علماء اليمن الذين ظهروا في القرن الثاني عشر الهجري (ت: ١١٨٢هـ) حاملاً لواء الدعوة السلفية التي ظهرت عند الإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١) وتوسع فيها ابن تيمية (ت : ٧٢٨هـ) وتليمذه ابن القيم (ت : ٧٥١هـ) .

وعلى الرغم من نشأته في بيئة زيدية إلا أنه ظل متمسكًا بالمنهج السلفي الخالص في نشر العقائد الإسلامية ، وقد ظل متمسكًا بها طوال حياته ، ونشر الكثير من المؤلفات حول مسائلها، كما قام بتدريسها وتأصيل قواعدها .

وكان الصنعاني معاصرًا للشيخ محمد بن عبد الوهاب (ت: ١٢٠٦هـ) الذي حقق مذهبه انتشارًا واسعًا ، وأصبح هو المذهب الرسمي للدولة السعودية ، في حين لم يحظ الصنعاني بمثل هذا الانتشار في بلده من ناحية ولا في العالم الإسلامي من ناحية أخرى .

ويضاف إلى ذلك أن علماء اليمن لكونهم زيدية لا يعتنى بنشر فضائلهم وجهودهم أكثر الطلاب ، مع أن فيهم عدداً من العلماء المبرزين والأئمة المجتهدين، وقد تأسف الشوكاني في أثناء ترجمته لابن الوزير (ت: ٨٤٠هـ) من إغفال العناية بعلماء اليمن ، فقال : «ولا ريب أن علماء الطوائف لا يكثرون العناية بأهل هذه الديار ؛ لاعتقادهم في الزيدية ما لا مقتضى له إلا مجرد التقليد لمن لم يطلع على الأحوال ، فإن في ديار الزيدية من أئمة الكتاب والسنة عدداً يجاوز الوصف ، يتقيدون بالعمل بنصوص الأدلة، ويعتمدون على ما صح في الأمهات الحديثية وما يلتحق بها من دواوين الإسلام المشتملة على سنة سيد الأنام، ولا يرفعون إلى التقليد رأساً ، لا يشوبون دينهم شيء من البدع ، التي لا يخلو أهل مذهب من المذاهب من شيء منها ، بل هو على نمط السلف الصالح في العمل بما يدل عليه كتاب الله وما صح من سنة رسول الله. . . »[1].

فأردت أن أتلاشى هذا النقص ، وأن أكشف الستار بهذا البحث عن إمام من أئمة القطر اليماني، وأن أقدم عالماً سلفياً جليلاً ، يدعو بشدة إلى التمسك بالكتاب والسنة.

كانت هذه هي أهم الدوافع إلى اختيار هذا الموضوع .

وأما المنهج الذي سرت عليه :

فقد اقتضت طبيعة الموضوع أن أجمع بين المنهج التحليلي، والمنهج المقارن، وأحيانًا قليلة المنهج النقدي ، فالمنهج التحليلي لدراسة أصول الاعتقاد عند

---

(١) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (٨٣/٢).

الصنعاني ، والمنهج المقارن للبحث عن نشأة المسألة ، وكيف تطورت ، وأبرز القائلين بها ، والمنهج النقدي لتقييم بعض الآراء ، وتوضيح الرأي فيها ، إما بالقبول وإما بالرفض ، مع بيان وجهة النظر على هذا أو ذاك .

وقد اضطررت في بعض الأحيان إلى الإكثار من النصوص الأصلية ، التي تستنبط منها الأحكام الصحيحة ، حتى تكون دراستي دراسة موضوعية ، تتسم بالنزاهة والإنصاف ، وحتى تتاح للقارئ إمكانية الحكم على مدى صحة النتائج التي أتوصل إليها ، من خلال نظره في النصوص التي أعتمد عليها .

خطة البحث :

فقد اشتمل البحث على : **مقدمة ، وتمهيد ، وبابين ، وخاتمة :**

وقد تضمنت المقدمة الدوافع إلى اختيار الموضوع ، والمنهج الذي سرت عليه ، وعرض تفصيلي لخطة البحث .

ثم تلى ذلك تمهيد اشتمل على استعراض مختصر لعصر الصنعاني ، وحياته ، ومصنفاته ، ومنهجه في تقرير عقيدة السلف ، ورده على الخصوم ويتمثل ذلك في منهجه في المعرفة والاستدلال ، وبيان منهجه في العقيدة وتوضيحها .

وأما الباب الأول :

فكان موضوعه : بيان أراء الصنعاني في التوحيد ، وقد اشتمل على تمهيد في تعريف التوحيد وأقسامه ، وعلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول : توحيد الربوبية ، وقد اشتمل على تعريف توحيد الربوبية ومسلك الصنعاني في الاستدلال على وجود الله ويتمثل ذلك في تمهيد وأربع دلائل . الدلالة الأولى ، دلالة الفطرة ، والدلالة الثانية دلالة الآفاق ،

والدلالة الثالثة ، دلالة الأنفس، والدلالة الرابعة ، دلالة المعجزات .

الفصل الثاني : توحيد الألوهية ، وقد اشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : توحيد الألوهية . وقد اشتمل على المسائل التالية :

تعريف توحيد الألوهية وما تضمنه توحيد الألوهية لأنواع التوحيد الأخرى، وعناية الصنعاني بتوحيد الألوهية . تلى ذلك بيان لتوضيح أنواع العبادة .

المبحث الثاني : فقد تكلمت فيه عن أهم ناقض لتوحيد الألوهية وهو : قضية الشرك ، ويتمثل ذلك في حقيقة الشرك في توحيد الألوهية ، وأنواعه ، وبعض مظاهره. وأمثلة من الأعمال الشركية التي تكلم الصنعاني عليها .

ثم مقارنة الصنعاني ، بين شرك القبوريين ، وشرك أهل الجاهلية ، وأخيراً بعض الشبه الواردة في ذلك ، ورد الصنعاني عليها .

الفصل الثالث : توحيد الأسماء والصفات ، وقد اشتمل على المسائل التالية:

أن أسماء الله تعالى توقيفية ، وصفات الله تعالى كلها حسنى ، كما قرر الصنعاني مذهب السلف في الصفات الإلهية ، وقد أطال الصنعاني في صفة الكلام كنموذج للصفات التي أطال الحديث عنها .

وأما الباب الثاني :

فكان موضوعه : بيان أرائه في بقية مسائل العقيدة .

وقد اشتمل على أربعة فصول :

الفصل الأول : عن القضاء والقدر ، وقد اشتمل على المسائل التالية :

التعـريف بالقضـاء والقدر والعـلاقة بينهـما مع بيان أن الإيمان بـالقدر من أصول الإيمان ثم أوضحنا الحكم في الخوض بالقدر .

وكمـا تحدث عن أركـان الإيمان بالقدر والمسـائل المتعلقـة به ، وهي تعليل أفعال الله وإثبـات الحكمة فيهـا وهل الإرادة تقتضي المحبـة ، أم لا ؟ ومسألة التحسين والتقبيح .

وهل هما شرعيان أم عقليان وكذلك تكلمت عن معنى الظلم وأفعال العباد ومسألة « الكسب » .

الفصل الثاني : عن الإيمان وقضاياه ، ويشمل على المسائل التالية :

الإيمان . وهل الإيمان يزيد وينقص أم لا .

وما العلاقة بين الإيمان والإسلام ثم وضحنا حكم مرتكب الكبيرة .

الفصل الثالث : عن البدع ، ويشتمل على المسائل التالية :

التعريف بالبدعة وذم البدع والتحذير منها ، كما ألمحنا عن بدعة المتصوفة ، كما يراها الصنعاني .

الفصل الرابع : عن السمعيات ، ويشتمل على المسائل التالية :

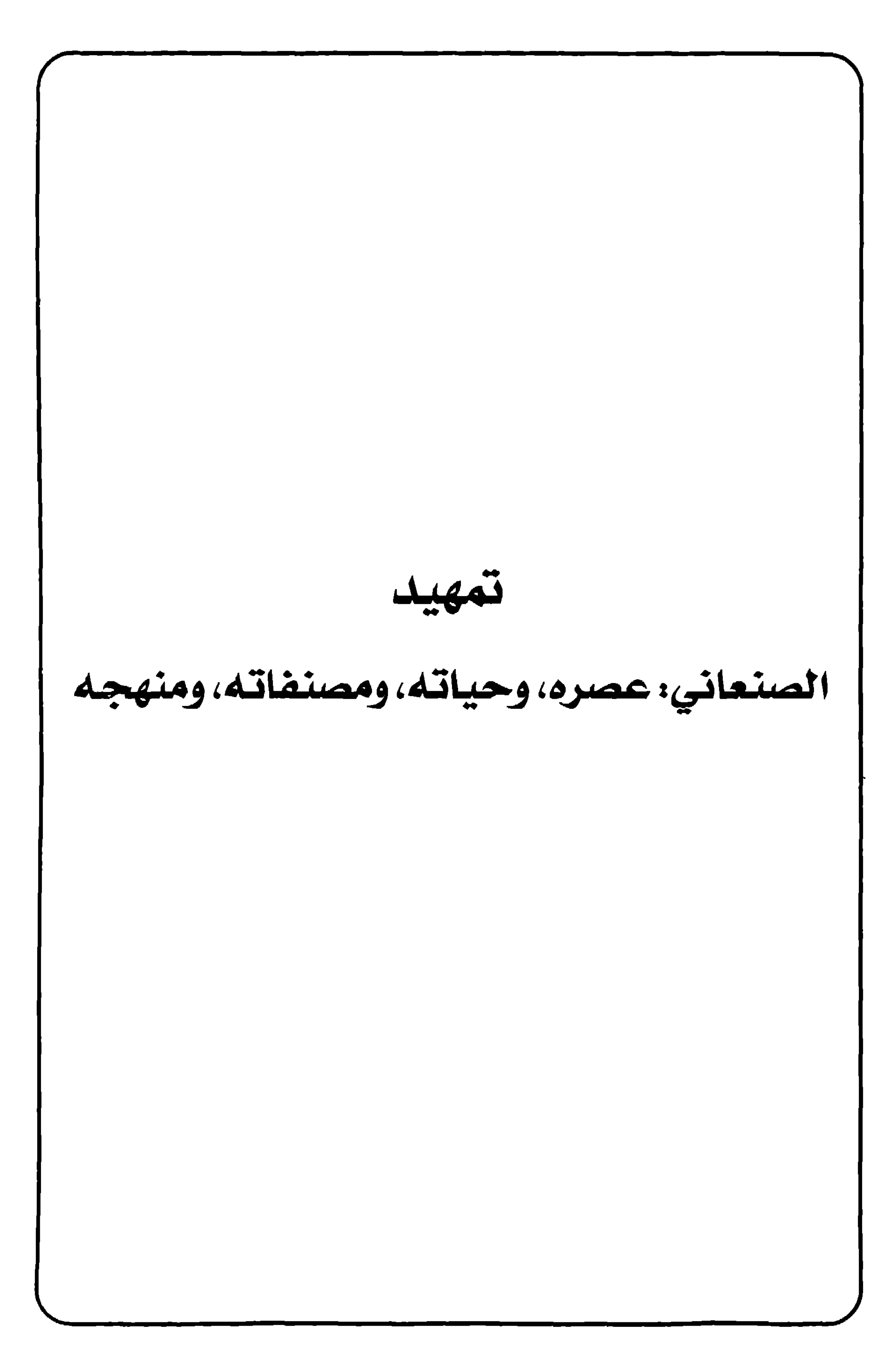
عذاب القبر ونعيمه ، ومستقر الأرواح بعد الموت ، والميزان ، والصراط ، والشفاعة .

وأما الخاتمـــة :

ففيها عرض مختصر لأهم نتائج البحث .

وفي الختـام فإني أتقـدم بالشكر الجـزيل والدعـاء العـريض ، لأستـاذي الجليل ؛ فضيلة الأستاذ الدكتور حامد طاهر ، أستاذ الفلسفة الإسلامية ، ونائب رئيس جامعة القاهرة ، لتقبّله الإشراف على هذه الرسالة ، وصبره على ذلك ، كما أشكره على إرشاداته وتوجيهاته القيمة السديدة ، التي كان لها أكبر الأثر في إنارة الطريق إلى إنجاز هذا البحث .

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .



تمهيد

الصنعاني: عصره، وحياته، ومصنفاته، ومنهجه

أولاً: عصر الصنعاني

أولاً: عصر الصنعاني:

عاش الصنعاني في اليمن ، في القرن الثاني عشر ، وقد اتسم عصره ، بكثرة الاضطرابات ، والقلاقل ، والثورات ، والانتفاضات القبائلية ، وحوادث التمرد ، لدرجة ثورة الابن على أبيه ، والأخ على أخيه ، كل ذلك من أجل الإمارة ، ولعل السبب في كثرة هذه الثورات ما ينادى به المذهب الزيدي من أن الإمام لا يكون إماماً حتى يخرج داعياً إلى نفسه ، ولا يقوم بالتقية ، وأن يكون فاطمياً ، وجامعاً لعلوم الاجتهاد .

وقد عاصر الصنعاني ستة من الأئمة الذين تولوا حكم اليمن ، تشابهت أسماؤهم وأنسابهم وألقابهم ، وهم :

١- المهدي : محمد بن أحمد بن الحسن بن الإمام القاسم بن محمد ، صاحب ، المواهب .

٢- المنصور بالله : الحسين بن القاسم بن المؤيد بالله : محمد بن الإمام القاسم .

٣- المتوكل على الله : القاسم بن الحسين بن أحمد بن الحسين .

٤- الناصر : محمد بن إسحاق بن الإمام المهدي : أحمد بن الحسن بن الإمام القاسم .

٥- المنصور بالله : الحسين بن المتوكل على الله : القاسم بن الحسين .

٦- المهدي لدين الله : العباس بن الإمام المنصور بالله : الحسين بن الإمام المتوكل على الله .

وأول هؤلاء الحكام وهو الإمام المهدي صاحب المواهب كان تملكه لليمن واستيلاؤه عليها بعد موت المؤيد بالله ، محمد بن المتوكل على الله ، وذلك في سنة ١٠٩٧هـ ، واستمر على ذلك إلى سنة ١١٢٦هـ ، وشرع المتوكل على الله : القاسم بن الحسين في معارضته وإخراج البلاد عن مملكته ؛ حتى خلع نفسه في سنة ١١٢٩هـ ، فكان ملكه للديار اليمنية بأسرها زيادة على ثلاثين سنة [١] .

وسيرة صاحب المواهب هذا في رعيته سيرة الملوك الجائرين السفاكين المنافقين ، فقد استباح الدماء والأموال ، وتشبع بما لم يعط ، تلّقب أولاً بالإمام الناصر لدين الله ، ثم بالإمام الهادي ، ثم تلقب أخيراً بالإمام المهدي ، وقد أنكر الصنعاني تلقب هذا وأمثاله بهذه الألقاب ، فقال :

تسمّى بنور الدين وهو ظلامه

وهذا بشمس الدين وهو له خسف

وذا شرف الإسلام يدعوه قومه

قد نالهم من جوره كلهم عسف

رويدك يا مسكين سوف ترى غداً

إذا نصب الميزان وانتشر الصحف

بماذا تسمى هل سعيد فحبذا

أو اسم شقي بئس ذا ذلك الوصف[٢]

---

(١) انظر : الشوكاني : البدر الطالع (٢/ ٩٧-٩٩) ، ترجمة (٣٩٤) .

(٢) انظر : الصنعاني : ديوان الأمير الصنعاني ، ص٢٥٦ ، ومحمد بن يحيى الصنعاني : نشر العرف (٣/ ٦٣-٦٤) .

وقد وصف الشوكاني المهدي صاحب المواهب هذا بأنه كان يأخذ المال من الرعايا بلا تقدير ، وينفقه بلا تقدير ، وكانت اليمن من بعد خروج الأتراك منها إلى أن ملكها المهدي -مصونة عن الجور والجبايات وأخذ مالا يسوغه الشرع ، فلما قام هذا ، أخذ المال من حله ، وغير حله ، فعظمت دولته ، وجلّت هيبته ، ومكنت سطوته ، وتكاثرت أجناده ، وصار بالملوك أشبه منه بالخلفاء [١] .

ومع ذلك فهو يتزهد في ملبوسه ، فإنه كان لا يلبس الحرير ولا رفيع الثياب ، وكان يسمى صاحب السجدة ؛ لأنه كان إذا خرج من موكبه ، ورأى ما بين يديه من الأجناد المالئة للفضاء ، ترجل عن جواده ، وسجد شكراً لله وتواضعاً ، ومرغ وجهه بالأرض .

وكان سفّاكاً للدماء بمجرد الظنون ، وكان يميل إلى أهل العلم ويجالسهم ويتشبه بهم ، وربما قرأوا عليه ، ولم يكن عالماً ، ولكن كان يحب التظاهر بالعلم ، فساعده على ذلك علماء حضرته رغباً ورهباً [٢] .

وقد أنكر الصنعاني هذه المنكرات التي كانت تحيط به في كل مكان ، فقال : «ولقد استرسل أهل الأمر في هذه الأعصار في أخذ الأموال في العقوبة استرسالاً ينكره العقل والشرع ، وصارت تنط الولايات بجهال لا يعرفون من الشرع شيئاً ، ولا من الدين أمراً ، فليس همهم إلا قبض المال من كل من لهم عليه ولاية ، يسمونه أدباً وتأديباً ، ويصرفونه في حاجاتهم وأقواتهم وكسب الأطيان وعمارة المساكن في

(١) انظر : الشوكاني : البدر الطالع (٢/ ٩٨) .

(٢) انظر : نفس المصدر ، (٢/ ٩٨) .

الأوطان ، فإنا لله وإنا إليه راجعون . . ومنهم من يضيع حد السرقة أو شرب المسكر ، ويقبض عليه مالاً ، ومنهم من يجمع بينهما ، فيقيم الحد ويقبض المال ، وكل ذلك محرم ضرورة دينية ، لكنه شاب عليه الكبير ، وشب عليه الصغير ، وترك العلماء النكير ، فزاد الشر في الأمر الخطير»[١] .

هذا ، وقد دعا المنصور بالله : الحسن بن القاسم بن المؤيد بالله ، من بلاد حاشد في ذي الحجة سنة ١١٢٤هـ ، فأجابته البلاد اليمنية ، ونفذت أوامره ، وخطب له في كثير من البلاد [٢] .

يقول صاحب «نشر العرف» : «وجرت حروب بينه وبين الخليفة المهدي صاحب المواهب ، ثم اتفق على بيعته أهل اليمن»[٣] .

ثم بعد ذلك رغب الناس إلى الإمام المتوكل على الله : القاسم بن الحسن بن أحمد ، وأرادوا أن يبايعوه ، فامتنع حيلة ومكراً ، وفي ذلك يقول الشوكاني : «امتنع معتذراً بأنه لم يكن للعلم مستوفياً للاجتهاد ، محيطاً بما يحتاج إليه في الإصدار والإيراد ، بل أمرهم بأن يبايعوا الحسين بن القاسم بن المؤيد ، صاحب شهارة ، وكان من مشاهير العلماء ، وبايعه المتوكل على الله ، القاسم بن الحسين بن أحمد ، وتلقب بالمنصور بالله ، والحل والعقد بيد المتوكل على الله : القاسم بن الحسين ، وليس للحسين إلا الاسم ، ثم شرع في مناجزة المهدي ، فقاد إليه الجيوش ، وحاصره في

---

(١) الصنعاني : سبل السلام (٢/ ٢٥٦) ، حديث (٥٦٥) .

(٢) ملحق البدر الطالع ، ص ٨٨-٨٩ .

(٣) نشر العرف (١/ ٦٠٣) .

«المواهب» ، وكان ابتداء ذلك في سنة ١١٢٦هـ ، ثم إن المهدي خلع نفسه ، وبايع الحسين بن القاسم بن المؤيد ، وكان ذلك بعد محاصرة عظيمة وحروب شديدة . ثم كثر الاضطراب من الحسين بن القاسم ، فخلعه الإمام المتوكل على الله : القاسم بن الحسين بن أحمد ، ومال الناس إليه ، فبايعوه في سنة ١١٢٨هـ ، فامتنع المهدى عن ذلك متعللاً بأنه إنما خلع نفسه بشرط أن يكون الخليفة : الحسين بن القاسم ، لا المتوكل على الله ، القاسم بن الحسين بن أحمد ، فأعاد الإمام المتوكل على الله : القاسم الحصار له ، وقاد إليه الجيوش ، فأذعن وبايع في سنة ١١٢٩هـ»[١] .

ثم بعد ذلك خرج المولى محمد بن إسحاق بن المهدي على الخليفة المتوكل على الله : القاسم بن الحسين ، وتفاقمت الأمور ، واشتعلت نار فتنة عمت الجمهور ؛ حتى قام الصنعاني بالسعي في الصلح بين الخليفة المتوكل والمولى محمد بن إسحاق ، فانحسمت مادة الشقاق ، وحصل التوفيق بينهما والاتفاق ، ونزل المولى محمد بن إسحاق عن الدعوة للإمامة ، وانخرط في سلك الخاصة والعامة ، وخمدت بسعي الصنعاني نار الفتنة ، وألف الصنعاني رسالة بديعة في ذلك[٢] .

ثم بعد ذلك خرج المنصور بالله على والده المتوكل على الله ، وسعى الصنعاني في الصلح بينهما وقام بذلك خير قيام[٣] .

---

(١) البدر الطالع ، ص (٢/ ٤٢-٤٣) .

(٢) وهي رسالة : «تنبيه ذوي الفطنة على السعي لإطفاء نار الفتنة» .

(٣) انظر : نشر العرف (٣/ ٣٧-٣٩) .

وهكذا استمر التنازع على الإمارة ، ونشوب نار الفتنة ، هو السمة البارزة في عصر الصنعاني ، حتى ختم عصره بالإمام المهدي لدين الله : العباس الذي سار في رعيته سيرة الأئمة المهديين العدول ، حتى عدّت دولته من محاسن اليمن ، بل الزمن ؛ يقول الشوكاني في وصفه :

وكان إماماً فطناً ، ذكياً عادلاً ، قوي التدبير ، عالي الهمة ، منقاداً إلى الخير ، مائلاً إلى أهل العلم ، محباً للعدل ، منصفاً للمظلوم ، سيوساً حازماً ، مطلعاً على أحوال رعيته ، باحثاً عن سيرة عماله فيهم ، لا تخفى عليه خافية من الأحوال ، له عيون يوصلون إليه ذلك ، وله هيبة شديدة في قلوب خواصه ، لا يفعلون شيئاً إلا وهم يعلمون أنه سينقل إليه ؛ وبهذا السبب اندفعت كثير من المظالم ، وكان يدفع عن الرعايا ما ينوبهم من البغاة الذين يخرجون في الصورة على الخليفة ، وفي الحقيقة لإهلاك الرعية ، فكان تارة يتألفهم بالعطاء ، وتارة يرسل طائفة من أجناده تحول بينهم وبين الرعية . . . » (١) .

هذا ، وقد كان للصنعاني تأثير كبير وبارز في أحداث ومجريات عصره ، فبالإضافة إلى ما سبق ذكره من سعيه في الصلح بين الخليفة المتوكل والمولى محمد بن إسحاق ، وبين المنصور بالله ووالده ، توجد - أيضاً - مواقف بارزة ومضيئة ، فمن ذلك :

١- لما زيّن للإمام المهدي : العباس ، بعض وزراءه ، في شراء أموال الوقف التي بوادي شعوب ، شمالي صنعاء بالمعاوضة ، وهذا يعني إخراجها من الواقفية إلى الملكية ، وهو تبديل لحكم الله تعالى ورسوله ؛ لأن مال الوقف لا يباع ولا يوهب

(١) انظر : البدر الطالع ، (١/ ٣١٠-٣١١) ، ترجمة (٢٢٠) .

ولا يورث ، أرسل الصنعاني خطاباً مطولاً إلى الخليفة المهدي : العباسي ، في ذي الحجة سنة ثمانين ومائة وألف ، بدأه ببيان بعض محاسن اليمن في عهده ، ثم ثنى بترهيبه من الإقدام على شراء الوقف ، وكانت هذه النصيحة سبباً في ترك الخليفة مال وقف وادي شعوب وقفاً كما هو [(١)] .

٢- ومن ذلك نعيه على الهادوية تحريم نكاح الفاطمية إلا من فاطمي ، وتقريره أن المعتبر في الكفاءة هو الدين ؛ وفي ذلك يقول : «وللناس في هذه المسألة عجائب ، لا تدور على دليل غير الكبرياء والترفع ، ولا إله إلا الله ، كم حرمت المؤمنات النكاح ؛ لكبرياء الأولياء واستعظامهم أنفسهم ، اللهم إنا نبرأ إليك من شرط ولده الهوى وربّاه الكبرياء .

ولقد منعت الفاطميات في جهة اليمن ما أحل الله لهن من النكاح ؛ لقول بعض أهل مذهب الهادوية : إنه يحرم نكاح الفاطمية إلا من فاطمي ، من غير دليل ذكروه ، وليس مذهباً لإمام المذهب الهادي عليه السلام ، بل زوّج بناته من الطبريين ، وإنما نشأ هذا القول من بعده في أيام الإمام أحمد بن سليمان ، وتبعهم بيت رياستها ، فقالوا بلسان الحال : تحرم شرائفهم على الفاطميين إلا من مثلهم ، وكل ذلك من غير علم ولا هدى ولا كتاب منير . . . »[(٢)] .

٣- ومن ذلك نعيه على اقتران غناء الأفراح بالمحرمات الكثيرة في عصره ، وفي ذلك يقول : «وظاهر الأمر [أي : في حديث «أعلنوا النكاح»] الوجوب ، ولعله لا قائل

---

(١) انظر : نشر العرف (٢/ ٢١-٢٤) .

(٢) الصنعاني : سبل السلام (٣/ ٢٧٤-٢٧٥) .

به ، فيكون مسنوناً ، ولكن بشرط أن لا يصحبه محرم من التغني بصوت رخيم من امرأة أجنبية بشعر فيه مدح القدود والخدود ، بل ينظر الأسلوب العربي الذي كان في عصره ﷺ فهو المأمور به . وأما ما أحدثه الناس من بعد ذلك ، فهو غير المأمور به ، ولا كلام في أنه في هذه الأعصار يقترن بمحرمات كثيرة ، فيحرم لذلك ، لا لنفسه»[١] .

٤- ومن ذلك نعيه على انتشار النذور والذبح على القبور والقباب والمشاهد ؛ وذلك حيث يقول : «أما النذور المعروفة في هذه الأزمنة على القبور والمشاهد والأموات ، فلا كلام في تحريمها ؛ لأن الناذر يعتقد في صاحب القبر أنه ينفع ويضر ، ويجلب الخير ويدفع الشر ، ويعافي الأليم ويشفى السقيم ، وهذا هو الذي كان يفعله عباد الأوثان بعينه ، فيحرم كما يحرم النذر على الوثن ، ويحرم قبضه لأنه تقرير على الشرك ، ويجب النهي عنه ، وإبانة أنه من أعظم المحرمات ، وأنه الذي كان يفعله عباد الأصنام ، لكن طال الأمد حتى صار المعروف منكراً والمنكر معروفاً ، وصارت تعقد اللواءات لقباض النذور على الأموات ، ويجعل للقادمين إلى محل الميت الضيافات ، وينحر في بابه النحائر من الأنعام ، وهذا هو بعينه الذي كان عليه عباد الأصنام»[٢] .

٥- ومن ذلك اجتهاده في إقامة أحكام الإسلام على يهود اليمن ، فقد نصح الخليفة المتوكل : القاسم بن الحسين ، بالمطالب الآتية :

---

(١) انظر : نفس المصدر (٣/ ٢٤٩) .

(٢) الصنعاني : سبل السلام (٤/ ٢١٢-٢١٣) .

أولاً : يجب على الخليفة - إخراج اليهود من جزيرة العرب التي منها اليمن .

ثانياً : وإلا فيجب إلباسهم أثواب الذلة والصغار .

ثالثاً : وخراب ما زادوه من أماكن العبادة التي لم يؤذن لهم فيها .

رابعاً : وإلجاؤهم إلى مضايق الطرق ، إذا اشتركوا هم والمسلمون في الطريق، يقول الصنعاني : «أما ما يفعله اليهود في هذه الأزمنة ، من تعمد جعل المسلم على يسارهم إذا لاقاهم في الطريق ، فشيء ابتدعوه لم يروا فيه شيئًا ، وكأنهم يريدون التفاؤل بأنهم من أصحاب اليمين ، فينبغي منعهم مما يتعمدونه من ذلك ؛ لشدة محافظتهم عليه ، ومضادة المسلم »[1] .

وهكذا نرى أن العصر الذى عاش فيه الصنعاني كان عصر مضطرب من الناحية السياسية والثورات الطائفية ولكن الصنعاني كان له الأثر الكبير في العمل على إصلاح عصره .

---

(١) الصنعاني : سبل السلام (٤/ ١٣٣) .

ثانياً: حياته

ثانياً: حياته:

أ- اســـمه ونســـبه :

هو محمد بن إسماعيل ، بن صلاح ، بن محمد ، بن علي ، بن حفظ الدين بن شرف الدين ، بن صلاح ، بن الحسن ، بن المهدي ، بن محمد ، بن إدريس ، بن علي بن محمد ، بن أحمد ، بن يحيى ، بن حمزة ، بن سليمان ، بن حمزة ، بن الحسن ، بن عبد الرحمن ، بن يحيى ، بن عبد الله ، بن الحسين[(١)] ، بن القاسم ، بن إبراهيم ، بن إسماعيل ، بن إبراهيم ، بن الحسن ، بن الحسن ، بن علي بن أبي طالب[(٢)] .

ولقب بالأمير ، نسبة إلى صنو الإمام المنصور بالله : عبد الله بن حمزة ، وهو الأمير الكبير الشهير : يحيى بن حمزة بن سليمان ، المتوفى بكحلان سنة ٦٣٦هـ[(٣)] .

ب- مولده :

ولد بمدينة كحلان [(٤)] ، وإليها ينسب ، فيقال : الكحلاني ، وكان ذلك ليلة الجمعة منتصف جمادى الآخرة ، سنة تسع وتسعين وألف هجرية [(٥)] .

نشأته وزواجه وأولاده :

انتقل والده وأهله إلى صنعاء ، عام سبعة ومائة وألف من الهجرة ، وسنه ثمان

---

(١) يلتقي نسبه مع «ابن الوزير اليماني» في الحسين بن القاسم ، انظر : العواصم والقواصم (١/ ١٠١) .

(٢) انظر : البدر الطالع (٢/ ١٣٣) .

(٣) انظر : نشر العرف (٣/ ٢٩) .

(٤) كحلان : مدينة جبلية في الشرق الشمالي من حجة ، بمسافة (١٧كم) . انظر : المقحفي : معجم المدن والقبائل اليمنية ص ٥٣٤ .

(٥) انظر : البدر الطالع ، (٢/ ١٣٣) .

سنوات ، فنشأ بها ، وتعهده أبوه بالتربية والتعليم ، وأسلمه إلى النحارير من أهل العلم ، حتى تخرج عليهم عالماً فاضلاً يشار إليه بالبنان[1] .

وقد تزوج الصنعاني بابنة شيخه المولى هاشم بن يحيى الشامي ، وبنى بها في شوال سنة ١١٣٧هـ ، وهي أم ولده إبراهيم[2] .

وأما أولاده فيقول عنهم صاحب «نشر العرف» : «خلف السيد محمد بن إسماعيل الأمير – رضي الله عنه – ثلاثة أولاد ، تقسموا فضائله : فإبراهيم المتوفى بمكة سنة ١٢١٣هـ ، براعة والده وفصاحته وقوة استنباطه للأحكام من الأدلة ، وعبد الله المتوفى بالروضة من أعمال صنعاء سنة ١٢٤٢هـ اشتغاله بالحديث وفنونه وحفظه وحيازة علومه المتنوعة ، وقاسم المتوفى بالروضة سنة ١٢٤٦هـ تحقيقه علم الآلات ، ونسكه وعبادته ، وعلمه بالمعقول ، وبحثه عن خفاياه ، وامتيازه على من سواه»[3] .

د- شيوخه :

ذكر الشوكاني[4] أربعة من شيوخه بصنعاء ، وهم :

١- زيد بن محمد بن الحسن بن القاسم بن محمد ، المحقق الكبير ، شيخ مشائخ صنعاء في عصره في العلوم ، (ت :١١٢٣هـ)[5] .

---

(١) انظر : البدر الطالع ، (٢/ ١٣٣) .

(٢) نشر العرف (٣/ ٣١) .

(٣) انظر : نشر العرف (٢/ ٦٨) .

(٤) انظر : البدر الطالع ، (٢/ ١٣٣) .

(٥) انظر : نفس المصدر ، (١/ ٢٥٣) .

٢- صلاح بن الحسين الأخفش الصنعاني ، العالم المحقق الزاهد المشهور المتقشف المتعفف ، كان لا يأكل إلا من عمل يده ، وله في إنكار المنكر مقامات محمودة ، وهو مقبول القول ، عظيم الحرمة ، مهاب الجناب ، وكان لا يخاف في الله لومة لائم ، (ت : ١١٤٢)[١] .

٣- عبد الله بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الإله بن أحمد بن إبراهيم ، برع في العلوم الآلية والتفسير ، (ت : ١١٤٧هـ) ، وقيل : (ت : ١١٤٤هـ)[٢] .

٤- علي بن محمد بن أحمد العنسي الصنعاني الشاعر البليغ القاضي المشهور قرأ عليه في النحو والمنطق (ت : ١١٣٩هـ)[٣] .

ولم يذكر الشوكاني من مشائخه غير هؤلاء الأربعة ، كما لم يذكر بالتفصيل العلوم التي درسها عليه ، ولعله اقتصر على أشهر مشائخه ، أو أوائل من تلقى العلم عنهم .

هـ- تلاميذه :

كثر أتباع الصنعاني من الخاصة والعامة ، وعملوا باجتهاده ، وقرأوا عليه في علوم شتى ، ومن هؤلاء :

١- عبد القادر بن أحمد بن عبد القادر بن الناصر ، وهو الإمام المحدث الحافظ المسند المجتهد المطلق ، (ت : ١٢٠٧هـ)[٤] .

---

(١) انظر : نفس المصدر ، (١/ ٢٩٦) .

(٢) انظر : نفس المصدر ، (١/ ٣٨٨) .

(٣) انظر : نفس المصدر ، (١/ ٤٧٥-٤٧٦) .

(٤) انظر : البدر الطالع ، (١/ ٣٦٠-٣٦٨) .

٢- أحمد بن محمد بن عبد الهادي بن صالح بن عبد الله بن أحمد قاطن ، كان له شغف بالعلم ، وله عرفان تام بفنون الاجتهاد على اختلاف أنواعها ، وكان له عناية كاملة بعلم السنة ، (ت : ١١٩٩هـ)[١] .

٣- أحمد بن صالح بن محمد بن أحمد بن صالح - المذكور قبله - المعروف بابن أبي الرجال ، الصنعاني ، (ت : ١١٩١هـ)[٢] .

٤- محمد بن إسحاق بن الإمام المهدي أحمد بن الحسن ، كان من أئمة العلم المجمع على جلالتهم ونبالتهم وإحاطتهم بعلوم الاجتهاد [٣] .

٥- الحسين بن عبد القادر بن الناصر بن الناصر بن عبد الرب بن علي ، قال عنه الشوكاني : «الشاعر المشهور المجيد المكثر المبدع الفائق في الأدب ، أشعاره كلها غرر ، وكلماته جميعها درر ، وهو من محاسن اليمن ، ومفاخر الزمن . (ت :١١١٢هـ)[٤] .

وكان من تلاميذه أبناؤه :

٦- إبراهيم بن محمد بن إسماعيل . قال عنه الشوكاني : «هو من أعيان العلماء ، وأكابر الفضلاء ، عارف بفنون من العلم ، لا سيما الحديث والتفسير . (١١٤١هـ - ١٢١٣هـ)»[٥] .

---

(١) انظر : نفس المصدر ، (١/ ١١٤) .

(٢) انظر : نفس المصدر ، (١/ ٦١-٦٢) .

(٣) البدر الطالع ، (٢/ ١٢٧-١٢٨) .

(٤) انظر : البدر الطالع ، (١/ ٢٢١-٢٢٢) .

(٥) انظر : نفس المصدر ، (١/ ٢٧٣ -٢٧٤) .

٧- عبد الله بن محمد بن إسماعيل . برع في النحو والصرف والمعاني والبيان والأصول والحديث والتفسير ، وهو أحد علماء العصر المفيدين العاملين بالأدلة الراغبين عن التقليد ، ولا شغلة له بغير العلم والإكباب على كتب الحديث . (١١٦٠هـ - ١٢٤١هـ)[١] .

٨- القاسم بن محمد بن إسماعيل . قال عنه الشوكاني : وقد برع في علوم الاجتهاد ، وعمل بالأدلة . وقال : الحاصل أنه من حسنات الزمان في جميع خصاله . (١١٦٦هـ - ١٢٤٦هـ)[٢] .

و - وفاته :

كانت وفاته بصنعاء في يوم الثلاثاء ، ثالث شعبان ، سنة اثنتين ومائة وألف ، ودفن غربي منارة جامع المدرسة بأعلى صنعاء عن ثلاث وثمانين سنة[٣] .

س- ثناء العلماء عليه :

قال عنه صارم الدين الحوثي : (ت : ١٢٢٣هـ) : «الإمام العلامة ، المجتهد ، المتقن ، المتفنن ، المحدث ، الحافظ ، الضابط ، خاتمة المحققين ، سلطان الجهابذة ، وأستاذ الأساتذة ، صاحب المصنفات المشهورة ، مفتي الزمان ، سيد العلماء ، قدوة العاملين ، فخر المتأخرين ، المعروف بالبدر الأمير»[٤] .

---

(١) انظر : نفس المصدر ، (١/ ٣٩٦-٩٣٧) .

(٢) انظر : البدر الطالع ، (٢/ ٥٢-٥٣) .

(٣) انظر : البدر الطالع ، (٢/ ١٣٩) .

(٤) نفحات العنبر بفضلاء اليمن الذين في القرن الثاني عشر ج٣ ، ق٥٢/ ب .

وقال عنه الشوكاني : الإمام الكبير المجتهد المطلق صاحب التصانيف ، رحل إلى مكة ، وقرأ الحديث على أكابر علمائها وعلماء المدينة ، وبرع في جميع العلوم ، وفاق الأقران ، وتفرّد برئاسة العلم في صنعاء ، وتظهر بالاجتهاد ، وعمل بالأدلة ، ونفر عن التقليد ، وزيّف ما لا دليل عليه من الآراء الفقهية . وجرت له مع أهل عصره خطوب ومحن[١] .

وقال عنه صاحب «نشر العرف» : «مجدد الدين ، محيي درس سنة خير المرسلين ، إمام العلم والعمل :

محمد نجل إسماعيل نجل صلاح

بدر عترة طه خاتم الرسل

السيد الإمام المجتهد المطلق الأشهر المجدد للقرن الثاني عشر»[٢] .

ح - **عقيدته :**

كان الصنعاني على عقيدة السلف ، وتميز ببلائه الحسن وجهوده الكبيرة التي قام بها نصرة للسنة وذوداً عن حماها ، ورداً للبدع والأهواء ، وخير شاهد على ذلك كتبه العديدة التي صنفها في ذلك ، وخاصة كتابه «تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد» ؛ حيث فنّد فيه شبه القبوريين ، وزيف فيه باطلهم ، ونصر الحق وبينه أحسن بيان ، بل لقد رأى في سبيل ذلك الأذى الشديد من قومه وعشيرته ، وجرت له معهم محن وخطوب ، فقد وشوا به إلى السلطان غير مرة ، وتآمروا على قتله ، وتسببوا في

---

(١) انظر : البدر الطالع ، (٢/ ١٣٣-١٣٨) .

(٢) نشر العرف (٣/ ٢٩) ، ترجمة (٤٦٢) .

سجنه ، ورمـوه بالنصب ؛ لكونه عاكفـاً على الأمهات وسائر كـتب الحديث عاملاً بما فيها[١] .

يقول الصنعاني :

وكم رام أقوام وهموا بسفكهم

دمي فأبى الرحمن نيلي بالضر

إلا أنه مضى في دعوته صابراً محتسباً ينشر العقيدة الصحيحة ، ويحذر من البـدع والأهواء ، ويحث الناس على لزوم الكتـاب والسنة ، وفي هذا يقـول الصنعاني :

وقد أخذ الرحمن جل جلاله

على من حوى علم الرسول وعلما

بنصح جميع الخلق فيما ينوبهم

ولا سيما فيمـا أحـل وحرماً

ولا سيما علم العقيدة إنها الأ

ساس عليه ينبني العبد كلما[٢]

فصحح أساساً للبناء فكم ترى

على جـرف هار بناء تهدما

وناصح بني الدنيا بترك ابتداهم

فقد صيروا نور الشريعة مظلماً

---

(١) انظر : البدر الطالع ، (٢/ ١٣٣-١٣٧) .

(٢) كذا في الديوان .

وقد فتحوا بـــاب العـــداوات بينهـــم
علـــى بدع كــل بهـــا قد تحكما
فجانـــب مهـــاوي الابتـــداع متابعـــاً
لما ســـنه المختار فـــينا مســـلماً
فما الحق إلا مـــا أتى عـــن محـــمد
فصـــلى عليه اللـــه عز وســـلما[١]

ط- موقفه من دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب :

كان الصنعاني معاصراً لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب في بدايتها ؛ وحيث إن دعوة ابن عبد لوهاب كانت إلى تصحيح المعتقد ، وإظهار السنة ، ومحاربة الشرك ، وقمع البدع والأهواء ، وهي نفس الأشياء التي كان الصنعاني يدعو إليها ، ومن ثم أرى من الحسن عرض موقف الصنعاني من هذه الدعوة .

حيث إنه لما بلغه ظهور الشيخ محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله تعالى - وما دعا إليه من التوحيد وعبادة الله وحده لا شريك له ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، كتب إليه قصيدة يمدحه فيها عن القيام بالتوحيد وإقامة شرائع الإسلام ، ويذكر ما عليه الناس من الجهل والضلال والتبرك بالقبور والأشجار والأحجار ، ويذكر ما كان عليه رسول الله - ﷺ - وأصحابه والتابعون من بعدهم ، ويمدح أهل الحديث ، ويذم البدع وأهلها ، وذكر أهل وحدة الوجود ، وأنهم أكفر أهل الأرض ، وهي قصيدة نحو سبعين بيتاً ومطلعها :

---

(١) انظر : ديوان الأمير ص ٣٤٠-٣٤١ .

قفى واسألي عن عالم حلّ سوحها

به يهدي من ضلّ عن منهج الرشد

محمد الهـادي لسـنة أحمـد

فيا حبذا الهـادي ويا حبذا المهدي

لقد أنكرت كل الطوائـف قـوله

بلا صدر في الحق منهـم ولا ورد

على أنه ذكر أن الصنعاني كتب بعد هذه القصيدة قصيدة أخرى ، أعلن فيها رجوعه عن الذي قاله في مدح الشيخ ، قال في مطلعها :

رجعت عن القول الذي قلت في النجدي

فقد صح لي عنه خلاف الذي عندي

هذا الذي وصفه بأنه صح عن الشيخ عنده لا يزيد على وشاية ألقاها إليه بعض المغرضين من أعداء الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، ذكروا فيها أن من حال الشيخ «سفكه الدماء ، ونهبه الأموال ، وتجاريه على قتل النفوس ولو بالاغتيال ، وتكفيره الأمة المحمدية في جميع الأقطار» [١] .

وقد أعلن الصنعاني في هذه القصيدة عن عدم تحوله عن معتقده السابق في نظمه الذي مدح فيه الشيخ وعقيدته ، وبين أن انتقاده على الشيخ إنما هو في تجاريه على سفك الدماء وتكفيره أهل الأرض ، استناداً على تلك الوشاية ، وفي ذلك يقول :

---

(١) انظر : ديوان الأمير ص ١٣٤ ، ١٣٥ . وابن سمحان : تبرئة الشيخين ، ص ٨٤ ، ٨٥ .

ونعم واعلموا أني أرى كل بدعة
ضلالاً على ما قلـت في ذلك العقـد
ولا تحسبوا أني رجعت عن الذي
تضـمنه نظمـي القديـم إلى نجـد
بلى كل ما فيه هـو الحـق إنمـا
تجاريك في سفك الدماء ليس من قصدي
وتكفير أهل الأرض لست أقوله
كما قلـته لا عـن دلـيل به تهدى [(١)]

وقد تبرأ محمد بن عبد الوهاب نفسه من ذلك في حياته ؛ وذلك حيث يقول :

«وأما ما ذكره الأعداء عني أني أكفر بالظن وبالموالاة ، أو أكفر الجاهل الذي لم تقم عليه الحجة ، فهذا بهتان عظيم ، يريدون به تنفير الناس عن دين الله ورسوله . . . وزعموا أني أكفر أهل الإسلام ، واستحل أموالهم . . .»[(٢)] .

وهناك من العلماء من يرى عدم صحة ثبوت رجوع الصنعاني عن قصيدته ، وأن القصيدة المبدوءة بـ«رجعت عن النظم الذي قلت في النجدي . . .» ليست للصنعاني محمد بن إسماعيل ، وإنما هي لغيره ، كما حقق ذلك الشيخ سليمان بن سمحان في كتابه «تبرئة الشيخين من تزوير أهل الكذب والمين» حيث جزم فيه بأن القصيدة وشرحها كلاهما مكذوب موضوع على الأمير محمد بن إسماعيل الصنعاني[(٣)] .

---

(١) انظر : ديوان الأمير ص ١٣٧ .

(٢) مجموع مؤلفاته (٥/ ٢٥ ، ٢٦) .

(٣) انظر : تبرئة الشيخين الإمامين من تزوير أهل الكذب والمين ، ص٨٢-٨٣ .

ثالثاً: مصنفاته

ثالثاً : مصنفاته :

قال الشوكاني : له مصنفات جليلة حافلة ، ثم عدّد طائفة منها ، ثم قال: وله مصنفات غير هذه ، وقد أفرد كثيراً من المسائل بالتصنيف بما يكون جميعه في مجلدات[1].

وقال الزركلي : « له نحو مائة مؤلف ، ذكر صديق حسن خان أن أكثرها عنده في الهند »[2] .

وتتميز مصنفات الصنعاني بتنوعها ، مما يدل على ثقافته الواسعة ، فهو لا يقتصر على فن بعينه ، بل تشمل مصنفاته فنونًا متعددة في العقيدة وعلم الكلام ، وفي الحديث وعلومه ، وفي التفسير ، وفي الفقه وأصوله ، وفي اللغة نحواً وبلاغة وشعراً ومعاجم ، وفي مسائل في شتى المعارف ، وفيما يلي عرض لهذه المصنفات ، المخطوط منها والمطبوع ، وسأوردها - نظراً لكثرتها - خالية من البيانات ، على أن أستوفي هذه البيانات الخاصة بالمؤلفات التي اعتمدت عليها في البحث في قائمة المصادر والمراجع ، فيما يخص المصادر التي سأعتمد عليها في رسالتي .

١ - إجابة السائل شرح بغية الآمل .

٢ - الإجابة المرضية على الرسالة الصعيدية .

٣ - الإحراز لما في أساس البلاغة من كناية ومجاز .

٤ - أحكام الكفار من أهل الكتاب والمعاهدين والحربيين هل تقبل شهادتهم، أم لا؟

---

(١) انظر : البدر الطالع ، (٢/ ١٣٧- ١٣٨) .

(٢) انظر الأعلام (٦/ ٢٦٣) .

٥- أخذ الأجرة على الصلاة والأذان (سؤال وجواب) .

٦- الأدلة الجلية في تحريم نظر الأجنبية .

٧- أرجوزة في أصول الدين والفقه .

٨- إرشاد ذوي الألباب إلى حقيقة أقوال ابن عبد الوهاب .

٩- إرشاد القاصد لأدلة قضاء العامد .

١٠- إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد .

١١- إزالة التهمة ببيان ما يجوز ويحرم من معاونة الظلمة .

١٢- إسبال السرور من صفات الحور والغرف والقصور .

١٣- إسبال المطر على قصب السكر نظر نخبة الفكر .

١٤- الاستئجار بالحج .

١٥- الاستظهار علم البحر والمنار .

١٦- استيفاء الاستدلال في بيان تحريم إسبال الثياب على الرجال .

١٧- الإشاعة في بيان من نهى عن فراقه من الجماعة .

١٨- الإصابة في الدعوات المجابة .

١٩- إعلام الأنباه بعدم شرعية عدالة الإمام في الصلاة .

٢٠- إقامة البرهان على جواز أخذ الأجرة على تلاوة القرآن .

٢١- إقامة الدليل على ضعف أدلة تكفير التأويل .

٢٢- الاقتباس لمعرفة الحق من أنواع القياس .

٢٣- إقناع الباحث بإقامة الأدلة بصحة الوصية للوارث .

٢٤- الإنصاف في حقيقة الأولياء ومالهم من الكرامات والألطاف .

٢٥- الأنفاس الرحمانية اليمنية على الإفاضة المدنية .

٢٦- الأولياء وكراماتهم .

٢٧- إيقاظ ذوي الألباب من سنة الغفلة عن أحكام الخضاب .

٢٨- إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة .

٢٩- بحث حول كلمة الاستعاذة والتسمية .

٣٠- بحث مفيد في توجيه صحة الطلاق بلفظ التحريم .

٣١- بذل الموجود في حكم الأعمار وامرأة المفقود .

٣٢- بغية الآمل شرح منظومة الكامل .

٣٣- تأنيس الغريب نظم بشرى الكئيب بلقاء الحبيب .

٣٤- التحبير لإيضاح معاني التيسير .

٣٥- تحريم الاستمناء .

٣٦- تحريم التحلي بالذهب .

٣٧- تحقيق في جواز الضرب على التهمة أو عدمه .

٣٨- تحقيق قصص عبارات القرآن ، المسمى : الإيضاح والبيان في تحقيق عبارات قصص القرآن .

٣٩- التحيل لإسقاط الشفعة .

٤٠ - التداوي بالمحرم (سؤال وجوابه) .

٤١ - تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد .

٤٢ - تعليقات على البحر الزخار من كتاب الطهارة إلى الزكاة .

٤٣ - تعليق على حاشية أبي الحسن السندى في تعذيب أطفال المشركين

٤٤ - تفسير غريب القرآن .

٤٥ - التفكيك لعقود التشكيك (سؤال وجوابه) .

٤٦ - تنبيه ذوي الفطنة على السعي لإفطاء نار الفتنة .

٤٧ - التنوير شرح الجامع الصغير .

٤٨ - توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار في علوم الآثار .

٤٩ - ثماني مسائل في معتقد أهل البيت .

٥٠ - ثمرات النظر في علم الأثر .

٥١ - جمع الشتيت شرح أبيات التثبيت .

٥٢ - جواب سؤال في الطلاق البدعي .

٥٣ - جواز صرف الزكاة في المصالح (بحث) .

٥٤ - جواز الضرب على التهمة (بحث) .

٥٥ - حاشية على شرح الرضى على الكافية .

٥٦ - الحراسة في مخالفة المشروع من السياسة .

٥٧ - حسن الاتباع ، وقبح الابتداع .

٥٨- حقيقة بيان دار الكفر ، هل هي ما حققه أهل الفروع بأن حقيقتها ما ظهرت فيها خصلة كفرية . . . إلخ . (سؤال وجوابه) .

٥٩- حقيقة الفقير الذي يستحق الزكاة .

٦٠- حل العقال عما في رسالة الزكاة للجلال من الإشكال .

٦١- خروج اليهود من جزيرة العرب .

٦٢- الدراية بحاشية على شرح العناية نظم الهداية .

٦٣- الدليل الشرعي في عدم وقوع الطلاق البدعي .

٦٤- ديوان الأمير الصنعاني .

٦٥- ذيل الأبحاث المسددة وحل مسائلها المعقدة .

٦٦- رسالة جواب سؤال عن حديث : «الدنيا ملعونة ، ملعون ما فيها» .

٦٧- رسالة جواب سؤال في حد الغنى الذي يحرم معه قبض الزكاة .

٦٨- رسالة جواب سؤال في وجوب التسوية في الهبة للأولاد .

٦٩- رسالة حول مذهب ابن عبد الوهاب .

٧٠- رسالة حول المشيئة .

٧١- الرسالة الصادقة في الجملة الخبرية الكاذبة .

٧٢- رسالة بطلان القول بأن الإجماع السكوتي حجة .

٧٣- رسالة في بيان حقيقة الربا .

٧٤- رسالة في التثويب «الصلاة خير من النوم» .

٧٥- رسالة في تحريم قبض السياسات : «في تحريم بعض المكوس» .

٧٦- رسالة في تسمية الطبراني لمعاجمه الثلاثة .

٧٧- رسالة في تكفير الصغائر بنفس اجتناب الكبائر .

٧٨- رسالة في ربا النسيئة .

٧٩- رسالة في فسخ الحج إلى العمرة .

٨٠- رسالة في كون عبادة الله تعالى خوفاً من ناره وطمعاً في جنته أبلغ من عبادته لا خوفاً من ناره ولا طمعاً في جنته .

٨١- رسالة في مسألة تحقيق الشفاعة .

٨٢- رسالة في مسألة المياه .

٨٣- رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار .

٨٤- رفع إشكال الآيات القاضية بعضها بتقديم خلق السموات .

٨٥- الروض النضير .

٨٦- الروضة الندية شرح التحفة العلوية .

٨٧- زكاة الخضراوات .

٨٨- سبب تأخير القصاص من القاتل إذا كان بعض ورثة القتيل صغيراً .

٨٩- سبل السلام .

٩٠- السهم الصائب في نحر القول الكاذب .

٩١- سؤال امرأة طلقها زوجها في مدة متقدمة طلاقاً رجعياً ، ثم لا زالت تدعى عليه أنها حامل ؛ حتى مضت عليها تسع سنين .

٩٢- سؤال عن دلالة المفاهيم عن أي أقسام الدلالة هي .

٩٣- سؤال جواب حول أحاديث الستور المعلقة على الجدران .

٩٤- سؤال وجوابه حول شرط الخبر الصحيح ، والعدالة في الرواية .

٩٥- سؤال وجوابه حول صحة صلاة المفترض خلف المتنفل ، والمختلفين فرضاً ، وهل يعتد اللاحق بركعة لم يدرك إلا ركوعها مع الإمام؟ .

٩٦- سؤال وجوابه عن دار الكفر .

٩٧- سؤال وجوابه فيمن قال امرأته عليه حرام .

٩٨- السياسة هل لها معنى في الشرع وفي اصطلاح الفقهاء ونحو ذلك «سؤال جوابه» .

٩٩- السيف الباتر في يمين الصابر الشاكر .

١٠٠- شأن معاوية بن أبي سفيان «جواب وسؤال» .

١٠١- شرح منظومة قواعد الإعراب .

١٠٢- شفاء الصدور بنكتة تقديم الرحيم على الغفور .

١٠٣- صوم يوم الشك «بحث» .

١٠٤- العُدَّة شرح عمدة الأحكام .

١٠٥- العمل بالخط والأدلة على ذلك .

١٠٦- غاية التنقيح في أبحاث تتعلق بالتحسين والتقبيح .

١٠٧- فتح الخالق شرح مجمع الحقائق والرقائق في ممادح رب الخلائق .

١٠٨- قصب السكر نظم نخبة الفكر في علم الأثر .

١٠٩- قصة الخضر وموسى (بحث) .

١١٠- قصة داود المذكورة في سورة «ص» .

١١١- قصيدة ذكرى الحج وبركاته .

١١٢- القول المجتبي في تحقيق ما يحرم من الربا .

١١٣- كشف القناع في حل الجمع بين الزوجة وعمتها وخالتها من الرضاع .

١١٤- لا ضرر ولا ضرار (بحث حول حديث رسول الله ﷺ) .

١١٥- اللمعة في تحقيق شرائط الجمعة .

١١٦- مجموعة رسائل ابن الأمير .

١١٧- محو الحوبة في شرح أبيات التوبة .

١١٨- مذهب أهل البيت فيما ورد في الصلاة من رفع أو ضم .

١١٩- مسألة التقليد (فائدة) .

١٢٠- مسألة في الذبائح على القبور وغيرها .

١٢١- المسائل الثاقبة الأنظار في تصحيح أدلة فسخ امرأة المعسر بالإعسار .

١٢٢- المسائل المرضية في بيان اتفاق أهل السنة على سنن الصلاة والزيدية .

١٢٣- المسائل المهمة فيما تعم به البلوى حكام الأمة .

١٢٤- مفاتيح «مفتاح» الرضوان في تفسير الذكر بالآثار والقرآن .

١٢٥- ملك الكفار على المسلمين «سؤال والجواب عنه» .

١٢٦- منحة الغفار على ضوء النهار .

١٢٧- منظومة بلوغ المرام (نظم بلوغ المرام من أحاديث الأحكام) .

١٢٨- منظومة الكافل لابن مهران في الأصول .

١٢٩- نصرة المعبود في الرد على أهل وحدة الوجود .

١٣٠- نهاية التحرير في الرد على قولهم : ليس في مختلف فيه نكير .

١٣١- هدية ذوي الألباب إلى كيفية الحكم بين أهل الكتاب .

١٣٢- هل الكفار مخاطبون بالفروع ويعاقبون عليها .

١٣٣- هوامش فتح الباري .

١٣٤- الوفاء بأدلة حل بيع النساء .

١٣٥- اليواقيت في المواقيت .

رابعاً: منهج الصنعاني في تقرير عقيدة السلف، وردّه على الخصوم

رابعاً:منهج الصنعاني في تقرير عقيدة السلف وردّه على الخصوم

لم يركز الصنعاني في كتاباته حول العقيدة على جانب معين فقط ، بل تنوعت كتبه وردوده ، ومناقشاته للمخالفين ، فكتب في تقرير عقيدة السلف ، كما رد وناقش الجهمية والمعتزلة ، والأشاعرة ، والمرجئة ، والخوارج ، والرافضة ، والمشبهة ، والصوفية ، وقد كان يطيل النفس في مناقشة هؤلاء ، وينقل نصوصاً طويلة من كتبهم ، ويناقشها ؛ حتى إن القارئ ، -وقد يكون من المهتمين بمثل هذه القضايا- يجد صعوبة بالغة في ملاحقة الأفكار التي يناقشها ، وهذا جزء من منهجه الذي ارتآه ؛ لأنه لا يمكن قطع دابر بعض الشبه إلا بملاحقة أصولها ، ومناقشة تلك الأصول ، التي قد تكون من المسائل الفلسفية التي لا بد لردها من عرضها بوضوح ؛ ليتم نقضها بوضوح أيضاً . وقد كان موقفه ومنهجه في الرد نابعاً من المنهج السلفي ، القائم على الكتاب والسنة بموازين دقيقة .

وسأقوم فيما يلي بعرض منهجه من خلال ثلاثة محاور وهي :

١- منهجه في المعرفة والاستدلال .

٢- منهجه في بيان العقيدة وتوضيحها .

٣- منهجه في الرد على الخصوم

أولاً : منهجه في المعرفة والاستدلال :

هذه المسألة من المسائل المهمة ؛ لأنها المنطلق الذي ينبغي أن ينطلق منه في مثل هذه المباحث المتعلقة بالعقيدة وأصول الدين ، ويتمثل منهج الصنعاني في المعرفة والاستدلال فيما يلي :

طرق العلم والمعرفة ومصادرها :

لقد تباينت مذاهب الناس في ذلك ، فبعضهم حصر العلم بالمحسوس فقط ، فهو الذي يثبت به الاستدلال يقيناً ، وما عداه لا دليل فيه ، وبعضهم حصر الاستدلال بالاعتبار والقياس المنطقي فقط ، وبعضهم اعتمد على غير ذلك ، ويمكن إجمال طرق العلم في ثلاث طرق :

أحدها : الحس الباطن والظاهر ، وهو الذي تعلم به الأمور الموجودة بأعيانها .

والثاني : الاعتبار بالنظر والقياس ، وإنما يحصل العلم به بعد العلم بالحس ، فما أفاده الحس معيناً يفيده العقل والقياس مطلقاً ، فهو لا يفيد بنفسه علم شيء معين ، لكن يجعل الخاص عاماً ، والمعين مطلقاً ، فإن الكليات إنما تعلم بالعقل ، كما أن المعينات إنما تعلم بالإحساس .

والثالث : الخبر ، والخبر يتناول الكليات والمعينات والشاهد والغائب ، فهو أعم وأشمل ، لكن الحس والعيان أتم وأكمل(١) .

---

(١) انظر : ابن تيمية : درء التعارض (٧/ ٣٢٤) ، والرد على المنطقيين ، ص ٣٦٤ ، ٤٧٣ ، ونقض أساس التقديس (٢/ ٥٣٩) .

هذا ، وقد اشتهر عند المتكلمين تقسيم الدليل إلى عقلي وسمعي [١] ، وربما قالوا : عقلي ونقلي ، أو عقلي وشرعي [٢] وكثير منهم قصد بوصف الدليل بأنه سمعي ، أو نقلي ، أو شرعي ، شيئاً واحداً ؛ وهو أن الدلالة فيه ليست عقلية محضة ، أي أن مقدماته ليست كلها عقلية ، بل ه مركبة من العقليات والنقليات [٣] .

ولا يفرق كثير من المتكلمين في التعبير عن هذا المعنى بين هذه الأوصاف الثلاثة : السمعي ، النقلي ، الشرعي ، فأيها استخدم فهذا مرادهم به ، كما يفهم ذلك من تعريفهم لكل من الدليل العقلي والدليل السمعي .

ومما هو محل اتفاق بينهم ، أنه لا يتصور دليل سمعي محض ، بحيث تكون جميع مقدماته نقلية ؛ إذ لا يعرف صدق النقل إلا بالعقل [٤] .

ويؤخذ على المتكلمين جعلهم أصول الدين نوعين : عقليات وسمعيات ، ثم حصرهم الأدلة النقلية في جانب السمعيات ، ومنعهم أن تكون العقليات معلومة بالنقل ؛ لأن ذلك يستلزم الدور [٥] وهذا خاص عندهم بالعقليات التي تتوقف عليها صحة النقل ؛ كثبوت الصانع والنبوة ، أما العقليات التي لا تتوقف عليها صحة النقل ؛ كالعلم بحدث العالم ، والوحدانية ، فيجوز عندهم إثباتها بالسمع [٦] .

---

(١) انظر : مثلاً : الماتريدي : التوحيد ، ص٤ ، والجويني : الإرشاد ، ص٨ .

(٢) انظر : مثلاً : البغدادي : أصول الدين ، ص٩ ، والقاضي عبد الجبار : المغني (١٣/ ١٦٩) .

(٣) انظر : تعريف الدليل النقلي في الإيجي : المواقف ، ص ٣٩ ، والرازي المحصل ، ص ٧١ .

(٤) انظر : الرازي : المحصل ، ص ٧١ ، والإيجي : المواقف ص ٣٩ .

(٥) الدور : هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه ، كأن يتوقف «أ» على «ب» ، و«ب» على «أ» ، أو «أ» على «ب» و«ب» على «جـ» و«جـ» على «أ» . انظر : الجرجاني : التعريفات ص ١٠٥ .

(٦) انظر : الإيجي : المواقف ، ص ٣٩ ، ٤٠ .

والسبب الذي أوقعهم في هذا الحصر لدلائل الكتاب والسنة ، هو نظرتهم إليها علي أنها أدلة سمعية ، تتوقف دلالتها على العلم صدق المخبر بها ، وغفلوا عن أن الكتاب والسنة كما جاءا بالدلائل السمعية المتوقف في العلم بصحتها على العلم بصدق المخبر بها ، كذلك قد جاءا بالدلائل العقلية اليقينية على سائر الأصول الاعتقادية الشرعية التي يمكن أن تعلم بالعقل ، من غير أن تكون هذه الدلائل العقلية مستندة في حجيتها إلى العلم بصحة النقل ، فهي دلائل مطلقة ، وحجة بذاتها لا تستند إلى غيرها ، وإنما يتعلق النقل بها من جهة التنبية ، والإرشاد إليها ، والتذكير بها ، والدلالة عليها لا غير ؛ ولذا يصح الاحتجاج بها على المصدق بالرسالة وغير المصدق ، فالجميع سواء بالنسبة لحجيتها ؛ لأن المستدل بها يأخذها إنشائياً كأنها من وضعه هو[١] .

هذا ، ويعد من أصول الاستدلال وطرق المعرفة الكبرى : الطريق والدليل الشرعي ، وفيما يلي عرض للأدلة الشرعية التي ذكرها الصنعاني ، والتي تدل على التكامل وأن لا تعارض بين العقل والنقل :

أ- فأولها دلالة السمع من الكتاب والسنة على كل ما تنازع الناس فيه ؛ لأن فيهما الهدى التام ، فمن اعتصم بالوحي فقد هدى إلى صراط مستقيم ؛ ولذلك فإن الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - دعو الناس إلى عبادة الله أولاً بالقلب ، واللسان ،

---

(١) انظر : الشاطبي : الموافقات (٣/ ٥٢ ، ٥٣) ، وانظر : سعود العريفي : الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد ، ص ٤٤-٤٥ .

وعبادته متضمنة لمعرفته ، وذكره ، فأصل علمهم وعملهم هو العلم بالله والعمل لله ؛ ولذلك فالرسل لم يدعو الناس إلى الإقرار بوجود الله وأنه الخالق ؛ لأن هذا معروف مسلم مركوز في فطر الناس ، وإنما دعوا الناس إلى عبادة الله وحده لا شريك له ، ومنه ينطلق إلى الأمور الأخرى ؛ لأن من عبد الله وحده وأخلص له في العبادة ، فلا بد أن يصدق برسله ، وبما جاءوا به من عند ربهم تعالى .

يقول الصنعاني : « . . . جميع الأمم لم ترسل إليهم الرسل ، إلا لطلب توحيد العبادة ، لا للتعريف أن الله هو الخالق للعالم ، وأنه رب السموات والأرض ؛ فإنهم مقرون بهذا ؛ ولهذا لم ترد الآيات في الغالب إلا بصيغة استفهام التقرير ، نحو ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾[فاطر :٣] ، ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لاَّ يَخْلُقُ﴾[النحل :١٧] ، ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾[إبراهيم : ١٠] ، ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾[الأنعام : ١٤] ، ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ﴾[لقمان :١١] ، ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ﴾[فاطر : ٤٠] ، استفهام تقرير لهم ؛ لأنهم به مقرون»[1] .

ويقول أيضاً : « . . . فاعلم أن الله بعث الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - من أولهم إلى آخرهم ، يدعون العباد إلى إفراد الله تعالى بالعبادة ، لا إلى إثبات أنه خلقهم ونحوه ؛ إذ هم مقرون بذلك ، كما قررناه وكررناه ؛ ولذا قالوا : ﴿ أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ ﴾[الأعراف : ٧٠] ، أي : لنفرده بالعبادة ، ونخصه بها من دون آلهتنا؟

---

(١) انظر : الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ٧ ، ٨ .

فلم ينكروا إلا طلب الرسل منهم إفراد العبادة لله ، ولم ينكروا الله تعالى ، ولا قالوا : إنه لا يعبد ، بل أقروا أنه يعبد ، وأنكروا كونه يفرد بالعبادة ، فعبدوا مع الله غيره ، وأشركوا معه سواه ، واتخذوا له أنداداً ، كما قال تعالى : ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[البقرة : ٢٢] أي : وأنتم تعلمون أنه لا ند له . . .»[١] .

ويقول أيضاً : «إن رسل الله وأنبياءه -من أولهم إلى آخرهم- بعثوا لدعاء العباد إلى توحيد الله بتوحيد العبادة . . وهذا الذي تضمنه قول «لا إله إلا الله» ، فإنما دعت الرسل أممها إلى قول هذه الكلمة ، واعتقاد معناها ، لا مجرد قولها باللسان . ومعناها : هو إفراد الله بالإلهية والعبادة ، والنفي لما يعبد من دونه ، والبراءة منه ، وهذا الأصل لا مرية فيما تضمنه ، ولا شك فيه ، وفي أنه لا يتم إيمان أحد حتى يعلمه ويحققه»[٢] .

ومنهج الرسل الذي قرره الصنعاني في النصوص السابقة على الضد من منهج المتكلمين ، الذين يبدأون بالأمور النظرية ، فيبدأون بإثبات الصانع ، ثم النبوات ، ثم السمعيات ، وقد تختلط عليهم الأدلة في أول الطريق أو في وسطها أو في آخرها ، فلا يصلون إلى المقصود ، أما الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم جميعاً - فيبدأون من حيث ينتهي الفلاسفة ، فإذا كان قصارى ما ينتهي إليه هؤلاء إثبات أن هذا العالم لا بد له من خالق ، فالأنبياء يبينون لأممهم أنه يجب عبادة الله وحده لا شريك له ما دامت قضية الإقرار به وبوجوده مسلمة للجميع .

ب- وهناك دليل آخر وهو دليل الفطرة التي فطر الله الناس جميعاً عليها ؛ لأن

---

(١) انظر : الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ١٣ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٦ ، ٧ .

الإنسان خلقه الله - تعالى - متميزاً عن غيره من المخلوقات ، فعنده الشعور والإحساس ولديه الإرادة والحراكة ، ففي الشعور والإدراك يميز بين الحق والباطل والصدق والكذب ، وبالإرادة والحركة يحب ويبغض فيحب ما ينفعه ، ويميل إليه ، ويبغض ما يضرره ، وينفر منه ، وهذه هي الفطرة (١) .

وتعد المعرفة الفطرية هي الأصل والأساس للأدلة العقلية ؛ وذلك أن المعرفة الفطرية تتناول أمرين :

أحدهما : العلوم الأولية البديهية المغروزة في كل نفس ، والتي لا تفتقر إلى الاستدلال ، بل إليها مرجع كل استدلال ، وهي محل اتفاق بين جميع العقلاء ؛ مثل : أن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان ، وأن الجزء أصغر من الكل ، وأن الحادث لا بد له من محدث ، وما ماثل ذلك من العلوم التي لا تقبل التشكيك ، ولا تحتمل القدح ، ولا يوثق بشيء إطلاقاً إن أمكن إنكارها ، أو القدح فيها (٢) .

والثاني : تلك القوة الكامنة في النفس ، التي تقتضي معرفة الحق وإرادته وطلبه ، وإيثاره على الباطل ، فهي معلومة لدى كل إنسان سوى الفطرة ، ومن أعظم الحق الذي تعرفه وتطلبه وتريده : أن لها خالقاً بارئاً مصوراً ، يستحق عليها المحبة والشكر على الإيجاد والإمداد (٣) .

ونصوص الفطرة دالة على أن كل مولود يولد على فطرة الإسلام ، وهي الحنيفية المقتضية لعبادة الله وحده لا شريك له ، والحب والخضوع له تعالى . يقول

---

(١) انظر : ابن تيمية : نقض المنطق ، ص ٢٩ .

(٢) انظر : ابن حزم : الفصل : (١/ ٤٠) .

(٣) انظر : ابن تيمية : درء تعارض العقل والنقل ، (٨/ ٤٥٨) .

الصنعاني : «واعلم أن الفطرة التي فطر الله عباده عليها ، وأقروا بها فطرة وخلقة ، هو أن الله تعالى خالق السموات والأرض وما فيهما ، كما قال تعالى : ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾[الزخرف : ٩] ، ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾[الزخرف : ٨٧] ، بل وأنه الذي يملك السمع والأبصار والأفئدة ، وأنه الذي يمسك لهم من في السماء والأرض ، وأنه الذي ينجي من ظلمات البر والبحر وغير ذلك ؛ ولذا احتج إبراهيم على قومه بذلك لما قال له قومه : ﴿أَجِئْتَنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنتَ مِنَ اللاَّعِبِينَ قَالَ بَل رَّبُّكُمْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ الَّذِي فَطَرَهُنَّ﴾[الأنبياء : ٥٥ ، ٥٦] فإنه استدل عليهم بما لا تنكره فطرهم ، وكذا لما قال للذي حاجه في ربه : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾[البقرة : ٢٥٨] ، أي : تحيّز ؛ لعلمه بفطرته بصدقه»[1] .

وهذه الفطرة تستيقظ عند الشدائد ، ويظهر أثرها ، ويبرز مقتضاها على النفوس ، من اللجوء بالدعاء إلى الله تعالى ، والتوجه إليه دون غيره بالاستغاثة ، يقول الصنعاني : «وهكذا كل نبي يستدل لقومه بما لا ينكرونه بالفطرة ، بل مكابرة وبغياً وحسداً وظلماً وعدواناً ، كما قال تعالى : ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ﴾[النمل : ١٤] ، وأثبتوا لله صفات الكمال بالفطرة ؛ فإن إقرارهم بخلقه السموات والأرض وخلقهم إثبات لكونه قادراً عليماً حكيماً سميعاً بصيراً ، وغير ذلك مما دلت عليه فطرهم ، وهم وإن غفلوا عنه حال السراء ، فلا ريب أنهم يلوذون به عند الضراء ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلاَّ إِيَّاهُ﴾[الإسراء : ٦٧] ، فهم مقرون بوجود الرب -تعالى- يلوذون به عند الشدائد ؛ ولذا لم يأت

---

(١) الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ٦٦ ، ٦٧ .

التكليف بمعرفة وجود الصانع ، وإنما ورد بمعرفة التوحيد ونفي الشريك . . .»[١] .

(ج) ومن الأدلة النظرية التي استدل بها الصنعاني ، والتي تفيد العلم ، وقد جاء بها القرآن ، دليل الآيات ، فالمخلوقات تدل على الخالق وتوجب العلم به ، وآيات الأنبياء توجب العلم بنبوتهم ، فنفس الكائنات وما فيها مستلزم لوجود الرب ، وهو آية له ودليل عليه ، يقول الصنعاني : « . . . وجعل الكائنات أدلة على علمه وحكمته وقدرته ، فمن سرح نظره في الأنفس والآفاق طلعت شمس المعارف على قلبه ظاهرة الإشراق ، تلك والله هي الأدلة الواضحة لا دليل الأكوان ، ولا ما حرره فلان على قواعد اليونان ، فقد أسفرت وجوهها لمن كانت له عينان ناظرتان ، وأسمعت بندائها من كانت له أذنان واعيتان . . .»[٢] .

ويقول : « . . . فالإعراض عن التوصل بآياته - تعالى - إلى معرفته هو التبديل ، وهو الميل عنها إلى غيرها ، معارضة للصحيح بالعليل . . .»[٣] .

هذه هي بعض الأدلة الشرعية - سمعية وعقلية - التي استدل بها الصنعاني ، والتي جاءت بها ودلت عليها النصوص ، وهي دالة على التكامل وأن لا تعارض بين العقل والنقل ، ورسل الله - تعالى - جاءوا بالحق المبين ، ولا يمكن أن يأتوا بما يعارض العقول الصحيحة ، لكن قد يأتون بما تعجز عنه العقول ولا تستطيع إدراكه .

---

(١) الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ٦٧ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٣٣ .

(٣) الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ٣٩ .

ثانياً : منهجه في بيان العقيدة وتوضيحها :

ثمة فرق بين حالين : الحال الأولى : بيان العقيدة الإسلامية للناس والدعوة إليها ، والحال الثانية : الرد على خصومها وبيان العقيدة الصحيحة من خلال ذلك ، ففي الحال الأولى يجب ذكر العقيدة سليمة ، صافية ، بعيدة عن إثارة الشبهات أو أدلة الخصوم والرد عليها ، وإنما تذكر أدلة القول الصحيح وتشرح وتوضح ؛ حتى يستقر الحق في النفوس ، بعيداً عما يضاده من شبهات المخالفين . أما في الحال الثانية فلا بد من دفع المعارض وبيان الحق من خلال المناقشة ، وهذا ما فعله الصنعاني ، فهو أحياناً يكتب بالطريقة الأولى [١] ، وأحياناً يكتب بالطريقة الثانية [٢] ، وأحياناً يجمع بين الطريقتين بأسلوب إجمالي ، يميل إلى تقرير الحق في الأمور المختلف فيها [٣] .

وتتمثل القواعد العامة لمنهجه في العقيدة فيما يلي :

(أ) عرضها بأسلوب سهل ميسور ، يفهمه الجميع ، والبعد عن أي نوع من أنواع التعقيد أو إثارة المشكلات . وقد تميز عرضه للعقيدة بما يلي :

١- عدم الدخول في متاهات أهل الكلام .

٢- دعم ما يقول بالنصوص من الكتاب والسنة وأقوال السلف .

٣- الشمول في بيان العقيدة ، وبيان جميع أمورها ، سواء منها ما يتعلق بتوحيد الربوبية ، أو توحيد الألوهية ، أو توحيد الأسماء والصفات ، أو القضاء والقدر ، أو الإيمان ، أو اليوم الآخر . . إلخ [٤] .

---

(١) من أمثلة ذلك : «تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد» .

(٢) من أمثلة ذلك : «رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار» .

(٣) من أمثلة ذلك : «إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة» .

(٤) انظر في ذلك : «الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية» ، و«إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة» .

(ب) التركيز على أكبر المسائل وأهمها ؛ وهو توحيد الألوهية ، والبعد عن الشرك بجميع أنواعه ، وربطه ذلك بشهادة أن لا إله إلا الله ، وفي ذلك يقول : «إن رسل الله وأنبياءه- من أولهم إلى آخرهم - بعثوا لدعاء العباد إلى توحيد الله بتوحيد العبادة ، وكل رسول أول ما يقرع به أسماع قومه ، قوله : ﴿يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾[الأعراف : ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥ ، وهود : ٥٠ ، ٦٤ ، ٨٤ ، والمؤمنون : ٢٣ ، والعنكبوت : ٣٦] ، ﴿أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ اللَّهَ﴾[هود : ٢ ، ٢٦ ، ويوسف : ٤٠ ، والإسراء ٢٣ ، ويس : ٦٠ ، وفصلت : ٤٠ ، والأحقاف : ٢١] ، ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ﴾ [نوح : ٣] ، وهذا الذي تضمنه قول «لا إله إلا الله» ، فإنما دعت الرسل أممها إلى قول هذه الكلمة ، واعتقاد معناها ، لا مجرد قولها باللسان . ومعناها : هو إفراد الله بالإلهية والعبادة ، والنفي لما يعبد من دونه ، والبراءة منه ، وهذا الأصل لا مرية فيما تضمنه ، ولا شك فيه ، وفي أنه لا يتم إيمان أحد حتى يعلمه ويحققه»[1] .

وكثيراً ما يركز على أنواع العبادة التي لا يجوز صرف شيء منها إلا لله ، ومن ذلك : التوكل ، والدعاء ، والتشفع ، والتوسل ، والاستغاثة ، والنحر ، والنذر ، ومن أقواله في ذلك : «قد عرفت في هذا كله أن من اعتقد في شجر ، أو حجر ، أو قبر ، أو ملك ، أو جنى ، أو حي ، أو ميت ، أنه ينفع أو يضر ، أو أنه يقرب إلى الله ، أو يشفع عنده في حاجة من حوائج الدنيا ، بمجرد التشفع به ، والتوسل إلى الرب تعالى - إلا ما ورد في حديث فيه مقال ، في حق نبينا محمد ﷺ- أو نحو ذلك ، فإنه قد أشرك مع الله غيره ، واعتقد ما لا يحل اعتقاده ، كما اعتقد المشركون في الأوثان ، فضلاً

---

(١) الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ٦ ، ٧ .

عـمن ينـذر بماله وولده لميت أو حي ، أو يطلب من ذلك الميت ما لا يطلب إلا من الله تعالى من الحاجات ، من عافية مريضه ، أو قدوم غائبه ، أو نيله لأي مطلب من المطالب ؛ فإن هذا هو الشرك بعينه ، الذي كان ويكون عليه عباد الأصنام» (١) .

(جـ) انتسابه إلى مذهب السلف ، لا إلى مذهب بعينه ، وفي ذلك يقول : «اعلم أن المختار عندي ، والذي أذهب إليه ، وأدين الله به في هذه الأبحاث ونحوها : هو ما درج عليه سلف الأمة ولزموه ، من اتباع السنن والبعد عن الابتداع والخوض فيها إلا لردها ، وعلى لزوم مناهج الأنبياء والأولياء ، وعلى عدم رد الشرائع المعلومة عن المعصومين من الأنبياء ، والمرسلين إلى ما يلائم خيالات الأذكياء المتكاذبين وظنون العقلاء المتخالفين ، وكيف يرد الأقوى إلى الأضعف؟ ! ومن لم يعترف بعلو مرتبة الأنبياء - عليهم السلام- على الأذكياء ، فما أنصف ، وكفى فارقاً بينهم - بعدما خصهم الله من المعجزات - شدة الاختلاف بين الأذكياء ، الذي يستلزم بالضرورة جهل بعضهم ، كما يمنع بالضرورة علم جميعهم ؛ فإنه لم يختلف في القطعيات عالمان قط ، ولا يصح الاختلاف إلا بين جاهلين ، أو بين عالم وجاهل إلا ما كان مراد الله ؛ مثل اختلاف سليمان وداود وسائر المجتهدين في الفروع .

وإنما قدمت هذا لئلا يظن الناظر أني أذهب إلى قول فريق من الفريقين : المعتزلة ، والأشعرية ؛ فإن الكل قد ابتدعوا في هذا الفن الذي خاضوا فيه ، وما ألجأنا إلى الخوض معهم إلا بيان أن كل طائفة لم تنصف الآخرة ، ولم تنقل عنها كلامها من كتبها» (٢) .

---

(١) الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ٢١ ، ٢٢ .

(٢) الصنعاني : الأنفاس الرحمانية في أبحاث الإفاضة المدنية ، ص ٥٢ .

(د) التركيز على بيان وسطية مذهب السلف ، وفي ذلك يقول : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ ﴾[النحل : ٩٠] ، وهو التوسط بين طرفي الإفراط والتفريط في كل أمر ، فما أفرط أحد عن أمر أو فرط فيه إلا خرج عن قانون التشريع ونوره ، وولج في شدة الابتداع وظلمتها ، وسبحان الله كم أفسدت نار الغلو والتفريط من رياض معارف الشريعة ، وانظر في جزئيات من ذلك هي كليات في الدين ، منها غلو البهاشمة في الذات المقدسة والصفات ، إلى أين بلغ إلى التصريح بأن الله تعالى عن قولهم لا يعلم من ذاته غير ما يعلمونه . . . »[1] .

وضرب الصنعاني أمثلة أخرى لما يؤديه الغلو في الدين والبعد عن الوسطية ، فذكر من ذلك الغلو في صفاته تعالى ؛ حيث مال الأكثر عن العدل فيها ، فذهبت طائفة إلى نفيها عن الله تعالى على سبيل التنزيه له ، وتحقيق التوحيد بذلك ، ودعوى إن إطلاقها يقتضي التشبيه ، وغلوا في ذلك ؛ حتى إنهم قالوا : لا يقال : إنه موجود ولا معدوم ، بل قالوا : إنه لا يعبر عنه بالحروف ، وهذا مذهب القرامطة ، وقد قاربهم في ذلك الجهمية .

ومال آخرون عن العدل ، وخاطروا في التأويل ، وسلكوا أصعب المسالك ، واقتصروا على إثبات قليل من الصفات ؛ كقادر ، وعالم ونحوهما ، وجعلوا سائرها مجازاً ؛ كصفة الرضا ، والغضب ، والمحبة ، والرحمة ، والحكمة ، وغير ذلك ، مما وصف به نفسه ، وتمدح به ، ووصفه به أنبياؤه صلوات الله عليهم[2] .

---

(١) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة ، ص ٦٠ .

(٢) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص٦٣ .

وذكر أيضاً من أمثلة الغلو في الدين والبعد عن الوسطية ما فعلته طائفة من الغلو في محبة أهل البيت النبوي ، وتفريطهم في حق الصحابة - رضي الله عنهم - حتى سبوهم ، ولم يروا لهم حرمة ، وقابلهم آخرون ، وغالوا في حب الصحابة ، وفرطوا في حب أهل البيت - عليهم السلام - حتى عادوهم وسبّوهم ولم يروا لهم حرمة ، وأساؤوا الخلافة فيهم فالغلو في الدين والإفراط ، والتقصير فيه والتفريط ، مفتاح كل بدعة ، وأساس كل ضلالة [١] .

ثالثاً : منهجه في الرد على الخصوم :

رد الصنعاني على فرق وطوائف عديدة ، يجمعها المخالفة لمذهب السلف ؛ فهو قد رد على الجهمية ، والمعتزلة ، والأشاعرة ، والمشبهة ، والمرجئة ، والخوارج . . . إلخ ، وقد كان له في ذلك منهج ثابت يسير عليه ، ويتمثل هذا المنهج فيما يلي :

(أ) اعتماده في العقيدة على الكتاب والسنة ، وتقديمهما على غيرهما .

وهذه سمة بارزة في منهجه ، يجد الإنسان شاهدها في جميع كتبه :

١- فهو قد ذكر في مقدمة كتاب «إيقاظ الفكرة» أنه قد استرشد فيه بالكتاب والسنة والفطرة ، لا بما قرره الأسلاف والأصحاب[٢] .

كما ذكر في نفس الكتاب ، بعد أن قسّم المسلمين إلى أربعة أقسام ، وتحدث عن الأقسام الثلاثة الأولى ، أن القسم الرابع هم الأعز من كل عزيز ، والأقل من كل قليل ، وهم الذين عرفوا الحق ، ونبذوا تقليد الآباء ، واتبعوا الكتاب والسنة حيث

---

(١) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ٦٣ ، ٦٤ .

(٢) انظر : الصنعاني : نفس المصدر ، ص ٤٢ .

كانا ، وساروا بسيرهما متوجهين إلى باب الهدى ، قارعين له بإخلاص النية ، وتوطين النفس على اتباع الحق حيث كان ، والدوران مع الكتاب والسنة حيث دارا[1] .

كما قال في موضع آخر : «يأيها الإخوان في الدين ، إنما أمر الله باتباع سيد المرسلين ، وقال ﷺ : ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾[ص : ٨٦] ولم يخاطبنا رب العالمين في كتابه المبين إلا بقوله : ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾[الحشر : ٧]»[2] .

٢- كما أنه ذكر في أكثر من موضع أن خبر الآحاد حجة في العقائد ، كما أنه حجة في غيرها[3] .

(ب) الحق لا يعرف بالرجال : الحق ما وافق الدليل من غير التفات إلى كثرة المقبلين ، أو قلتهم ، فالحق لا يوزن بالرجال ، وإنما يوزن الرجال بالحق ، ومجرد نفور النافرين ، أو محبة الموافقين لا يدل على صحة قول أو فساده ، بل كل قول يحتج له ، خلا قول النبي ، ﷺ ، فإنه يحتج به[4] .

ومن المعلوم أنه لا يوجد أحد من الأئمة المقبولين عند الأئمة قبولاً عاماً ، يعتمد مخالفة النبي ﷺ في شيء من سنته ، لا دقيق ولا جليل ، بل هم متفقون اتفاقاً يقينياً

---

(١) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ٥٧ .

(٢) الصنعاني : الأنفاس الرحمانية ، ص ٩٦ .

(٣) انظر : الصنعاني : العدة (١/ ٢٧٨ ، ٢٨٧) ، (٣/ ٦١) ، (٤/ ٥١) ، (٤/ ٢٩٤) .

(٤) انظر : ابن تيمية : نقض المنطق ص ١٥٤ ، العثيمين : القواعد المثلى ، ص ٨٦ .

على وجوب متابعته ، وعلى أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويرد ، إلا الرسول ﷺ[1] .

وفي ذلك يقول الصنعاني : « . . . فلا يغتر الناظر بنقل ما يخالف السنة والكتاب ، وإن حكاه من العلماء بحر عباب . . . واعلم أن المحقق لا يهوله اسم معظم ، كما قال رجل لعلي رضي الله عنه : أتظن أن نظن أن طلحة والزبير كانا على باطل؟ فقال له علي عليه السلام : «إن الحق لا يعرف بالرجال ، اعرف الحق تعرف أهله» ، ولعمري إنه قد وقر في النفوس تعظيم أقوام ، فإذا نقل عنهم شيء ، فسمعه الجاهل بالشرع ، قبله ؛ لتعظيمهم في نفسه . . .»[2] .

(جـ) تصحيحه للأقوال التي تنسب خطأ إلى بعض الناس :

فمن ذلك دفاعه عن المعتزلة فيما نسب إليهم من القول بإنكار عذاب القبر ودخول الملكين إليه ، وفي ذلك يقول : «ولكن الذي في كتب المعتزلة الإقرار بثبوت عذاب القبر وسؤال الملكين ، ولا يخالف فيه أحد منهم ، وإنما يذكر المعتزلة في كتبهم أنه لم يثبت عذاب القبر ضرار بن عمرو ، وليس من المعتزلة ، بل هو عندهم من فروع الجهمية ، يرون أنه يقول : إن الله تعالى يرى من الآخرة بحاسة سادسة ، والمعتزلة كلها لاتقول بهذا ، وتقول بثبوت سؤال الملكين وعذاب القبر ، فالعجب نسبة مذهب ضرار إليهم ، وهو ليس منهم ، وهذا من رمي الطائفة بمقالة من ليس منها ، وهذا

---

(١) انظر : ابن تيمية : رفع الملام عن الأئمة الأعلام ، ص ٤ ، وانظر : د . علي حسن : منهج الجدل والمناظرة في تقرير مسائل الاعتقاد ، ص٦٩٣ .

(٢) الصنعاني : الإنصاف في حقيقة الأولياء ، وما لهم من الكرامات والألطاف ، ص ٧٥-٧٦ .

تقصير عن البحث ،ورمى للخصم بكل حجر ومدر ، ومثل هذا لا يحل للمسلم أن يفعله ، ولقد نسب النووي في شرح مسلم نفي عذاب القبر إلى المعتزلة ، كما فعل الناظم [١] هنا ، ويا عجباه هذه كتب المعتزلة ، ين أظهرهم ، هلا استثبتوا في الرواية وهم فرسان الإسناد وجهابذة النقاد ، ويقصرون في معرفة مذهب خصمهم هذا التقصير ، وينسبون إليهم ما لم يقله منهم صغير ولا كبير ، ولقد عظمت جنايات هذه الطوائف بعضها على بعض ، فكل طائفة تنسب إلى الأخرى ، كل بلية ، والأخرى ترميها بأقوال هي عنها برية ، وما أحق المؤمن أن يلاحظ صحة النقل بالطرق المعروفة في ذلك ، ويراقب مولاه في كل ما هنالك ، وهب أن ضراراً من المعتزلة ، فلا تنسب مقالة واحد إلى الطائفة كلها» [٢] .

(د) الأمانة العلمية :

إن الأمانة العلمية من صميم ما يدعو إليه الإسلام ؛ فقد حث الإسلام على الصدق والعدل ، ونهى عن الكذب والقول بلا علم . ثم تمثل ذلك في علم مصطلح الحديث ، بأبوابه وفنونه ، التي وصلت إلى أدق ما يمكن من الإتقان والضبط في الجرح والتعديل ، والتحمل والأداء ، وطبقات الرواة ، والإدراج ، والتصحيف والتحريف ، وغيرها من علوم الحديث ، التي تميزت بها هذه الأمة عن غيرها من الأمم [٣] .

---

(١) هو جلال الدين السيوطي ، فقد شرح الصنعاني «أبيات التثبيت» للسيوطي ، وسمى الكتاب «جمع الشتيت في شرح أبيات التثبيت» .

(٢) الصنعاني : جمع الشتيت : ص٣٣ ، ٣٤ .

(٣) انظر : موقف ابن تيمية من الأشاعرة : (١/ ٣١٨) .

والصنعاني إنما سار على منهج علماء الحديث في هذا الباب ؛ فهو يقول في ضرورة أخذ كلام كل فرقة من كتبهم : «واعلم أن عنوان الإنصاف وعلامته فيمن خاض في مسائل الخلاف ، هي أن ينقل كلام كل فرقة من كتبها ، التي ألفتها واختارتها ، وعبرت عنها وعما تريده بألفاظ قد حررتها ، وسمت أدلتها أد لة ، وهذبت لها عبارات قد ارتضتها ، فينقل نصوص عباراتهم وألفاظهم ، ولا ينقل كلام فرقة من كتب فرقة أخرى انتصبت لجدالها والرد على أقوالها ، وسمّت أدلتها شبهاً ، وطففت في مكيال أقوالها ، وخسّرت ميزان عباراتها ، وعنونت أدلتها شبهاً ، وعنونت عباراتها بـ«قالت المجبرة» ، «قالت القدرية» ؛ فإن هذا من التنابز بالألقاب ، المنهي عنه بنص الكتاب ، ومن التنفير عن المخالف بأول لفظة يعبر عنه بها ، ثم يسرى ذلك إلى الأدلة ، فيلقبها بالشبهة ونحو ذلك ، وقد عبر عنها صاحبها بالحجة ، فالواجب : الإتيان بعبارة خصمه ، وسوق لفظة الذي اختاره ، ثم الكلام عليه بإنصاف ، فكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا المعصوم»[1] .

ويقول في موضع آخر : « . . فإنه رمى لكل فرقة بما لم تقله ، وهو لا يجوز اتفاقاً ؛ لأن الرواية للكلام عن قائله أمانة لايحل فيها الخيانة ، والخيانة في الأقوال أشد جرماً من الخيانة في الأموال ؛ ولهذا كثر في الكتاب العزيز ذم من افترى على الله كذباً ومن قال عليه مالم يقل به ؛ قال تعالى : ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ﴾[الأعراف :٣٣] إلى قوله : ﴿وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾[الأعراف :٣٣] ، ونقل - عز وجل - نصوص الكفرة ، وأقوالهم الشنيعة ،

---

(١) انظر الصنعاني :الأنفاس الرحمانية ، ص ٢٩ .

من أنهم اتخذوا لله ولداً ، وأن اليهود قالت : عزير ابن الله ، والنصارى : المسيح ابن الله ، قالوا : إنه ثالث ثلاثة ، وغير ذلك ، ولسنا نريد أن أئمة العلم - حاشاهم - يكذبون على خصومهم ؛ فهم أجل قدراً من ذلك ، بل نريد أنهم ينقلون بالمعنى ، وقد يحذفون من كلام الخصم ما لا يريد حذفه ، وقد يلزمونه إلزامات يفرعون عليها اعتراضات ، وهو لا يلتزمها ، وكم قد رأينا من غلط على الأشعرية عليهم ، ورددناه بنقل عباراتهم»[1] .

ويلاحظ من هذا النص أن الصنعاني قد قال بقاعدة منهجية أخرى في غاية الأهمية ، وهي عدم جواز إلزام الخصم بإلزامات ، وهو لا يلتزمها ؛ فمن المعروف أن اللازم من قول العالم ثلاث حالات :

الحالة الأولى : أن يذكر له لازم قوله ، فيلتزمه ؛ مثل أن يقال لمن يثبت وزن الأعمال في الآخرة : يلزمك القول بجواز وزن الأعراض ، فيقول المثبت : نعم ، ألتزم به ؛ لأن أحوال الآخرة تختلف عن أحوال الدنيا ، والله تعالى على كل شيء قدير ، ثم إنه قد وجد في زماننا هذا موازين للحرارة والبرود الرطوبة والإضاءة والضغط ونحو ذلك من الأعراض .

وهذا اللازم يجوز إضافته إليه إذا علم أنه لا يمنعه .

والحالة الثانية : أن يذكر له لازم قوله ، فيمنع التلازم بينه وبين قوله ؛ مثل أن يقول نافي الصفات لمن يثبتها : يلزمك أن يكون الله تعالى مشابهاً للخلق في صفاته ، فيقول المثبت : لا يلزم ذلك ؛ لأننا عندما أضفنا الصفات إلى الخالق - سبحانه -

---

(١) الصنعاني : الأنفاس الرحمانية ، ص ٣٩ .

قطعنا توهم الاشتراك والمشابهة ، كما أنك أيها النافي للصفات ، تثبت ذاتاً لله تعالى وتمنع أن يكون الله مشابهاً للخلق في ذاته ، فقل ذلك - أيضاً - في الصفات ؛ إذ لا فرق بينهما .

وهذا اللازم لا يجوز إضافته إليه بعد أن بيّن هو وجه امتناع اللزم بين قوله وبين ما أضيف إليه .

الحالة الثالثة : أن يكون اللازم مسكوتاً عنه ، فلا يذكر بالتزام ولا منع ، فهذا حكمه أن لا ينسب إليه ؛ لأنه إذا ذكر له اللازم ، فقد يلتزمه ، وقد يمنع التلازم ، وقد يتبين له وجه الحق ، فيرجع عن اللازم والملزوم جميعاً .

ولأجل هذه الاحتمالات ، فلا ينبغي إضافة اللازم إليه ، ولا سيما أن الإنسان بشر وتعتريه حالات نفسية وخارجية توجب له الذهول عن اللازم ، فقد يغفل أو يسهو ، أو ينغلق فكره ، أو يقول القول في مضايق المناظرات من غير تدبر في لوازمه ، ونحو ذلك[١] .

يقول ابن تيمية : «ولو كان لازم المذهب مذهباً ، للزم تكفير كل من قال عن الاستواء أو غيره من الصفات : إنه مجاز ، ليس بحقيقة ؛ فإن لازم هذا القول يقتضي أن لا يكون شيء من أسمائه أو صفاته حقيقة»[٢] .

---

(١) انظر : ابن تيمية : القواعد النورانية ، ص ١٢٨-١٢٩ ، ومجموع الفتاوى (٢٠/ ٢١٧) ، وابن القيم : طريق الهجرتين ، ص ٢٣٧-٢٣٨ ، والعثيمين : القواعد المثلى ، ص ١٢-١٣ .

(٢) ابن تيمية : مجموع التفاوى (٢٠/ ٢١٧) .

الباب الأول

بيان أراء الصنعاني في التوحيد

ويتكون من تمهيد وثلاثة فصول :

الفصل الأول : توحيد الربوبية .

الفصل الثاني : توحيد الألوهية .

الفصل الثالث : توحيد الأسماء والصفات .

تمهيد
في تعريف التوحيد وأقسامه

تمهيد
التوحيد وأقسامه

يمكننا أن نتناول في هذا التمهيد تحديد مفـهوم التوحيد عند الصنعاني وبيان أقسامه .

التوحيد لغة: هو الاعتقاد في الشيء أنه واحد ، والحكم بأنه واحد والعلم بأنه واحد ، ونسبه الشيء إلى الوحدانية ، وجعل الشيء واحداً[1] .

والتوحيد اصطلاحاً : عند أهل الكلام هو إفراد القديم من المحدث[2] .

وقيل : «إثبات ذات غير مشبهة بالذوات ، ولا معطلة عن الصفات »[3] .

وقال الجرجـاني : «واصطلاح أهل الحقيقة تجريد الذات الإلهـية عن كل ما يتصور في الأفـهام، ويتخيل في الأوهام والأذهان . والتوحيـد ثلاثة أشياء : معرفة الله- تعالى- بالربوبية، والإفراد بالوحدانية، ونفي الأنداد عنه جملة»[4].

وقال الشهرستاني : « إن الله تعالى واحد في ذاته لا قسيم له ، وواحد في صفاته الأزلية لا نظير له ، وواحد في أفعاله لا شريك له »[5] .

فالحاصل أنهم لا يعرضون لتوحيد الألوهـية ، ويفسرونه بتوحيد الربوبية ؛ فظنوا أنه هو المطلوب من العبادة ، وأن معنى لا إله إلا الله، لا خالق إلا الله أو لا قادر على الاختراع إلا الله ، فأفنوا أعمارهم بما لم ينازع فيه المشركون .

---

(١) انظر : الصحاح (٢/٥٤٨) ، والقاموس المحيط (١/٣٤٣) ، والتعريفات ص٦٩ .

(٢) ابن حجر : فتح الباري (١٣/ ٣٤٤) .

(٣) العيني : عمدة القاري (٢٥/٨١) .

(٤) التعريفات ، ص٦٩ .

(٥) الشهرستاني : الملل والنحل (١/ ٤٢) .

ومعلوم أن المقصد الأعظم الذي أرسل لأجله الرسل ، وأنزلت الكتب ، وخلق له الجن والإنس هو عبادة الله وحده لا شريك له ، فمعنى لا إله إلا الله : لا معبود بحق إلا الله .

أما التوحيد المستنبط من الكتاب والسنة فهو :

الإقرار بالقلب واللسان بأن الله رب كل شيء ومليكه وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وأنه على كل شيء قدير ، وأنه الخالق لكل شيء ، وأن له الأسماء الحسنى والصفات العلى ، وأنه الإله الحق الذي لا يستحق العبادة سواه ؛ فلا رب غيره ، ولا إله سواه ، ولا شريك ولا ند له ، ثم إفراده بالعبادة ، وذلك بصرف جميع أنواع العبادة له ، وإخلاص الدين له ، فهذا هو التوحيد الذي جاءت به الرسل بكل جوانبه ظاهراً وباطناً علماً وعملاً[1] .

أقسام التوحيد :

قسم المتكلمون التوحيد إلى ثلاثة أقسام :

١- توحيد الذات : فهو واحد في ذاته ، لا قسيم له .

٢- توحيد الصفات : فهو واحد في صفاته ، لا شبيه له .

٣- توحيد الأفعال : فهو واحد في أفعاله ، لا شريك له .

وقسمه غيرهم إلى قسمين :

١- التوحيد في المعرفة والإثبات .

٢- التوحيد في القصد والطلب .

---

(١) انظر : د . محمد الخميس : أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة ص ٢٠٦ -٣٠٧ .

وقسمه آخرون إلى ثلاثة أقسام :

١- توحيد الربوبية .

٢- توحيد الألوهية .

٣- توحيد الأسماء والصفات .

ولا منافاة بين الطريقتين الأخيرتين في التقسيم ، فمن جعله ثنائياً فقد أجمل ، ومن جعله ثلاثيّاً فقد فصل .

وأمّا الصنعاني فقد قسّم التوحيد إلى قسمين ، وهما توحيد الربوبية ، وتوحيد الألوهية (العبادة) ، وأغفل القسم الثالث وهو الأسماء والصفات ، ويتبين هذا من قوله : إن التوحيد قسمان :

القسم الأول : توحيد الربوبية والخالقية والرازقية ونحوها . ومعناه : أن الله وحده هو الخالق للعالم ، وهو الرب لهم ، والرازق لهم . وهذا لا ينكره المشركون ، ولا يجعلون لله فيه شريكاً ، بل هم مقرون به .

القسم الثاني : توحيد العبادة : ومعناه إفراد الله وحده بجميع أنواع العبادات ، فهذا هو الذي جعلوا لله فيه الشركاء [1] .

---

(١) انظر : الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ٧ .

الفصل الأول

توحيد الربوبية

توحيد الربوبية

أولاً : تعريف توحيد الربوبية :

(أ) توحيد الربوبية لغة :

«توحيد الربوبية» مركب من كلمتين ، وهما : «توحيد» ، ومعناها : الحكم بأن الشيء واحد ، والعلم بأنه واحد [1] . و«الربوبية» ، وهي مأخوذة من الرب ، وكلمة «رب» في اللغة تطلق على المعاني الآتية :

١ - مالك الشيء وصاحبه :

قال الجوهري : رب كل شيء ومالكه [2] ، وقال الأزهري : كل من ملك شيئاً هو ربه ، يقال : هو ربّ الدابة وربّ الدار [3] .

٢ - الملك :

قال الأزهري في قوله تعالى : ﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِّنْهُمَا اذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ فَأَنسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ فَلَبِثَ فِي السِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ﴾[يوسف : ٤٢] : أي : عند ملكك [4] . وقال ابن الأثير : «فإنه خاطبه على المتعارف عندهم ، وعلى ما كانوا يسمونه به» [5] .

---

(١) انظر : التعريفات ، ص٦٩ .

(٢) انظر : الصحاح (١/ ١٣٠-١٣٢) .

(٣) انظر : تهذيب اللغة (١٥/ ١٧٦-١٨٤) .

(٤) انظر : نفس المصدر (١٥/ ١٧٦) .

(٥) النهاية (٢/ ١٧٩) .

٣-السيد المطاع :

قال الجوهري : «ربيت القوم ، أي كنت فوقهم» [١] . وقال ابن منظور : «والعرب تقول : لأن يربيني فلان أحب إليّ أن يربيني فلان ، يعني أن يكون رباً فوقي وسيداً يملكني» [٢] .

٤- التربية :

قال الراغب الأصفهاني : «الرب في الأصل التربية ، وهو إنشاء الشيء حالاً فحالاً إلى حدّ التمام ، يقال : ربّه وربّاه وربيبه» [٣] .

٥- المصلح للشيء :

قال ابن فارس : «الرب : المصلح للشيء ، يقال : رب فلان ضيعته ، إذا قام على إصلاحها» [٤] .

(ب) توحيد الربوبية اصطلاحاً :

هو الاعتقاد الجازم بأن الله - عز وجل - رب كل شيء ومليكه وخالق كل شيء والمتصرف في هذا الكون وحده لا شريك له ، وأنه المنفرد - سبحانه - بالخلق والتدبير وتصريف الأمور لجميع المخلوقات .

---

(١) الصحاح (١/ ١٣٠) .

(٢) لسان العرب (١/ ٣٩٩) .

(٣) مفردات غريب القرآن ، ص ١٨٤ .

(٤) معجم مقاييس اللغة (٢/ ٣٨١) .

يقول ابن تيمية : «فتوحيد الربوبية أنه لا خالق إلا الله ، فلا يستقل شيء سواه بإحداث أمر من الأمور ، بل ما شاء كان ومالم يشأ لم يكن» [١] .

ويقول ابن القيم : «فهو رب كل شيء وخالقه والقادر عليه ، لا يخرج شيء عن ربوبيته ، وكل من في السموات والأرض عبد له من قبضته وتحت قهره» [٢] .

ويقول شارح الطحاوية : هو «الإقرار بأن الله خالق كل شيء ، وأنه ليس للعالم صانعان متكافئان في الصفات والأفعال ، وهذا التوحيد حق لا ريب فيه ، وهو الغاية عند كثير من أهل النظر والكلام وطائفة من الصوفية . وهذا التوحيد لم يذهب إلى نقيضه طائفة معروفة من بني آدم ، بل القلوب مفطورة على الإقرار به أعظم من كونها مفطورة على الإقرار بغيره من الموجودات»[٣] .

والمناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي تتمثل في أن كل معاني لفظ «الرب» في اللغة صادقة على الله سبحانه وتعالى ؛ فهو المربي للأشياء ، الذي ينميها وينقلها من أطوار مختلفة حتى يبلغ بها ما قدّر هو لها ، وهو المالك لها والسيد عليها والمدبر لمصالحها والقائم بحفظها قيوم السموات والأرض ومستحق العبادة حقّاً بربوبيته للخلق ؛ لهذا كانت شؤون الربوبية كلها من الخلق والرزق والملك والتدبير والتصريف مختصة به سبحانه وتعالى ، لا يشاركه فيها أحد من خلقه ، ومن جعل شيئاً من ذلك لغير الله ، فقد ناقض نفسه ، وارتكب باباً من أبواب الشرك [٤] .

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٣١) .

(٢) مدارج السالكين (١/ ٣٤) .

(٣) شرح الطحاوية (١/ ٢٨) .

(٤) انظر : د . الهراس : دعوة التوحيد ، ص ٣١ ، ٣٢ .

خصائص توحيد الربوبية :

١- أن توحيد الربوبية دليل على توحيد العبادة ؛ فإن الله - سبحانه وتعالى - احتج على المشركين الذين أخلّوا بتوحيد الألوهية بإقرارهم بالربوبية ، كما قال تعالى : **﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ (٢١) الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾**[البقرة : ٢١-٢٢] .

فأمر -سبحانه وتعالى - بعبادته وذكر البرهان على أنه مستحق للعبادة ، وهو قوله : **﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾** إلى قوله : **﴿رِزْقًا لَّكُمْ﴾** وهو برهان على بطلان إلهية ما سواه ؛ ولهذا قال : **﴿فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾** وقوله تعالى : **﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾** إلزاماً لهم بما يقرون .

٢- أن التوحيد الذي بعث به رسل الله وأنبياؤه من أولهم إلى آخرهم هو توحيد الألوهية ، وكل رسول أول ما يقرع به أسماع قومه ، قوله : **﴿يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾** [الأعراف : ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥] ، وقوله :**﴿ أَن لاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ اللَّهَ ﴾** [هود: ٢٠ ، ٢٦ ويوسف : ٤٠ ، والأسراء :٢٣ ، فصلت : ١٤ ، والأحقاف : ٢١] ، وقوله :**﴿ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ﴾** [نوح : ٣][1] .

فلمّا كان علم النفوس بحاجتهم وفقرهم إلى الرب قبل علمهم بحاجتهم وفقرهم إلى الإله المعبود ، وقصدهم لدفع حاجتهم العاجلة قبل الآجلة ، كان إقرارهم بالله من جهة ربوبيته أسبق من إقرارهم به من جهة ألوهيته ؛ ولهذا إنما

---

(١) انظر : الصنعاني : تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد ، ص٦ ، ١٤ .

بعث الرسل يدعونهم إلى عبادة الله وحده لا شريك له ، الذي هو المقصود المستلزم الإقرار بالربوبية ، وقد أخبر عنهم الله تعالى أنهم : ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾[الزخرف : ٨٧] ، وقال تعالى : ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلاَّ إِيَّاهُ فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الإِنسَانُ كَفُورًا﴾[الإسراء : ٦٧] ، وقال : ﴿وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوْجٌ كَالظُّلَلِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾[لقمان : ٣٢] .

فأخبر أنهم مقرون بربوبيته وأنهم مخلصون له الدين ، إذا مسهم الضر في دعائهم واستعانتهم ، ثم يعرضون عن عبادته في حال حصول أغراضهم ، وكثير من المتكلمين إنما يقررون الوحدانية من جهة الربوبية ، أمّا الرسل فهم دعو إليها من جهة الألوهية [١] .

٣- أن توحيد الربوبية قد أقرّ به المشركون ، كما قال تعالى : ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالأَبْصَارَ وَمَن يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ الأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلا تَتَّقُونَ﴾[يونس : ٣١] .

وقال تعالى : ﴿قُل لِّمَنِ الأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ (٨٤) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلا تَذَكَّرُونَ (٨٥) قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ (٨٦) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلا تَتَّقُونَ (٨٧) قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ (٨٨) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ﴾[المؤمنون : ٨٤-٨٩] ، وقال تعالى : ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا

(١) مجموع الفتاوى (١٤/ ١٤-١٥) .

يَعْلَمُونَ﴾[لقمان :٢٥] ، وقال تعالى : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾ [الزخرف :٨٧] .

وفي ذلك يقول الصنعاني : «إن المشركين الذين بعث الله إليهم الرسل مقرون أن الله خالقهم ، ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾[الزخرف : ٨٧] وأنه الذي خلق السموات والأرض ، ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾[الزخرف : ٩] وأنه الرزاق الذي يخرج الحي من الميت ، ويخرج الميت من الحي ، وأنه الذي يدبر الأمر من السماء إلى الأرض ، وأنه الذي يملك السمع والأبصار والأفئدة ، ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالأَبْصَارَ وَمَن يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ الأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلا تَتَّقُونَ ﴾[يونس : ٣١] [١] .

ويقول في ذلك أيضاً : «وهذا فرعون مع غلوه في كفره ، ودعواه أقبح دعوى ، ونطقه بالكلمة الشنعاء ، يقول الله في حقه حاكياً عن موسى عليه السلام ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَؤُلاءِ إِلاَّ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ بَصَائِرَ ﴾[الإسراء : ١٠٢] ، وقال إبليس : ﴿ إِنِّي بَرِيءٌ مِّنكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [الحشر : ١٦] ، وقال : ﴿ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي ﴾[الحجر : ٣٩] ، وقال : ﴿ رَبِّ فَأَنظِرْنِي ﴾[الحجر : ٣٦] . وكل مشرك مقر بأن الله خالقه ، وخالق السموات والأرض ، وربهن ورب ما فيهما ، ورازقهم ؛ ولهذا احتج عليهم السلام بقولهم : ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لاَّ يَخْلُقُ﴾[النحل :

---

(١) الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص٩ ، ١٠ .

١٧] ، وبقولهم : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا ﴾[الحج : ٧٣] ، والمشركون مقرون بذلك لا ينكرونه» (١) .

ويقول المقريزي مقرّراً ما قرره الصنعاني : «ولا ريب أن توحيد الربوبية لم ينكره المشركون ، بل أقروا بأنه سبحانه وحده خالقهم ، وخالق السموات والأرض ، والقائم بمصالح العالم كله ، وإنما أنكروا توحيد الألوهية . . . من عدل به غيره فقد أشرك في ألوهيته ولو وحّد في ربوبيته ، فتوحيد الربوبية هو الذي اجتمعت فيه الخلائق مؤمنها وكافرها ، وتوحيد الألوهية مفترق الطرق بين المؤمنين والمشركين»(٢) .

ومع هذا فإن أهل الكلام أفنوا أعمارهم لتحقيق هذه القضية المسلّم بها حتى عند المشركين ، وزعموا أن توحيد الربوبية هو الغاية العظمى من بعثة الرسل ، وأنهم إذا أثبتوه بالدليل ، فقد أثبتوا غاية التوحيد(٣) .

وفي ذلك يقول محمد عبده : «أصل معنى التوحيد اعتقاد أن الله واحد لا شريك له . . . وهو إثبات الوحدة لله في الذات والفعل في خلق الأكوان ، وأنه وحده مرجع كل كون ومنتهى كل قصد . وهذا المطلب كان الغاية العظمى من بعثة النبي ﷺ كما تشهد به آيات الكتاب العزيز» (٤) .

---

(١) الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ١٠ .

(٢) المقريزي : تجريد التوحيد ص٢٠ ، ٢١ .

(٣) انظر : ابن تيمية : اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٨٤٥-٨٤٦) ، ومجموع الفتاوى (٣/ ٩٨) .

(٤) محمد عبده : رسالة التوحيد ، ص ٤٣ .

وهذا القول فيه نظر ، للأسباب التالية :

١- أن توحيد الربوبية نوع من التوحيد ؛ فهو بعضه لا جميعه ، وقد أقرّ به المشركون ، فكيف مع ذلك يكون هو الغاية العظمى من توحيد الرسل؟ ! .

٢- أن مجرد الإقرار بهذا التوحيد فقط لا يوجب الدخول في الإسلام ، ولا يصير به الرجل مسلماً .

فمشركوا العرب كانوا مقرِّين بأن الله - تعالى - وحده خالق كل شيء ، ومع هذا سمّاهم مشركين ؛ حيث قال عنهم : ﴿**وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلاَّ وَهُم مُّشْرِكُونَ**﴾[يوسف : ١٠٦] .

فالمراد بقوله تعالى : ﴿**وَمَا يُؤْمِنُ**﴾ هو تصديقهم واعترافهم بأن الله تعالي هو الخالق الرازق المحيي المميت ، والمراد من قوله تعالى : ﴿**إِلاَّ وَهُم مُّشْرِكُونَ**﴾ أي أنهم أشركوا مع الله في عبادته ، وهذا ما فسّر به السلف هذه الآية[١] .

وفي ذلك يقول الصنعاني : «إن الله بعث الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- من أولهم إلى آخرهم ، يدعون العباد إلى إفراد الله - تعالى - بالعبادة ، لا إلى إثبات أنه خلقهم ونحوه ؛ إذ هم مقرون بذلك ، كما قررناه وكررناه ؛ ولذا قالوا : ﴿ **أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ** ﴾[الأعراف :٧٠] ، أي : لنفرده بالعبادة ، ونخصه بها من دون آلهتنا ؟ فلم ينكروا إلاّ طلب الرسل منهم إفراد العبادة لله ، ولم ينكروا كونه يفرد بالعبادة ، فعبدوا مع الله غيره ، وأشركوا معه سواه ، واتخذوا له أنداداً ، كما قال تعالى : ﴿ **فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَاداً وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾[البقرة : ٢٢] أي : وأنتم تعلمون أنه لا ندّ له . . .[٢]» .

---

(١) انظر : الطبري : جامع البيان (١٤/ ٧٧) ، والبغوي : معالم التنزيل (٢/ ٤٥٢) .

(٢) الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ١٣ .

ثانياً : مسلك الصنعاني في الاستدلال على وجود الله :

تمهيـــــد :

إن معرفة الله - تعالى - والإقرار بربوبيته من الأمور الضرورية ، التي غرسها الله - تعالى - في فطر الناس ، وشهدت بها عقولهم . فكل واحد من بني آدم يقر بوجود الله ويعترف به ، وأمّا ما يظهر على بعض الملحدين من الكفر بالله ، فهو أمر طارئ على الفطرة ، وانحراف عن الطبيعة البشرية[1] . ومن هنا تأتي أهمية الاستدلال على هذه القضية ؛ لتقوم الحجة عليهم ، ولتردهم إلى الفطرة السليمة التي فطر الله الناس عليها .

وقد تعددت طرق الاستدلال على وجود الله ، وتشعبت إلى مسالك متعددة ، وقبل البدء بعرض المنهج الذي انتهجه الصنعاني في هذه القضية ، أرى لزاماً عليّ أن أذكر نبذة موجزة جداً عن منهج كل من الفلاسفة المسلمين والمتكلمين في الاستدلال على وجود الله ، حتى يتبيّن لنا مدى الفرق بين منهج الصنعاني ومنهج هؤلاء .

(أ) مسلك الفلاسفة المسلمين :

ويتلخص هذا المسلك المسمّى بدليل الوجود ، في أن الله تعالى -وإن كان يمكن الاستدلال عليه عن طريق العالم ، أو الصعود من المحدثات إليه - فإن الطريق الأوثق إلى معرفة وجوده ، هو أن نبدأ بالوجود ذاته ، فإذا وجدنا من هذا الوجود العام

---

(١) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة ، ص٣٣ ، وابن تيمية : منهاج السنة (٥/ ٢٥٧ ، ٤٠٣) ، وابن الوزير اليماني : ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان ، ص ٨١-٨٣ ، والقاسمي : دلالة التوحيد ، ص ٢٣ ، ٢٤ .

وجوداً واجباً ، فقد وصلنا إلى المطلوب ؛ لأن هذا الوجود الواجب إنما هو الله تعالى ، وإلا التفتنا إلى الموجودات الممكنة ، وبما أن كل ممكن فله علة هي سبب وجوده ، فإنا نرتقي في سلسلة المعلولات والعلل ، ولكن لا بد أن تنتهي هذه السلسلة إلى علة ، هي واجب الوجود ذاته ، وذلك بعد بطلان الدور والتسلسل[1] .

قال الفارابي : «لك أن تلحظ عالم الخلق ، فترى فيه أمارات الصنعة ، ولك أن تعرض عنه ، وتلحظ عالم الوجود المحض ، وتعلم أنه لابد من موجود بالذات ، وتعلم كيف ينبغي أن يكون عليه الوجود بالذات ، فإن اعتبرت عالم الخلق فأنت صاعد ، وإن اعتبرت عالم الوجود المحض فأنت نازل . . . ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَ لَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾[فصلت : ٥٣][2] .

(ب) مسلك المتكلمين :

من أشهر طرق المتكلمين في الاستدلال على وجود الله تعالى : دليل الجوهر الفرد ، ودليل الممكن والواجب :

فأمّا دليل الجوهر الفرد :

فيتلخص في : أن هذا العالم مؤلف من أجسام وأغراض ، والأجسام مؤلفة من أجزاء لا تتجزأ ، أو جواهر فردة ، والجواهر الفردة محدثة ؛ لأنها لا تنفك عن الأعراض ، والأعراض حادثة لأنها تتغير ، وبما أن ما لا ينفك عن الحوادث ، فهو

---

(١) انظر : محمد صالح الزركان : فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية ص ١٧٥ ، ١٧٦ .

(٢) الفارابي : فصوص الحكم ، ص ٦٠ .

حادث ، فالجواهر حادثة ، وإذا كان الجسم مؤلفاً من جواهر حادثة ، فهو حادث ، لا بد له من محدث ، وهذا المحدث هو الله تعالى .(١)

وأما دليل الواجب والممكن :

فهو مبني على الدليل السابق من حيث إنه يستند إلى حدوث العالم ، فيبدأ من القضية «العالم حادث» ، وتحريره : أنه إذا ثبت أن العالم حادث ، فالحادث جائز حدوثه وعدمه ، وجائز وقوعه على هيئة أخرى غير الهيئة التي وجد عليها ، وجائز وقوعه قبل وقت حدوثه وبعده ، فإذن لابد من محدث خصّه بالحدوث في وقت دون وقت ، وعلى هيئة دون هيئة أخرى (٢) .

(جـ) مسلك الصنعاني :

سلك الصنعاني في الاستدلال على وجود الله تعالى مسلك القرآن الكريم ، وهو إثبات وجود الله عن طريق بيان عظمته ، وتدبيره المحكم ، وقدرته على كل ما في العالم ، وعنايته التامة بكل صغيرة وكبيرة .

وقد آثر الصنعاني أدلة القرآن ؛ لأنه وجد في منهجه ما أغناه عن أدلة المتكلمين ومناهجهم ؛ وذلك حيث يقول : « . . . تلك والله هي الأدلة الواضحة ، لا دليل الأكوان ، ولا ما حرره فلان على قواعد اليونان» (٣) ويقول : «فما بال العباد يلتمسون الهدى من غير هذا الباب ويتطلبونه من الأقوال التي هي كالسراب ، تالله لقد هبت

---

(١) انظر : الباقلاني : التمهيد ص ٤١-٤٤ ، وفخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية ص ١٨٠ .

(٢) انظر : مقدمة الدكتور محمود قاسم لمناهج الأدلة ، لابن رشد ، ص ١٥-١٧ ، وفخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية ، ص ١٨٠ .

(٣) الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ٣٣ .

على البصائر ريح البدع والشبهات ، وعصفت بها عواصف الآراء المختلفات ، فأطفأت مصابيحها ، وتحكمت فيها أيدي التمذهب ، فأغلقت أبواب رشدها ، وأضاعت مفاتيحها ، وران عليها كسبها وتقليدها لآراء الرجال ، فلم تجد حقائق الكتاب والسنة فيها منفذاً ، واستحكم فيها مرض الجهل والتمذهب ، فلم تنتفع بصالح الغذاء ، بدلت نعمة الله التي أنعم بها عليها ، واعتاضت عنها ما يجرّ كل وبال إليها ، فالإعراض عن التوصل بآياته تعالى إلى معرفته هو التبديل ، وهو الميل عنها إلى غيرها ، معارضة للصحيح بالعليل» [١] .

وما ذهب إليه الصنعاني من انتقاده لأدلة المتكلمين ، واستغنائه بأدلة القرآن عنها قد وافقه عليه كل من ابن رشد ، وابن الوزير ، والشوكاني :

فأمّا ابن رشد : فقد نقد طريقة المتكلمين والفلاسفة ، وعلل ذلك بأنها ليست الطريقة الشرعية التي نبه عليها القرآن الكريم ، واستدل بطريقتي العناية والاختراع ؛ لأنهما طريقتا القرآن ، وذلك حيث يقول : «الطريق التي نبه الكتاب العزيز عليها ، ودعا الكل من بابها ، إذا استقرئ الكتاب العزيز ، وجدت تنحصر في جنسين :

أحدهما : طريق الوقوف على العناية بالإنسان ، وخلق جميع الموجودات من أجله ، ولنسم هذه العناية .

الثاني : ما يظهر من اختراع الأشياء الموجودات ، مثل اختراع الحياة في الجماد ، والإدراكات الحسية والعقل ، ولنسم هذه دليل الاختراع» [٢] .

ومثّل ابن رشد للعناية بقوله تعالى : ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الأَرْضَ مِهَاداً ۝٦ وَالْجِبَالَ أَوْتَاداً

---

(١) الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ٣٩ .

(٢) مناهج الأدلة : ص ١٥٢ .

(٧) وَخَلَقْنَاكُمْ أَزْوَاجًا (٨) وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا (٩) وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا (١٠) وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا (١١) وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا (١٢) ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿ وَجَنَّاتٍ أَلْفَافًا ﴾[النبأ : ٦-١٦] . وبقوله تعالى : ﴿تَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُّنِيرًا (٦١) وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا ﴾[الفرقان : ٦١-٦٢] وبقوله تعالى : ﴿ فَلْيَنظُرِ الإِنسَانُ إِلَىٰ طَعَامِهِ (٢٤) أَنَّا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا (٢٥) ﴾[عبس : ٢٤-٣٢] .

ومثل للاختراع بقوله تعالى : ﴿فَلْيَنظُرِ الإِنسَانُ مِمَّ خُلِقَ (٥) خُلِقَ مِن مَّاءٍ دَافِقٍ(٦) ﴾[الطارق : ٥-٦] وبقوله تعالى ﴿أَفَلا يَنظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ﴾[الغاشية : ١٧-١٨] وغير ذلك من الآيات .

مثل للجمع بين الدلالتين بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ (٢١) الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ (٢٢) ﴾[البقرة : ٢١-٢٢][1] .

وأمّا ابن الوزير : فقد ذم الذين يسلكون الطرق الملتوية من علماء الكلام ، ويعرضون عن كتاب الله تعالى ، وسنة رسوله ﷺ ، وعن الفطرة التي فطر الله الناس عليها ؛ وذلك حيث يقول : «فتعيّن حينئذ طلب الطريقة القريبة الممكنة ، التي هي فطرة الله التي فطر الناس عليها ، كما نص على ذلك في كتابه الكريم ، وسنة رسوله -عليه أفضل الصلاة والسلام - ولولا ما وقع فيها من التغيير لما احتاجت إلى طلب ، ولكنه قد وقع فيها التغيير ، كما أخبر بذلك رسول الله ﷺ في الحديث المتفق على

---

(١) انظر : مناهج الأدلة ، ص ١٥٣ ، ١٥٤ .

صحته عند أهل النقل ، وفيه تفسير الفطرة وتقريرها من المبلغ المبين لما أنزل عليه من الهدى والنور ؛ حيث قال : «كل مولود يولد على الفطرة[١]» [٢] .

وأما الشوكاني :

فقد أنكر على المتكلمين وعنّفهم فيما ذهبوا إليه من الاستدلال بالجواهر والأعراض ؛ لأنهم لم يقفوا على ما تقتضيه أدلة الكتاب والسنة ، وذكر أنه لا ينبغي لعالم من العلماء أن يدين بغير ما دان به السلف الصالح من الصحابة والتابعين ؛ لأن الحق الذي لا شك فيه ولا شبهة ، هو ما كان عليه خير القرون ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم[٣] .

هذا ، ويمكن تصنيف الطرق التي سلكها الصنعاني في الاستدلال على وجود الله تعالى في أربعة طرق ، وذلك كما يلي :

الطريقة الأولى : دلالة الفطرة :

تعدّ الفطرة من الأدلة التي نبّه عليها القرآن الكريم ، بل إنه جعلها في مقدمة تلك الأدلة وأساساً لها ؛ إذ الاستدلال بها مشروط بالمعرفة الفطرية السابقة ، والإقرار السابق بالربوبية [٤] .

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب القدر ، باب : الله أعلم بما كانوا عاملين ح٧ ، ومسلم في كتاب القدر ، باب : كل مولود يولد على الفطرة ح٤ .

(٢) إيثار الحق : ص ٩ .

(٣) انظر : الشوكاني : أدب الطلب ومنتهى الأرب ، ص١٤٦ ، وانظر : د . عبد الله نومسوك : منهج الإمام الشوكاني في العقيدة ، ص ١٧٦ .

(٤) انظر : مقدمة الدكتور الجليند لكتاب التوحيد لابن تيمية ، ص ٥٤ .

يقول الصنعاني عن هذه الفطرة : «الحمد لله الذي فطر العباد على معرفته»[1] ويقول : «فطرك على معرفته ، ودلّك بآثاره على صفته ، وخلق لك نور العقل ؛ لتهتدى به إلى طريق ربوبيته ، وتنجذب به إلى الإقرار بإلهيته»[2] ويقول : «فمن اتصف بالإنصاف علم أن الله قد فطر عباده على معرفته وأنزل الكتاب مرشداً للعبد على الكنز المدفون في فطرته»[3] .

كما أشار الصنعاني إلى هذا الدليل الفطري بقوله ﷺ : «**كل مولود يولد على الفطرة ، وإنما أبواه يهودانه وينصرانه . . .**»[4] .

وبالحديث القدسي ، الذي أورده الصنعاني بمعناه ، والذي نصه : «**إني خلقت عبادي حنفاء كلهم ، وإنهم أتتهم الشياطين ، فاجتالتهم عن دينهم**»[5] . كما أشار إلى هذا الدليل الفطري بقوله تعالى : ﴿ **أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ**﴾[إبراهيم : ١٠] .

وهذه الآية الأخيرة التي استدل بها الصنعاني ، قد استدل بها كثير من علماء السلف ، على دلالة الفطرة على ربوبية الله تعالى ؛ حيث إن فيها خطاباً للمشركين بما هو معروف لديهم ، من إقرارهم بتوحيد الربوبية المستقر في فطرهم وعقولهم .

---

(١) الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ٣٣ .

(٢) الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ٣٦ .

(٣) الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ٣٩ .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) أخرجه مسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها ، باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار ، برقم (٢٨٦٥) ، وأحمد في مسنده (٤/ ١٦٢) .

وفي ذلك يقول ابن تيمية : «وأمّا الرب فهو معروف بالفطرة :﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾[إبراهيم : ١٠] فالمشركون من عباد الأصنام وغيرهم من أهل الكتاب معترفون بالله مقرون به أنه ربهم وخالقهم ورازقهم ، وأنه رب السموات والأرض والشمس والقمر ، وأنه المقصود الأعظم»[١] .

ويقول ابن القيم : «فأمّا الاستدلال بالصنعة فكثير ، وأمّا الاستدلال بالصانع فله شأن ، وهو الذي أشارت إليه الرسل بقولهم لأممهم :

﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ ﴾ أي : أيشك في الله حتى يطلب إقامة الدليل على وجوده؟ وأي دليل أصح من هذا المدلول؟ فكيف يستدل على الأظهر بالأخفى؟ ثم نبهوا على الدليل بقولهم :﴿ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾ .

وسمعت شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية - قدس الله روحه - يقول : كيف يطلب الدليل من هو دليل كل شيء؟ وكان كثيراً ما يتمثل بهذا البيت :

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

ومعلوم أن وجود الرب تعالى أظهر للعقول والفطر من وجود النهار ، ومن لم ير ذلك في عقله وفطرته ، فليتهمهما»[٢] .

وقد وافق الشهرستاني مذهب السلف على أن معرفة الله فطرية ، فقال في ذلك : «أما تعطيل العالم عن الصانع العالم القادر الحكيم ، فلست أراها مقالة لأحد ، ولا أعرف عليه صاحب مقالة ، إلا ما نقل عن شرذمة قليلة من الدهرية - فذكر مقالتهم ،

---

(١) مجموعة الرسائل الكبرى (٢/ ٣٣٧) .

(٢) مدارج السالكين (١/ ٨٢-٨٣) .

ثم قال - ولست أرى صاحب هذه المقالة ممن ينكر الصانع ، بل هو معترف بالصانع ، لكنه يحيل سبب وجود العالم على البخت والاتفاق ، احترازاً عن التعليل ، فما عدّت هذه المسألة من النظريات التي يقوم عليها برهان ، فإن الفطرة الإنسانية شهدت بضرورة فطرتها وبديهة فكرتها على صانع حكيم عالم قدير . . .»[1]

وأقوال السلف وحكايتهم الإجماع على الإقرار بتوحيد الربوبية أعظم من أن تحصر ، وإنما المقصود بيان منهجهم في استدلالهم بدلالة الفطرة على ربوبية الله تعالى ، وإجماع الأمم على ذلك ، ولا ينكر ربوبية الله إلا مكابر بلسانه ، وعقله وفطرته يكذبانه[2] .

الطريقة الثانية : دلالة الآفاق :

المراد بدلالة الآفاق : أقطار السموات والأرض من الشمس ، والقمر ، والنجوم ، والليل ، والنهار ، والرياح ، والأمطار ، والرعد ، والبرق ، والصواعق ، والنباتات ، والأشجار ، والجبال والبحار ، وغير ذلك من الآيات الكونية التي جعلها الله تعالى براهين دالة على ربوبية الله تعالى ووحدانيته لأولى النهى والعقول[3] .

وقد سلك الصنعاني في الاستدلال على ربوبية الله تعالى ووحدانيته طريقة القرآن الكريم ، التي ترشد أولى الألباب إلى ربهم عن طريق الآيات الكونية التي يشاهدونها ، فيزداد إيماناً على إيمانه ، من كان مؤمناً منهم ، وترجعه إلى فطرته التي ندّ أو غفل عنها من خرج عن فطرته ، التي فطره الله عليها .

(١) نهاية الأقدام ، ص ١٢٤ .

(٢) انظر : جابر أمير : منهج السلف والمتكلمين ، (١/ ١٩٥ ، ١٩٦) .

(٣) انظر : الشوكاني : فتح القدير : (٤/ ٥٢٣) .

وقد بلغت عناية الصنعاني بآيات الله في الآفاق إلى درجة كبيرة ؛ فهو قد ذكر أن من سرّح نظره في الآفاق ، طلعت شمس المعارف على قلبه ظاهرة الإشراق ، قد أسفرت وجوهها لمن كانت له عينان ناظرتان ، وأسمعت بندائها من كانت له أذنان واعيتان ، قائلة : انظر إلى الأرض وما عليها اشتملت ، وإلى السماء وكواكبها وما فيها من مصالح العباد قد ظهرت ، تهتدي بها السراة في ظلمات البر والبحر ، ويستدل بها الزراع على أوقات ازدراع الثمار ، وارجع إلى الشمس والقمر وما فيهما من الآيات الباهرات ، والحكم التي وجوه إتقانها للعقول سافرات ، لايدخل أحدهما في فلك الآخر ، فيلتبس الليل بالنهار ، بل ﴿ **كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ**﴾[الأنبياء : ٣٣] يجريان لمصالح العباد التي لا يدرك حصرها الحاصرون[١] .

ثم ينتقل الصنعاني إلى نوع آخر من الاستدلالات الأفقية ، وهو ما يسمى بلغة العصر ، بالطقس ، أو الأحوال الجوية ، فيقول : «والتفت إلى السحاب والرعود والبروق ، وإلى الغيث النازل من غربال السحاب ، على وفق حاجة المخلوق ، ثم لا يأتي العباد بغتة ، بل بعد تقدم الأمارات ؛ لينحازوا إلى ما أنعم به عليهم من المساكن العامرات ، ولا يدوم عليهم ، فيفسد البلاد ، وتعطل بدوامه منافع العباد»[٢] .

ثم ينتقل الصنعاني إلى نوع آخر من الاستدلالات الأفقية ، وهو ما يسمى بآيات الله تعالى في الأرض ، فيقول : «وتدبّر في الأشجار ، وما فيها من الثمار المختلفة في الطعم واللون والمقدار ، ومستقرها قطع متجاورات تسقى بماء واحد ، لا تدرك العقول تفاصيل قدر حكمتها ، وهل ينكر ذلك إلا معاند؟

---

(١) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ٣٣-٣٤ .

(٢) الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ٣٤ .

وافتكر في هذه البسيطة ، التي هي قرارك ، وفيها تقلبك ، وبها أو طارك ، تجدها قد خلقت سهولاً وأنجاداً ، وجعلت فيها الجبال الرواسي أوتاداً ، وجعلت متوسطة بين الصلابة واللين ؛ إذ لو كانت في غاية اللين لما استقر فيها بناء ، ولا انتفع الساكن بها بعض حين ، أو في نهاية الصلابة لما قبلت الماء ، ولا أنبتت للعالم شيئاً من القوام ، فوجه حكمة خلقها كما هي تقصر عن العبارة عنه ألسنة الأقلام .

وتأمل صدور الكائنات فإنها ... من الملك الأعلى إليك رسائل

وقد خط فيها - لو تأملت خطها - ... ألا كل شيء ما خلا الله باطل » [1] .

وقد ذكر الصنعاني أمثلة أخرى على ذلك ، فقال :

« فسرح حدقة فكرك في تأمل ما في الكون من المخلوقات المتنوعة ؛ حيواناً وجماداً ، تجد في طي أجناسها وأنواعها وأفرادها من الحكم ما ينزف الأقلام ، ولو كان البحر لها مداداً ، قد ذللت صعاب الحيوانات لانتفاع العباد ، ولونت منافعها لكل حاضر وباد . لا تدرك الأنظار قدر نعمة نفعها ، فمنها ركوبهم ومنها يأكلون ، ومن أصوا فها وأوبارها وأشعارها أثاث ومتاع بهما ينتفعون ، ونوِّعت الجمادات لتنفع في كل ما يراد ، فما للسان وإن هدرت إحاطة بما فيها من منافع العباد » [2] .

ويعد استدلال الصنعاني بآيات الله تعالى في الآفاق على طريقة القرآن الكريم من أعظم البراهين العقلية الموافقة للعقل الصريح ، ولا غرو فإنها طريقة القرآن الكريم ، التي ترشد العباد إلى ربهم بأقرب الطرق ، ويسرها ، وأشفاها ، وأنفعها ،

---

(١) الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ٣٤-٣٥ .

(٢) الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ٣٥ .

فالعلم بها يستلزم العلم بالله تعالى ، كما يستلزم العلم بوجود النهار عند رؤية شعاع الشمس[١] .

ولو تأمل العاقل في آيات الله الكونية ، وما انطوت عليه من الإحكام والإتقان ، لاستطاع أن يصل بعقله إلى أن له مدبراً دبّره ، وخالقاً خلقه ، يدل على ذلك قول الأعرابي : «البعرة تدل على البعير ، والأثر يدل على المسير ، ليل داج ، ونهار ساج ، وسماء ذات أبراج ، أفلا تدل على الصانع؟»[٢] .

فهذا الأعرابي قد أدرك بفطرته وعقله السليم أن هذه المخلوقات وما انطوت عليه من عجائب ونظام محكم ، من تعاقب الليل النهار ، ومن سماء مزينة بالنجوم والكواكب ، مسيرة بدقة متناهية ، لا يمكن أن توجد ألا بسبب أوجدها ، وصانع صنعها على ما هي عليه من إحكام وإتقان[٣] .

فآيات الله تعالى في الآفاق يشترك في فهمها والاستدلال بها كل الناس على اختلاف عقولهم ومداركهم ومستوياتهم ؛ لأنها من الأمور المشاهدة لديهم ، الموافقة لعقولهم وفطرهم ؛ ولذلك كثر ورودها في القرآن الكريم ؛ لأخذ العبرة والعظة منها ، والاستدلال بها على ربوبية ووحدانية خالقها .

ومن ثم فلا غرو أن يستغني الصنعاني بهذه الأدلة عن أدلة اليونان ؛ حيث إنها تتميز بأنها تخاطب العقل ، وتوجهه إلى خالقه بأقرب الطرق وأسهلها تناولاً ،

---

(١) انظر : مجموع الفتاوى (٢/ ٤٢٥ ، ٤٢٦) .

(٢) انظر : الجاحظ : البيان والتبيين (١/ ١٦٣) .

(٣) انظر : د . أحمد الغامدي : البيهقي وموقفه من الإلهيات ، ص ٩٦ .

وهذه الآية التي استدل بها الصنعاني ، قد استدل بها الشوكاني أيضاً ، وبيّن وجهة الاستدلال بها ، فقال : «أي : وفي أنفسكم آيات تدل على توحيد الله ، وصدق ما جاءت به الرسل ، فإنه خلقهم نطفة ، ثم علقة ، ثم مضغة ، ثم عظماً ، إلى أن ينفخ فيه الروح ، ثم تختلف بعد ذلك صورهم وألوانهم طبائعهم وألسنتهم ، ثم نفس خلقهم على هذه الصفة العجيبة الشأن ، من لحم ودم ، وأعضاء ، وحواس ومجاري ، ومنافس»[(١)] .

فقد استدل الشوكاني هنا بأطوار النطفة ، وتقلبها طبقاً بعد طبق ، حتى صار إنساناً كاملاً ، على وجود الله تعالى ووحدانيته ، وصدق ما جاءت به رسله ، وقال : «ومعنى ﴿أَفَلا تُبْصِرُونَ﴾ : أفلا تنظرون بعين البصيرة ، فتستدلون بذلك على الخالق الرازق المتفرد بالألوهية ، وأنه لا شريك له ولا ضد ، ولا ند»[(٢)] .

وهذه الأطوار الإنسانية هي ما أشار إليه سبحانه وتعالى في قوله : ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ مِن سُلالَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴿١٤﴾﴾[المؤمنون : ١٢-١٤] .

ويستمر الصنعاني في بيان دلالة الأنفس ، فيقول : « . . . يا أيها المبصر في نفسه ، وفي أمثاله من أبناء جنسه ، هل يناجيك عقلك - بعد أن تسبح به في بحار هذه الآثار وما فيها - أنها قديمة مستغنية عن صانع مختار بانيها ، أو حادثة بإحداث

(١) الشوكاني : فتح القدير (٥/ ٨٥) .

(٢) نفس المصدر ، ونفس الصفحة .

العلة القديمة التي لا يعلم مسماها ، أو الطبيعة التي يجهل التأثير لمعناها؟ !

بلى والله إنها تخاطبك أن موجدها صانع مختار حكيم قدير على كل شيء ، وهو بكل شيء عليم ، لا يشبه محدثاته من جماد وحي ، متفرد في ذاته وصفاته ، ليس كمثله شيء ، فطرك على معرفته ، ودلّك بآثاره على صفته ، وخلق لك نور العقل ؛ لتهتدي به إلى طريق ربوبيته ، وتنجذب به إلى الإقرار بإلهيته» [١] .

والحق أن دلائل الأنفس على وجود الله أكثر من أن تحصى ؛ فإن دلالة الإنسان على خالقه تعالى من جوانب عديدة ، ويكفينا ما نراه من مظاهر الإحكام ، والعناية ، والإبداع ، في خلق الإنسان ، وتركيب حواسه ، ووضع كل عضو في موضعه المناسب لأداء وظيفته ، مما لا يمكن معه الشك في وجود الخالق سبحانه ، وكلما اتسع نطاق العلم ، تضافرت الأدلة على أن لهذا الإنسان البديع الصنع إلهاً حكيماً . [٢]

وقد بيّن ابن تيمية أن الاستدلال بدليل خلق الإنسان في غاية الحسن والاستقامة ، وأنه دليل شرعي وعقلي ، وذلك حيث قول : «فالاستدلال على الخالق بخلق الإنسان في غاية الحسن والاستقامة ، وهي طريقة صحيحة ، وهي شرعية ، دل القرآن عليها ، وهدى الناس إليها ، وبينها وأرشد إليها ، وهي عقلية ؛ فإن نفس كون الإنسان حادثاً بعد أن لم يكن ، ومولوداً مخلوقاً من نطفة ، ثم من علقة ، هذا لم يعلم بمجرد خبر الرسول ﷺ بل هذا يعلمه الناس كلهم بعقولهم ، سواء أخبر به الرسول أو لم يخبر ، لكن الرسول أمر أن يستدل به ، وهو عقلي ؛ لأنه بالعقل تعلم صحته . . .» [٣] .

---

(١) إيقاظ الفكرة ، ص ٣٦ .

(٢) انظر : د . عبد الله نومسوك : منهج الإمام الشوكاني في العقيدة ، ص ١٧٤ .

(٣) النبوات ص ٩٢ .

وثمة فرق بين طريقة القرآن الكريم ، التي سلكها الصنعاني وغيره من علماء السلف في الاستدلال على وجود الله - تعالى - ووحدانيته بدليل خلق الإنسان وبين طريقة المتكلمين في الاستدلال بدليل خلق الإنسان على وجود الله ؛ فإنهم حينما يستدلون به على وجود الله تعالى ، لا يجعلون خلق الإنسان مستدلاً عليه ، فيقيمون أدلتهم الفلسفية المعقدة ، للدلالة على أن الإنسان نفسه دليلاً على الله سبحانه ، كما ذكر في الآيات القرآنية ، بل يجعلون خلق الإنسان حادث مخلوق عن طريق استدلالهم بحدوث أعراض النطفة بدليل الجواهر والأعراض ، ويطولون في ذلك ، ثم وإذا أثبتوا حدوث الإنسان وأنه مخلوق ، يستدلون بعد ذلك به على أن له محدثاً أحدثه [(١)] .

لكن الصنعاني وعلماء سلف الأمة يستدلون بدليل خلق الإنسان ، على طريقة القرآن الكريم ، الذي يجعل خلق الإنسان نفسه آية ودليلاً على وجود الله تعالى ووحدانيته ؛ فإن خلق الإنسان وحدوثه بعد أن لم يكن أمر معلوم بالضرورة لجميع الناس ، وكل واحد يعلم أنه حدث في بطن أمه بعد أن لم تكن عينه حادثة مخلوقة ، كما قال تعالى : ﴿ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا ﴾[مريم : ٩] ، وقال تعالى : ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا﴾[مريم : ٦٧] ، وليس هذا مما يستدل عليه كما فعل المتكلمون ، وذلك لأنه أبين وأوضح لكل الناس [(٢)] .

الطريقة الرابعة : دلالة المعجزات :

من منهج السلف الصالح أن العقل يتفق مع دلالة معجزات الأنبياء على ربوبية

---

(١) انظر : نفس المصدر ، ص ٥٣١ ، ومجموع الفتاوى (١٦/ ٢٦٩ ، ٢٧٠) .

(٢) انظر : مجموع الفتاوى : (١٦/ ٢٦٩-٢٧٠) .

مرسلهم ، ويدرءون ما يظن من تعارض بين العقل والنقل بالاستدلال ببعثة الأنبياء - عليهم السلام - وآياتهم التي أيدهم الله بها ؛ لتبليغ رسالته إلى الناس .

وتعتبر معجزات الأنبياء من أقوى الأدلة على ربوبية الله تعالى ووحدانيته ، وذلك لما تنطوي عليه من شواهد وبينات واضحة دالة على صدق الرسل ووحدانية مرسلهم ، فهي للعقل مثل ضوء الشمس للأبصار ، لا يلحقها إشكال ، ولا ينكرها إلا كل معاند فاسد الفطرة والجنان ، كيف ينكرها العقل الصريح ، وهي من طرق القرآن الكريم ، التي أرشد الله تعالى إليها عباده ، ودلّهم بها كما دلّهم بما يشاهدونه من آيات الله في الأنفس والآفاق[1] .

وقد استدل الصنعاني بمقدمات النبوة ومعجزات الرسالة على إثبات وجود الله سبحانه وتعالى ، وذلك حيث يقول : «فواعجباه ما بال عيون البصائر لا تحدق إلى هذه الدلائل ، وما بالها إنما تنظر إلى قول كل غافل ، مع أن باريها قد أكد هذه البراهين الساطعة والآيات التي هي سيوف لأعناق الشبه قاطعة ، بما يزيل اعتلال كل معتل ، من إرساله رسله مؤكدين للأدلة العقلية ، التي لا تجهل ، وأقام على صدقهم الدلائل التي تقصم ظهور المعاندين من ذوي الجهالات ، وجبلهم على كريم لطف السجايا ومحاسن الصفات ، قد نُزِّهوا عن صفات السحرة والكهان ، وعن الالتفات إلى حب الشرف والمال ، اللذين هما قصارى المتنافسين من نوع الإنسان ، لم تزل سلسلة رسالتهم متصلة إلى أن ختمت بسيد ولد آدم ، والنور الذي به تقشعت - من ضلالات الجاهلين - الظُّلَم ، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله ما تعاقب ليل

---

(١) انظر : ابن القيم : الصواعق المرسلة (٣/ ١١٩٨) .

ونهار ، فلقد أرشد إلى طريق الهداية كل محتار ، وأعلى منارها الذي أشرف على الانهدام ، ودل العباد على سبل دار السلام» [١] .

وقد سبق الصنعاني إلى الاستدلال بمقدمات النبوة ومعجزات الرسالة كل من البيهقي ، وابن تيمية ، وابن الوزير :

فأما البيهقي : ففي قوله : «وقد سلك بعض مشايخنا - رحمنا الله وإياهم - في إثبات الصانع ، وحدوث العالم طريق الاستدلال بمقدمات النبوة ومعجزات الرسالة ؛ لأن دلائلها مأخوذة من طريق الحس لمن شاهدها ، ومن طريق استفاضة الخبر لمن غاب عنها ، فلما ثبتت النبوة ، صارت أصلاً في وجوب قبول ما دعا إليه النبي ﷺ وعلى هذا الوجه كان إيمان أكثر المستجيبين للرسل صلوات الله عليهم أجمعين»[٢] .

وأما ابن تيمية : فقد اعتبر طريقة الاستدلال بمعجزات الأنبياء على ربوبية الله تعالى ووحدانية مرسلهم من أصح الطرق وأقواها ، وبين وجه الاستدلال بها بعد أن نقل كلام كل من أبي يعلى والخطابي ، فقال : «وهذه طريقة السلف من أئمة المسلمين في الاستدلال على معرفة الصانع وحدوث العالم ؛ لأنه إذا ثبتت نبوته بقيام المعجزات ، وجب تصديقه على ما أنبأهم عنه من الغيوب ، ودعاهم إليه من أمر وحدانية الله تعالى وصفات كماله» [٣] .

---

(١) الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ٣٦-٣٧ .

(٢) الاعتقاد ، ص ٤٥ .

(٣) مجموع الفتاوى (١١/ ٣٧٧-٣٧٨) . ودرء التعارض (٨/ ٣٥١-٣٥٢) .

ويتبين من ذلك أن دلالة المعجزة من أوضح الأدلة على ربوبية الله تعالى ، وأنها طريقة شرعية وعقلية ، شرعية ؛ لأن الشرع ورد بها ؛ حيث ذكرت في القرآن والسنة ، وعقلية ؛ لأن العقل الصريح يوافق عليها ؛ لأنها شاهدة بصدق الرسالة ، ناطقة بربوبية الله تعالى .

وأما ابن الوزير : فقد استدل على وجود الله تعالى بطريقة النظر في الموجودات من وجهين :

أحدهما : أن اتفاق الأنبياء جميعاً من لدن آدم - عليه السلام - إلى محمد ﷺ على أن لهذا العالم صانعاً ومدبراً حكيماً وقادراً على كل شيء .

والثاني : أن الطعن لا يتأتى في جمع كبير يقدر بمائة ألف ونيف وعشرين ألفاً ، أزمانهم متباعدة ، وأوطانهم متفرقة ، وأنسابهم مختلفة ، فإذا اتفق هذا العدد - وهذا حالهم - على القطع بصحة أمر لا مجال للعقول في معرفته ، كالشرعيات المحضة ، أو عقلي نظري كإثبات صانع العالم ؛ بحيث لو اجتمع عيون النظار وعلماء الأقطار على واحد منهم ، يشككون عليه في اعتقاده ، ويدخلون دقائق الشبه في ضميره ، لما رفع إليهم رأساً ، ولا التفت إلى قولهم أصلاً ، لعلمنا علماً عادياً أنهم ما تواطئوا على التعمد والمباهته والتجري على المغالطة ، وأنه ماجمع متفرقات أنظارهم ، وألف نوافر طباعهم وعصمهم عن متابعة المنفرات والقادحات في شريف حالهم وعزيز مقامهم ، إلا صدق ما ادعوه من علمهم ، بإسناد هذا العالم إلى رب عظيم ومدبر حكيم (١) .

---

(١) انظر : ابن الوزير : البرهان القاطع ص ٧-٨ ، وإيثار الحق ، ص٧٣ .

ويتبين مما سبق أن دلالة المعجزة التي استدل بها الصنعاني على وجود الله طريقة شرعية وعقلية ؛ وذلك لأن الشرع جاء بها ، وأيد بها الرسالة ، وعقلية لأن العقول الصريحة تخضع وتنقاد لما تدل عليه من ربوبية الله ووحدانيته ؛ لعلمها أنه لم يكن ليأتي الرسول بها ، وهي الخارقة للعادة ، إلا عن ربه الذي أرسله وأيده بالمعجزات على دعوته ، فهي بمثابة قول الله - عز وجل - : هذا رسولي ، وقد أيدته بفعلي الذي لا تقدرون عليه ، فصدقوه ، فكانت بهذا من أعظم الأدلة ، التي تشهد العقول الصريحة بصحتها ودلالتها ؛ لما فيها من التحدي المقرون بالحس والمشاهدة .

الفصل الثاني

توحيد الألوهية

ويتكون من مبحثين :

المبحث الأول : توحيد الألوهية .

المبحث الثاني : قضية الشرك .

المبحث الأول

توحيد الألوهية

أولاً : تعريف توحيد الألوهية :

المراد بتوحيد الألوهية : هو إفراد الله تعالى بالتعبد في جميع أنواع العبادات [١] . وهناك من يعبر بالعبادة ، بدل التعبد ، ولا فرق ؛ إذ مراده بالعبادة معناها المصدري ؛ وهو التعبد . والتعبد له ركنان ، وشرطان لصحته ، فأما الركنان : فهما غاية الخضوع والتذلل لله تعالى ، وكمال المحبة له ، وأما الشرطان : فهما معرفة المعبود ، ومعرفة دينه الشرعي الجزائي . والمقصود بالعبادات : ما يتعبد به لله تعالى من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة ، ولها شرطان : وهما تحري المتابعة فيها لما جاء به الرسول ﷺ ، والصدق والإخلاص لله تعالى فيها .

وهذا هو معنى قول لا إله إلا الله ، والدليل على ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ (٢٦) إِلاَّ الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ (٢٧) وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾[الزخرف : ٢٦-٢٨] ؛ فقد قال ابن جرير : ﴿إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ إِلاَّ الَّذِي فَطَرَنِي ﴾ وهو قول : لا إله إلا الله : كلمة باقية في عقبه ، وهم ذريته ، فلم يزل في ذريته من يقول ذلك من بعده»[٢] . وكلمات السلف كلها تدور حول هذا المعنى ، فمنهم من فسر الكلمة بشهادة : أن لا إله إلا الله ، ومنهم من فسرها بالإسلام [٣] .

---

(١) انظر : مجموعة التوحيد (١/ ١٧٠) .

(٢) الطبري : جامع البيان : ١٣/ ٢٥/ ٦٣ .

(٣) انظر : نفس المصدر ، ونفس الصفحة .

ولا خلاف بين القولين ؛ إذ الإسلام هو الاستسلام لله عز وجل بالعبودية ، وهو الدين الذي لا يقبل الله تعالى من أحد ديناً سواه ، وهذا هو معنى لا إله إلا الله ، المتركبة من النفي والإثبات ؛ نفي عبادة ما سوى الله وإثبات العبادة لله تعالى وحده ، وهذان هما النفي والإثبات نفسهما الواردان في الآية : ﴿إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾[١] .

هذا ، وقد أطلق الصنعاني على توحيد الألوهية مصطلح «توحيد العبادة» ، وعرفه بأنه : «إفراد الله وحده بجميع أنواع العبادة»[٢] . وذكر أن هذا الذي تضمنه قول : «لا إله إلا الله» ؛ حيث إن الرسل إنما دعت أممها إلى قول هذه الكلمة ، واعتقاد معناها ، لا مجرد قولها باللسان[٣] .

ومعناها : هو إفراد الله بالإلهية والعبادة ، والنفي لما يعبد من دونه ، والبراءة منه ، وهذا أصل لا مرية فيما تضمنه ، ولا شك فيه ، وفي أنه لا يتم إيمان أحد حتى يعلمه ويحققه[٤] .

هذا ، وإن كان الصنعاني قد اشترط في العبادة اعتقاد معناها ، لا مجرد قولها باللسان ، فإن هناك من اشترط سبعة شروط فيها ، وهي :

١- العلم بمعناها : وذلك في ركنيها ، النفي والإثبات ، أما النفي فيكون بنفي استحقاق غير الله تعالى للعبادة ، والإثبات بإثباتها لله تعالى وحده ، قال تعالى :

---

(١) انظر : د . خالد نور : منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى ، (١/ ٧٥-٧٦) .

(٢) الصنعاني : تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد ، ص ٧ .

(٣) انظر : الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ٦ ، ٧ .

(٤) انظر : الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ٧ .

﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ﴾[محمد : ١٩] ، وصيغة الأمر دالة على الوجوب ، ومعنى الآية : اعلم يا رسولنا أنه لا معبود تنبغي له العبادة منك ومن الخلق ، إلا الله تعالى الذي خلق الخلق (١) .

٢- اليقين : وهو من صفة العلم ، ومعناه : «سكون الفهم مع ثبات الحكم» (٢) . والمقصود أن يستيقن قائلها مدلولها يقيناً جازماً ، ولا شك معه ولا ارتياب ، قال تعالى : ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾(٣)[الحجرات : ١٥] .

٣- الصدق : وهو «مطابقة القول الضمير والمخبر عنه معاً» (٤) فإذا تكلم الإنسان بكلمة التوحيد ، وكان قوله مطابقاً لما في قلبه ، سمي صادقاً ، فهذان شرطان : مطابقة القول للحق في نفس الأمر ، ومطابقة القول الحق لما في الضمير والقلب ، فإذا اختل الشرط الأول كان القول كذباً ظاهراً ، وإذا اختل الشرط الثاني ، لم يكن القائل صادقاً تام الصدق ، وإنما يصح أن يوصف بالصدق من وجه ، وبالكذب من وجه آخر(٥) .

٤- الإخلاص : وهو إفراد المعبود عن غيره بتصفية العمل من شوائب الشرك ؛ فلابد من الإخلاص لله تعالى في كلمة التوحيد ، قال تعالى : ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ الدِّينَ﴾(٦)[الزمر : ١١] .

---

(١) انظر : جامع البيان (١٣/ ٢٦/ ٥٣) ، وانظر : فتح المجيد ص ٥٦- ٦٣ ، ومعارج القبول (١/ ٣٧٨) .

(٢) الراغب : المفردات في غريب ألفاظ القرآن ، ص ٨٩٢ .

(٣) انظر حافظ الحكمي : معارج القبول (١/ ٣٧٨) .

(٤) الراغب : المفردات في غريب ألفاظ القرآن : ص ٤٧٨ .

(٥) انظر : فتح المجيد ص ٦١ ، ومعارج القبول (١/ ٣٨١) .

(٦) انظر : فتح المجيد ص ٥٦-٦٣ ، ومعارج القبول (١/ ٣٨٢) .

٥- القبول لكلمة التوحيد : ولما اقتضته ظاهراً وباطناً ، وضد القبول : الرد ، فإن من رد هذه الكلمة وكذب بها ، فإن الله تعالى يعذبه ، وإن قبلها وعمل بها ، أدخله الله الجنة [١] .

٦- الانقياد لها ظاهراً وباطناً : وضد الانقياد : الترك ؛ قال تعالى : ﴿ وَأَنِيبُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ ﴾[الزمر : ٥٤] وقال : ﴿ وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ ﴾ [لقمان :٢٢][٢] .

٧- المحبة لهذه الكلمة : ولما اقتضته ، ودلت عليه ، وحب أهلها العاملين بها ، الملتزمين لشروطها ، وبغض ما ناقض ذلك [٣] .

وللمحبة الصادقة علامات هي شروط فيها ، لا يتصور وجود المحبة مع فوات شرط منها ، وهي :

أ - تقديم محاب الله ، وإن خالفت هواه .

ب - بغض ما يبغضه الله ، وإن مال إليه هواه .

جـ - اتباع رسوله ﷺ وقبول هداه ، واقتفاء أثره .

د - موالاة من والى الله ورسوله ﷺ ، ومعاداة من عاداهم [٤] .

---

(١) انظر : فتح المجيد ص ٥٦ ، ٦٣ ، ومعارج القبول (١/ ٣٧٩) .

(٢) انظر : فتح المجيد ص ٥٦ ، ٦٣ ومعارج القبول (١/ ٣٨١) .

(٣) انظر : فتح المجيد ص ٥٦ ، ٦٣ ومعارج القبول (١/ ٣٨٣) .

(٤) انظر معارج القبول (١/ ٣٨٣) .

ثانياً : توحيد الألوهية متضمن لأنواع التوحيد الأخرى :

وهذا النوع من التوحيد متضمن لنوعي التوحيد الآخرين : وهما توحيد الربوبية ، وتوحيد الأسماء والصفات ؛ فهو متضمن لتوحيد الربوبية ؛ لأن من عبد الله وحده ، ولم يشرك به شيئاً ، لا بد أن يكون قد اعتقد أنه هو ربه ومالكه ، الذي لا رب له غيره ، ولا مالك له سواه ، فهو يعبده ؛ لاعتقاده أن الأمر كله بيده ، وأنه هو الذي يملك ضره ونفعه ، وأنه مستحق للعبادة دون سواه .

وذكر الصنعاني أن توحيد الربوبية لا ينكره المشركون ، ولا يجعلون لله فيه شريكاً ، بل هم مقرون به ، وأمّا توحيد العبادة فهو الذي جعلوا لله فيه شركاء ؛ ومن ثم فإن الرسل إنما بعثوا لتقرير الأول ، ودعاء المشركين إلى الثاني [١] .

كما ذكر أن من شأن من أقر لله بتوحيد الربوبية ، أن يفرده بتوحيد العبادة ، فإذا لم يفعل ذلك ، فالإقرار الأول باطل . واستدل على ذلك بأن المشركين لم ينفعهم الإقرار بالله مع إشراكهم الأنداد من المخلوقين معه في العبادة ، وأن عبادتهم هي اعتقادهم فيهم أنهم يضرون وينفعون ، وأنهم يقربونهم إلى الله زلفى ، وأنهم يشفعون لهم عند الله تعالى ، فنحروا لهم النحائر ، وطافوا بهم ، ونذروا النذور عليهم ، وقاموا متذللين متواضعين في خدمتهم ، وسجدوا لهم ، ومع هذا كله فهم مقرون لله تعالى بالربوبية ، وأنه الخالق ، ولكنهم لما أشركوا في عبادته ، جعلهم مشركين ، ولم يعتد بإقرارهم هذا ؛ لأنه نافاه فعلهم ، فلم ينفعهم الإقرار بتوحيد الربوبية [٢] .

---

(١) انظر : الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ٧ .

(٢) انظر : الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ١٧ .

كما أن توحيد الألوهية متضمن لتوحيد الأسماء والصفات ، الذي سيأتي ذكره ؛ لأن من أخلص العبادة لله وحده ، ، يعتقد أن الله واحد في أسمائه وصفاته ، مع عدم المثيل والنظير ، والشبيه له في ذلك ، وإلا فلا معنى لعبادته بدون ذلك .

ومن ثم فإن أنواع التوحيد الثلاثة مرتبطة ومتلازمة ، يكمل بعضها بعضاً ، ولا ينفع أحدها بدون الآخرين .

ويتبين مما سبق أن التوحيد المطلوب في الأساس هو توحيد الألوهية ، فمن أتى به فقد وحّد الله في ذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله وربوبيته ؛ لأن الله تعالى استعبد خلقه بالألوهية الجامعة لصفات الكمال ، فمن شهد أن لا إله إلا الله بصدق ، فقد وحد الله تعالى - التوحيد كله ، ولا يكون العبد موحداً التوحيد الذي ينجي صاحبه في الدنيا من عذاب القتل والأسر ، وفي الآخرة من عذاب النار بمجرد اعتقاده أن الله هو رب كل شيء وخالقه ومليكه ، وأنه المدبر للأمور جميعاً ، فإن مثل هذا التوحيد كان يقر به المشركون ، الذين أمر الرسول ﷺ بقتالهم ، بل لا بد مع ذلك من توحيد الألوهية ، الذي هو الغاية العظمى من بعثة الرسل عليهم الصلاة والسلام ، والذي من أجله خلق الله تعالى الخلق ، وجعل الجنة والنار ، وفرق الناس إلى شقي وسعيد[1] .

ومن ذلك يتبين مدى النقص الذي شاب كلام المتكلمين ؛ حيث إنهم لم يتعرضوا لهذا النوع من التوحيد في كتبهم ، ولم يفرقوا بينه وبين النوعين الآخرين ، وخلطوا بين معنى الألوهية وبين معنى الربوبية ، واعتقدوا أن توحد الربوبية الذي

---

(١) انظر : د . الهراس : دعوة التوحيد ، ص ٣٩ .

قرروه هو توحيد الألوهية الذي بينه القرآن ، ودعت إليه الرسل عليهم الصلاة والسلام ، مع أن الأمر ليس كذلك [١] .

ثالثاً : عناية الصنعاني بتوحيد الألوهية :

اعتنى الصنعاني بتوحيد الألوهية عناية فائقة ، وأطال النفس في الحديث عنه ، وأصله بتأصيل الكتاب والسنة له ، وبين معناه ، وما يناقضه من الشركيات ، وخاصة شركيات القبوريين ، ويبدى ويعيد في ذلك بعبارات متنوعة وأساليب مختلفة .

والسبب في توسعه في هذا النوع من التوحيد ، هو ماله من أهمية بالغة ، فهو المقصود من الخلق ، وإرسال الرسل ، وإنزال الكتب ، وتشريع الشرائع ، ولأن كلاً من توحيد الربوبية ، وتوحيد الأسماء والصفات ، يستلزم هذا التوحيد ، ويوجبه ، كما سبق بيان ذلك .

ولا ريب أن هذا النوع من التوحيد جدير بالعناية والاهتمام ، بل هو أهم الأمور التي يجب العناية والاهتمام بها ؛ ولهذا ذكر الصنعاني أن هناك أصولاً ؛ هي قواعد الدين ، ومن أهم ما تجب معرفته على الموحدين ، وعدّ من هذه الأصول توحيد الألوهية (توحيد العبادة) ؛ حيث بين أن رسل الله وأنبياءه - من أولهم إلى آخرهم - بعثوا لدعاء العباد إلى توحيد الله بتوحيد العبادة ، وكل رسول أول ما يقرع به أسماع قومه ، قوله : ﴿ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ [الأعراف : ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥] ، وقوله : ﴿أَن لاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ اللَّهَ﴾ [هود : ٢٠ ، ٢٦ ، ويوسف : ٤٠ ، والإسراء : ٢٣ ، وفصلت : ١٤ ، والأحقاف : ٢١] ، وقوله :﴿ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ

(١) انظر : ابن تيمية : التوحيد ، ص ١٢٨ ، وابن أبي العز الحنفي ، شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٢٨) .

وَأَطِيعُونِ﴾ [نوح :٣] .وهذا الذي تضمنه قول «لا إله إلا الله» فإنما دعت الرسل أممها إلى قول هذه الكلمة ، واعتقاد معناها ، لا مجرد قولها باللسان [١] .

كما ذكر في تفسير قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾ [النحل : ٣٦] أن قوله : ﴿فِي كُلِّ أُمَّةٍ ﴾ أفاد أن جميع الأمم لم ترسل إليهم الرسل إلا لطلب توحيد العبادة ، لا للتعريف بأن الله هو الخالق للعالم ، وأنه رب السموات والأرض ، فإنهم مقرون بهذا ، ولهذا لم ترد الآيات فيه في الغالب إلا بصيغة استفهام التقرير ، نحو : ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر : ٣] ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لاَّ يَخْلُقُ ﴾[النحل :١٧] ﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾[إبراهيم : ١٠] ، ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ ﴾ [لقمان : ١١] ، ﴿ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ ﴾[فاطر :٤٠] ، فكل هذه الآيات فيها استفهام تقرير ، وذلك لأنهم مقرون ومعترفون[٢] .

كما ذكر الصنعاني - أيضاً - أن توحيد الربوبية لا يقبل من العباد ، حتى يفردوه بتوحيد الألوهية (العبادة) كل الإفراد ؛ وذلك حيث يقول : «الحمد لله الذي لا يقبل توحيد ربوبيته من العباد ، حتى يفردوه بتوحيد العبادة كل الإفراد ، من اتخاذ الأنداد ، فلا يتخذون له نداً ، ولا يدعون معه أحداً ، ولا يتكلون إلا عليه ، ولا يفزعون في كل حال إلا إليه ، ولا يدعونه بغير أسمائه الحسنى ، ولا يتوصلون إليه بالشفعاء ﴿مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة :٢٥٥]»[٣] .

---

(١) انظر : الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ٦ ، ٧ .

(٢) انظر : نفس المصدر ، ص ٨ .

(٣) انظر : الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ٥ .

وكذلك فقد بين الصنعاني أن توحيد الألوهية هو الذي تضمنه قول «لا إله إلا الله ؛ حيث إنه فسر معنى هذه الكلمة بأنه إفراد الله بالإلهية والعبادة ، والنفي لما يعبد من دونه ، والبراءة منه ، وهذا الأصل لا مرية فيما تضمنه ، ولا شك فيه ، وفي أنه لا يتم إيمان أحد حتى يعلمه ويحققه [١] .

وهذا التفسير الذي فسر به الصنعاني كلمة التوحيد ، هو التفسير الصحيح ؛ لأن الإله هو المألوه ، والمعبود ، والمطاع . ولا معبود بحق إلا الله سبحانه وتعالى ، وفي ذلك يقول ابن تيمية : «والإله هو المألوه ، أي المستحق لأن يؤله ، أي : يعبد ، ولا يستحق أن يؤله ويعبد إلا الله وحده ، وكل معبود سواه من لدن عرشه إلى قرار أرضه باطل» [٢] ، «فالإله هو الذي يؤله ، فيعبد ، محبة ، وإنابة ، وإجلالاً ، وإكراماً» [٣] .

وبين الصنعاني أن شرط كلمة التوحيد بعد النطق بها ، هو اعتقاد معناها ، والعمل بمقتضاها ، لا مجرد قولها باللسان . ومعناها : إفراد الله بالعبادة والإلهية ، والنفي والبراءة من كل معبود سواه ، وقد علم الكفار هذا المعني ؛ لأنهم أهل اللسان العربي ، فقالوا : ﴿أَجَعَلَ الآلِهَةَ إِلَهاً وَاحِداً إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [٤] [ص : ٥] .

ومن ثم فإن من نطق بهذه الكلمة ، ثم فعل أفعالاً تخالف مقتضاها ؛ فلا ريب أنه مخالف بفعله لما حكاه لسانه ، من إقراره بالتوحيد ، ومن ثم فقد نزّل الصنعاني من

(١) انظر : الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ٦ ، ٧ .

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٠٢) .

(٣) نفس المصدر (١/ ٢٢) .

(٤) انظر : الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ١١ .

يعظم الأولياء ، وينحر لهم منزلة المشركين ، وعلل ذلك بأن هذا الذي يفعلونه لأوليائهم هو عين ما فعله المشركون ، وصاروا به مشركين ، ولا ينفعهم قولهم : نحن لا نشرك بالله شيئاً ؛ لأن فعلهم أكذب قولهم [(١)] .

بل إن الصنعاني لم يعذر الواقع في الشرك جهلاً ؛ حيث إنه حكى عن الفقهاء أنهم خرجوا في كتب الفقه في باب الردة أن من تكلم بكلمة الكفر ، يكفر ، وإن لم يقصد معناها . ثم بنى على ما نقله عن الفقهاء مسألة عدم عذر الواقع في الشرك جهلاً ، بجامع الوقوع في الكفر ، مع عدم إرادة القلب له [(٢)] .

وما ذهب إليه الصنعاني فيه نظر ؛ فإن ما حكاه عن الفقهاء ليس له وجود في كتبهم ، بل إن الموجود في كتبهم عكس ما حكاه الصنعاني عنهم ؛ حيث إنهم يصفون المرتد في تعريفهم له بأنه «مختار» ، ومن نطق بكلمة الكفر ، ولم يقصد معناها غير مختار لها قطعاً ، يضاف إلى ذلك أن ما حكاه عن الفقهاء معارض للقاعدة الفقهية «الأمور بمقاصدها» . تلك القاعدة المستنبطة من قوله ﷺ : «**إنما الأعمال بالنيات**» [(٣)] ، ولا ريب أن المكره على كلمة الكفر لو قالها بلسانه غير كافر ، حتى ينشرح بها صدره ، وفي الخطأ غير المقصود يقول تعالى : ﴿**وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ وَلَكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ**﴾[الأحزاب : ٥] .

---

(١) انظر : الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ٢٨ .

(٢) انظر : نفس المصدر ، ص ٢٨ ، ٢٩ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب بدء الوحي ، ح ١ ، ومسلم في صحيحه ، في كتاب الإمارة .

رابعاً : العبادة وأنواعها :

قال الراغب في تعريفها : «العبودية : إظهار التذلل ، والعبادة أبلغ منها ؛ لأنها غاية التذلل» [١] . وقال الجوهري : «أصل العبودية : الخضوع والتذلل» [٢] .

وقال الزجاج : «ومعنى العبادة في اللغة : الطاعة مع الخضوع » [٣] .

وأما الصنعاني فقد عرفها بأنها «أقصى باب الخضوع والتذلل ، ولم تستعمل إلا في الخضوع لله ؛ لأنه مولى أعظم النعم ، وكان لذلك حقيقاً بأقصى غاية في الخضوع» [٤] .

وعرفها ابن تيمية تعريفاً جامعاً مانعاً ، فقال : «العبادة : اسم جامع لما يحبه الله ويرضاه ، من الأقوال ، والأعمال الباطنة والظاهرة ، فالصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج ، وصدق الحديث ، وأداء الأمانة ، وبر الوالدين ، وصلة الأرحام ، والوفاء بالعهود ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والجهاد للكفار والمنافقين ، والإحسان للجار واليتيم والمسكين ، وابن السبيل ، والمملوك من الآدميين ، والبهائم ، والدعاء ، والذكر والقراءة ، وأمثال ذلك من العبادة ، وكذلك حب الله ورسوله وخشية الله والإنابة إليه ، وإخلاص الدين له ، والصبر لحكمه ، والشكر لنعمه ، والرضى بقضائه ، والتوكل عليه ، والرجاء لرحمته ، والخوف من عذابه ، وأمثال ذلك ، هي من العبادة لله» [٥] .

---

(١) الراغب الأصفهاني : المفردات ، ص ٥٤٢ .

(٢) انظر : ابن منظور : لسان العرب ، مادة (ع ب د) ، (٣/ ٢٧١) .

(٣) انظر : نفس المصدر (٣/ ٢٧٣) .

(٤) الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ١١ .

(٥) العبودية ، ص ٣٨ .

وكذلك فقد عرفها الشوكاني بقوله : « وعبادة الله : إثبات توحيده وتصديق رسله ، والعمل بما أنزل في كتبه» [١] .

ويتسم هذان التعريفان بأنهما يجعلان «العبادة» شاملة لجميع الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة ، التي يحبها الله - سبحانه وتعالى - ويرضاها .

وذكر الصنعاني أن من شرط العبادة لكي تكون مقبولة : الإخلاص في النية ، بجعل العبادة خالصة لوجه الله ، فلا يشرك مع الله أحداً في العبادة ، فقد ذكر أن إفراد الله تعالى بتوحيد العبادة ، لا يتم إلا بأن يكون الدعاء كله لله ، والنداء في الشدائد والرخاء لا يكون إلا لله وحده ، والاستعانة بالله وحده ، واللّجأ إلى الله ، والنذر والنحر له تعالى ، وجميع أنواع العبادات من الخضوع ، والقيام تذللاً لله تعالى ، والركوع والسجود ، والطواف ، والتجرد عن الثياب ، والحلق والتقصير ، كله لا يكون إلا لله عز وجل[٢] .

كما ذكر أن من فعل شيئاً من ذلك لمخلوق حي أو ميت ، أو جماد أو غيره ، فقد أشرك في العبادة ، وصار من تفعل له هذه الأمور إلهاً لعابديه ، سواء كان ملكاً ، أو نبياً ، أو ولياً ، أو شجراً ، أو قبراً ، أو جنيّاً ، أو حياً ، أو ميتّاً ، وصار العابد بهذه العبادة ، أو بأي نوع منها ، عابداً لذلك المخلوق مشركاً بالله ، وإن أقر بالله وعبده ، فإن إقرار المشركين بالله ، وتقربهم إليه ، لم يخرجهم عن الشرك ، وعن وجوب سفك دمائهم ، وسبي ذراريهم ، وأخذ أموالهم غنيمة ؛ قال الله تعالى : «أنا أغنى الشركاء عن الشرك» [٣] .

---

(١) انظر : د . عبد الله نومسوك : منهج الإمام الشوكاني في العقيدة (١/ ٢٨٧ ، ٢٨٨) .

(٢) انظر : الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ١٥ ، ١٦ .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه ، رقم (٢٩٨٥) ، وابن ماجه في سننه ، رقم (٤٢٠٢) .

لا يقبل الله عملاً شورك فيه غيره ، ولا يؤمن به من عبد به غيره[١] .

وذكر الصنعاني في موضع آخر أن الرياء في الطاعات سمِّي شركاً ، مع أن فاعل الطاعة ما قصد بها إلا الله تعالى ، وذلك من أجل أنه طلب المنزلة بالطاعة في قلوب الناس . فالمرائى عبد الله ، لا غيره ، لكنه خلط عبادته بطلب المنزلة في قلوب الناس ، فلم يقبل له عبادة ، وسماها شركاً[٢] .

أنـــواع العبـــادة :

قسم الصنعاني العبادة إلى أربعة أنواع ، وهي :

١- اعتقادية : وهي أساسها ، وذلك أن يعتقد أنه الرب الواحد الأحد ، الذي له الخلق والأمر ، وبيده النفع والضر ، وأنه الذي لا شريك له ، ولا يشفع عنده أحد إلا بإذنه ، وأنه لا معبود بحق غيره ، وغير ذلك مما يجب من لوازم الإلهية[٣] .

٢- لفظية : وهي النطق بكلمة التوحيد ، فمن اعتقد ما ذكر ، ولم ينطق بها ، لم يحقن دمه ولا ماله ، وكان كإبليس ، فإنه يعتقد التوحيد ، بل ويقر به ، إلا أنه لم يمتثل أمر الله ، فكفر ، ومن نطق ولم يعتقد ، حقن ماله ودمه ، وحسابه على الله ، وحكمه حكم المنافقين[٤] .

٣- بدنية : كالقيام ، والركوع ، والسجود في الصلاة ، وكالصوم ، وأفعال الحج والطواف[٥] .

---

(١) انظر : الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ١٦ .

(٢) انظر : الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ١٨ .

(٣) انظر : الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ١٢ .

(٤) انظر : نفس المصدر ، ونفس الصفحة .

(٥) انظر : نفس المصدر ، ونفس الصفحة .

٤- مالية : كإخراج جزء من المال ، امتثالاً لما أمر الله تعالى به [١] .

ثم ذكر الصنعاني أن أنواع الواجبات ، والمندوبات ، في الأموال والأبدان ، والأفعال ، والأقوال ، كثيرة ، ولكن هذه أمهاتها .

ويتبين من تقسيم الصنعاني السابق للعبادة ، أنه وسع من مفهومها ؛ بحيث إنها أصبحت تشمل جميع الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة ، التي يتقبلها الله بقبول حسن ، وفي هذا أكبر ردّ على الفهم القاصر ، الذي يقع فيه كثير من الناس ، من تصورهم أن العبادة محصورة في أركان الإسلام الخمسة ، مما جعلهم لا يتعرفون على الله- تعالى - إلا أثناء تأدية الفرائض ، ثم ينسونه بعد ذلك ، في باقي شئون حياتهم اليومية ، ومن ثمّ فقد صرفوا كثيراً من أنواع العبادة لغيره ، وتهاونوا بأمره ونهيه .

خامساً : التوسل وأنواعه وكلام الصنعاني عليه :

معنى التوسل : التوسل : هو التقرب إليه ، واستعمال السبب الموصل إليه ، وهو الوسيلة .

قال الله تعالى : **﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾**[المائدة : ٣٥] .

قال ابن جرير في تفسيرها : «الوسيلة : هي الفعيلة ، من قول القائل : توسلت إلى فلان بكذا ، بمعنى : تقربت إليه . . . وقوله : وابتغوا إليه الوسيلة ، يقول : واطلبوا القرب إليه بالعمل بما يرضيه» [٢] .

---

(١) انظر : نفس المصدر ، ص ١٣ .

(٢) انظر : جامع البيان : (٦/ ٢٢٦) .

وقال الجوهري : «الوسيلة : ما يتقرب به إلى الغير ، والجمع الوسيل والوسائل ، والتوسل والتوسيل واحد ، يقال : وسل فلان إلى ربه وسيلة ، وتوسّل إليه بوسيلة ، أي : تقرب إليه بعمل . . .»(١) .

وقال الأصفهاني : «الوسيلة : التوصل إلى الشيء برغبة ، وهي أخصّ من الوسيلة ؛ لتضمنها لمعنى الرغبة ، قال تعالى : ﴿ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[المائدة : ٣٥] ، وحقيقة الوسيلة إلى الله تعالى ، مراعاة سبيله بالعمل والعبادة ، وتحري مكارم الشريعة ، وهي كالقربة ، والواسل : الراغب إلى الله تعالى»(٢) .

وقال الشوكاني : «والظاهر أن الوسيلة التي هي القربة تصدق على التقوى وعلى غيرها من خصال الخير التي يتقرب العباد بها إلى ربهم»(٣) .

هذا ، ولم أقف للصنعاني على تعريف للتوسل .

ويتبين من التعريفات السابقة للتوسل أنه يشترط فيما يتقرب به العباد إلى ربهم أن يكون موافقاً لما جاء به الشرع ؛ فمن توسل بشيء لم يرد به الشرع ، فقد افترى على الله الكذب ؛ إذ كيف يدري أن ما جعله وسيلة مما يرضاه الله - تعالى - ويكون سبباً في قبول دعائه؟ وقد أنكر الله تعالى على من اتبع ديناً بغير إذنه ، وجعله من الشرع ؛ وذلك حيث يقول : ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ ﴾ [الشورى : ٢١] .

---

(١) الصحاح : (٥/ ١٨٤١) .

(٢) المفردات ، ص ٥٢٣ ، ٥٢٤ .

(٣) فتح القدير : (٢/ ٣٨) .

أنواع التوسل :

قسم العلماء التوسل إلى الله إلى قسمين :

أولاً : **توسل مشروع .**

ثانياً : **توســل ممنوع .**

فأما التوسل المشروع : فهو ما قام عليه دليل من الشرع ، وهو ثلاثة أنواع :

(أ) التوسل بأسماء الله الحسنى وصفاته العليا :

وصفته أن يقول المسلم في دعائه : اللهم إني أسألك بأنك أنت الرحمن الرحيم ، اللطيف الخبير أن تعافيني . أو يقول : أسألك برحمتك التي وسعت كل شيء أن ترحمني ، وتغفر لي .

ودليل مشروعية هذا التوسل من الكتاب قوله تعالى : ﴿**وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ [الأعراف : ١٨٠] .

ودليل مشروعيته من السنة حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه - وفيه : «أنه كان مع رسول الله - ﷺ - جالساً ، ورجل يصلي ، ثم دعا : اللهم إني أسألك بأن لك الحمد ، لا إله إلا أنت المنان بديع السموات والأرض ، يا ذا الجلال والإكرام ، ياحي يا قيوم ، فقال النبي ﷺ : «**لقد دعا الله باسمه العظيم ، الذي إذا دعي به أجاب ، وإذا سئل به أعطى**»[١] .

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب : الدعاء ، ح ١٤٩٥ .

وقد ذكر الصنعاني هذا النوع من التوسل فقال : « فإفراد الله تعالى بتوحيد العبادة ، لا يتم إلا بأن يكون الدعاء كله لله ، والنداء في الشدائد والرخاء لا يكون إلا لله وحده ، والاستعانة بالله وحده »[١] .

وقال : «ومن نادى الله ليلاً ونهاراً ، وسراً وجهاراً ، وخوفاً وطمعاً ، ثم نادى معه غيره ، فقد أشرك في العبادة ؛ فإن الدعاء من العبادة ، وقد سماه الله عبادة في قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾ [غافر : ٦٠] ، بعد قوله : ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾[غافر : ٦٠]»[٢] .

(ب) التوسل بالعمل الصالح :

وصفته بأن يقول المسلم في دعائه : اللهم بإيماني بك ، ومحبتي لك ، واتباعي لرسولك ، اغفر لي .

ودليل مشروعية هذا النوع من التوسل من الكتاب قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة : ٣٥] ، وقوله : ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُوراً﴾[الإسراء : ٥٧] ، وقوله عز وجل : ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾[آل عمران : ١٦] .

وأما دليل مشروعيته من السنة : فهو قصة أصحاب الغار الثابتة في الصحيحين ، فقد توسّلوا بأعمالهم الصالحة ، فتوسّل أحدهم ببره لوالديه ، والآخر بعفته عن الفاحشة ، والثالث بإحسانه إلى أجير كان عنده[٣] .

---

(١) الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ١٥ ، ١٦ .

(٢) الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ٢٩ ، ٣٠ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب : البيوع ، باب : إذا اشترى أشياء لغيره بغير إذنه ، فرضي ، ح ٢٢١٥ .

(جـ) التوسل بدعاء الصالحين :

ودليل مشروعية هذا النوع من التوسل ، ما ورد في صحيح مسلم ، عن صفوان بن عبد الله بن صفوان ، قال : «قدمت الشام ، فأتيت أبا الدرداء في منزله ، فلم أجده ، ووجدت أم الدرداء ، فقالت : أتريد الحج العام؟ فقلت : نعم ، فقالت : فادع الله لنا بخير ؛ فإن النبي ﷺ كان يقول : «دعوة المرء المسلم لأخيه بظهر الغيب مستجابة ، عند رأسه ملك موكل ، كلما دعا لأخيه بخير ، قال الملك الموكل به : آمين ، ولك بمثل»[١] .

وقد كان الصحابة يتوسلون بدعاء النبي ﷺ في حياته ، ومن ذلك : قول الأعرابي حين أصابت سنة على عهد رسول الله ﷺ ، قال : يا رسول الله هلكت الأموال ، وانقطعت السبل ، فادع الله يغيثنا ، فرفع رسول الله ﷺ ، يديه ، ثم قال : «اللهم أغثنا ، اللهم أغثنا ، اللهم أغثنا . . .»[٢] .

وذكر الصنعاني أن هذا النوع من التوسل لا شك في جوازه ؛ واستدل على ذلك بقوله ﷺ لعمر رضي الله عنه : «**لا تنسنا يا أخي من دعائك**»[٣] ، وبأمر الله تعالى لنا بأن ندعو للمؤمنين ونستغفر لهم ، في قوله تعالى : ﴿**رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ**﴾[الحشر : ١٠] ، وبقول أم سليم - رضي الله عنها - : يا رسول

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب : الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ، باب : فضل الدعاء للمسلمين بظهر الغيب ، ح٢٧٣٣ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب : الاستسقاء ، باب : في خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة ، ح١٠١٤ ، ومسلم في كتاب : الاستسقاء ، باب : الدعاء في الاستسقاء ، ح ٨٩٧ .

(٣) أخرجه أبو داود رقم (١٤٩٨) ، والترمذي رقم (٣٥٦٢) .

الله ، خادمك أنس ، ادع الله له»[١] . وبطلب الصحابة من النبي - ﷺ - الدعاء منه وهو حي[٢] .

وتخصيص الصنعاني طلب الدعاء من الرسول بكونه في حال حياته فقط ؛ لأن الصحابة توسلوا بدعاء النبي ﷺ في حياته ، ثم بعد وفاته ، توسلوا بدعاء عمه العباس ، فقد ثبت في صحيح البخاري عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال : «اللهم إنا كنا نتوسل إليك نبيِّنا ، فتسقينا ، وإنا نتوسل إليك بعمِّ نبينا ، فاسقنا ، قال : فيسقون»[٣] .

ومثلما فعل عمر فعل معاوية بن أبي سفيان بحضرة من معه من الصحابة والتابعين ، لما أجدب الناس بالشام ؛ حيث استسقوا بيزيد بن الأسود الجرشي ، وتوسّلوا به كما توسّل عمر بالعباس ؛ فقال معاوية : اللهم إنا نتشفع إليك اليوم بخيرنا وأفضلنا ، اللهم أنا نتشفع إليك اليوم بيزيد بن الأسود الجرشي ، يا يزيد ارفع يديك إلى الله ، فرفع يديه ورفع الناس أيديهم ، فما كان أوشك أن ثارت سحابة من الغرب ، كأنها ترس ، وهبت لها ريح ، فسقتنا ، حتى كاد الناس أن لا يبلغوا منازلهم[٤] .

فالصحابة عدلوا عن التوسل بدعاء رسول الله ﷺ بعد موته ، إلى التوسل بدعاء غيره ، فدل على أن التوسل بدعاء النبي ﷺ قد انقطع بموته ، فلو كان التوسل

---

(١) أخرجه مسلم رقم (٢٤٨٠) .

(٢) انظر : الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ٣٢ ، ٣٣ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الاستسقاء ، باب : سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا ، ح ١٠١٠ .

(٤) أخرجه أبو زرعة الدمشقي في تاريخه (١/ ٦٠٢ ، برقم ١٧٠٢-١٧٠٤) ، وابن سعد في طبقاته (٧/ ٤٤٤) .

بالرسول بعد موته جائزاً ، لما عدل الصحابة عن الرسول ﷺ إلى العباس وإلى يزيد بن الأسود الجرشي .

يقول ابن تيمية : «وأما التوسل بدعائه ﷺ وشفاعته ، كما قال عمر ، فإنه توسل بدعائه ، لا بذاته ، ولهذا عدلوا عن التوسل به إلى التوسل بعمه العباس ، ولو كان التوسل هو بذاته ، لكان هذا أولى من التوسل بالعباس ، فلمّا عدلوا عن التوسل به إلى التوسل بالعباس ، علم أن ما يفعل في حياته ، قد تعذر بموته ، بخلاف التوسل الذي هو الإيمان به ، والطاعة له ، فإنه مشروع دائماً ، فلفظ التوسل يراد به ثلاث معان :

أحدها : التوسل بطاعته ، فهذا فرض لا يتم الإيمان إلا به .

والثاني : التوسل بدعائه وشفاعته ، وهذا كان في حياته ، ويكون يوم القيامة يتوسلون بشفاعته .

والثالث : التوسل به بمعنى الإقسام على الله بذاته ، والسؤال بذاته ، فهذا هو الذي لم تكن الصحابة يفعلونه في الاستقساء ونحوه ، لا في حياته ولا بعد مماته ، لا عند قبره ولا غير قبره ، ولا يعرف هذا في شيء من الأدعية المشهورة بينهم ، وإنما ينقل ذلك في أحاديث ضعيفة مرفوعة وموقوفة أو عمّن ليس قوله بحجة» [١] .

---

(١) ابن تيمية : قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص ٨٢ .

أما التوسل الممنــوع :

فهو ما لا دليل عليه من الكتاب والسنة ، وهو ثلاثة أنواع :

١ - أن يدعو المتوسل به :

وذلك بأن يدعوه ، ويستغيث به ، ويطلب منه ما لا يقدر عليه إلا الله ، وهذا النوع من التوسل هو الشرك الأكبر ؛ لأنه دعاء لغير الله ، والتجاء إليه في المهمات ، وهو من صرف العبادة لغير الله ، كما قال تعالى : ﴿**وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِندَ رَبِّهِ إِنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ**﴾[المؤمنون : ١١٧] . وقال تعالى : ﴿**وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ مَن لاَّ يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَن دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ**﴾[الأحقاف :٥] .

وقد تحدث الصنعاني عن هذا النوع من التوسل ، فذكر أن من اعتقد في شجر أو حجر ، أو قبر ، أو ملك ، أو جني ، أو حي أو ميت ، أنه ينفع أو يضر ، أو أنه يقرب إلى الله ، أو أنه يشفع عنده في حاجة من حوائج الدنيا ، بمجرد التشفع به ، والتوسل إلى الرب تعالى إلا ما ورد في حديث فيه مقال ، في حق نبينا محمد ﷺ - أو نحو ذلك ، فإنه قد أشرك مع الله غيره ، واعتقد ما لا يحل اعتقاده ، كما اعتقد المشركون في الأوثان ، فضلاً عمّن ينذر بما له وولده لميت أو حي أو طلب من ذلك الميت ما لا يطلب إلا من الله تعالى من الحاجات ، من عافية مريضه أو قدوم غائبه ، أو نيله لأي مطلب من المطالب ، فإن هذا هو الشرك بعينه ، الذي كان ويكون عليه عباد الأصنام[1] .

---

(١) انظر : الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ٢١-٢٢ .

كما ذكر أن النذر بالمال على الميت ونحوه ، والنحر على القبر ، والتوسل به ، وطلب الحاجات منه ، هو بعينه الذي كانت تفعله الجاهلية ، وإنما كانوا يفعلونه لما يسمونه وثناً وصنماً ، وفعله القبوريون لما يسمونه ولياً وقبراً ومشهداً ، والأسماء لا أثر لها ، ولا تغير المعاني ، ضرورة لغوية وعقلية وشرعية ؛ فإن من شرب الخمر ، وسماها ماء ، ما شرب إلا خمراً ، وعقابه عقاب شارب الخمر ، ولعله يزيد عقابه للتدليس والكذب في التسمية[١] .

وذكر الصنعاني - أيضاً - أن القبوريين سلكوا مسلك المشركين ، حين طلبوا من الأموات أو من الأحياء ، الذين لا يملكون لأنفسهم نفعاً ولا ضراً ، ولا موتاً ولا حياة ولا نشوراً ، أن يشفوا مرضاهم ، ويردوا غائبهم ، وينفسوا عن حبلاهم ، وأن يسقوا زرعهم ، ويدروا ضروع مواشيهم ، ويحفظوها من العين ، ونحو ذلك من المطالب التي لا يقدر عليها إلا الله ، هؤلاء هم الذين قال الله -تعالى- فيهم : ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ لا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ وَلا أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ﴾[الأعراف : ١٩٧] ، ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾[الأعراف :١٩٤] .

وذكر - أيضاً - أن هؤلاء القبوريين والمعتقدين في جهال الأحياء وضلالهم ، لسلكوا مسالك المشركين حذو القذة بالقذة فاعتقدوا فيهم ما لا يجوز أن يعتقد إلا في الله تعالى ، وجعلوا لهم جزءاً من المال ، وقصدوا قبورهم من ديارهم البعيدة للزيارة ، وطافوا حول قبورهم ، وقاموا خاضعين عند قبورهم ، وهتفوا بهم عند الشدائد ، ونحروا تقرباً إليهم[٢] .

---

(١) انظر : الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ٢٢-٢٣ .

(٢) انظر :نفس المصدر ،ص ٣٤ .

وما ذكره الصنعاني في هذا النوع من التوسل موافق لما ذكره علماء السلف ، فابن تيمية يقول : «ومن أراد بالواسطة أنه لابد من واسطة في جلب المنافع ، ودفع المضار ، مثل أن يكون واسطة في رزق العباد ونصرهم وهداهم ، يسألونه ذلك ويرجون إليه فيه ، فهذا من أعظم الشرك الذي كفر الله به المشركين ؛ حيث اتخذوا من دون الله أولياء يجتلبون المنافع ويجتنبون المضار» (١) .

فلم يأمرنا الله – سبحانه – أن نستغيث بالصالحين من عباده أو ندعو أنبياءه حتى تستجاب لنا المسألة ؛ بل قال تعالى : ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾[غافر : ٦٠] فأمر – تعالى – بدعاء العبادة ودعاء المسألة ، ووعدنا بالإجابة ، وتوعد من استكبر عنها بالعذاب والإهانة(٢) .

(ب) التوسل بالذات في دعاء الله :

وهو أن يجعل ذات النبي ﷺ أو غيره وسيلة في دعاء الله ، كأن يقول في دعائه : «**اللهم إني أسألك بنبيك محمد ﷺ**» .

وهذا النوع من التوسل قد أشار إليه الصنعاني على عجل ؛ حيث إنه بعد أن ذكر أن من اعتقد في شجر ،أو حجر ، أو قبر ، أو ملك ، أو جني ، أو حي ، أو ميّت ، أنه ينفع أو يضر أو يقرب إلى الله ،أو يشفع عنده في حاجة من حوائج الدنيا ، بمجرد التشفع به ، والتوسل إلى الرب – تعالى – أو نحو ذلك ، فإنه قد أشرك مع الله غيره ، واعتقد ما لا يحل اعتقاده ، كما اعتقد المشركون في الأوثان ، استثنى التوسل إلى الرب تعالى في حقٍّ

(١) ابن تيمية : مجموع الفتاوى : (١/ ١٢٣-١٢٤) .

(٢) انظر : الشيخ السعدي : تفسير كلام المنان (٦/ ٥٤٠) .

نبينا محمد - ﷺ - وذلك لوروده في حديث ، وإن كان هذا الحديث فيه مقال[١] .

ولعل الصنعاني يشير إلى الحديث الذي أخرجه أحمد ، والنسائي والترمذي وصححه ، وابن ماجه ، وغيرهم : أن أعمى أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، إني أصبت في بصري ، فادع الله لي ، فقال لي النبي ﷺ «توضأ ، وصلِّ ركعتين ، ثم قل : اللهم إني أسألك ، وأتوجه إليك بنبيك محمد ، يا محمد إني أستشفع بك في ردِّ بصري ، اللهم شفع النبي فيّ»[٢] .

والحق أن التوسل بذات المتوسل به إلى الله تعالى ، أو بجاهه ، أو منزلته ، أو نحو ذلك ، عمل غير مشروع ، سواء كان المتوسل به نبياً من الأنبياء ، أو عالماً من العلماء ؛ لأنه لم يأمر به الله ، ولا بلّغه رسوله ﷺ ، ولم ينقل عن أحد من الصحابة أو من بعدهم من القرون الخيرة أنه يعمل به ؛ إذ لو كان مشروعاً ، لفعلوه ولسبقونا إليه ، فإذا لم يفعلوه دل ذلك على عدم مشروعيته .

---

(١) انظر : الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ٢١-, ٢٢

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٤/ ١٣٨) ، والترمذي في كتاب الدعوات ، باب (١١٩) ، والنسائي في عمل اليوم الليلة ، (٤١٧ ، ٧١٨ ، برقم ٦٥٨ ، ٦٦٠) ، وابن ماجه في صلاة الحاجة (١/ ٤٤١ برقم ١٣٨٥) ، والحاكم في المستدرك (١/ ٣١٣ ، ٥١٩ ، ٥٢٦) ، وقال : صحيح الإسناد ، ووافقه الذهبي . والبيهقي في دلائل النبوة (٦/ ١٦٦-١٦٨) وغيرهم ، بطرق وألفاظ مختلفة . انظر ما أوضحه ابن تيمية من طرق هذا الحديث وألفاظه من قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص١٨٥-١٩٩) والحديث صححه الشوكاني في تحفة الذاكرين (١٧٥) . قال : وفي الحديث دليل على جواز التوسل برسول الله ﷺ إلى الله عز وجل ، مع اعتقاد أن الفاعل هو الله سبحانه وتعالى ، وأنه المعطي المانع ، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن . قال الشيخ الألباني في تعليقه على الحديث : وإسناده صحيح ، ومن ضعفه من المتأخرين فما أصاب ، كما لم يصب من استدل به على التوسل بالإشخاص ، وإنما هو دليل على التوسل بدعاء الرجل الصالح ، كما شرحه ابن تيمية في كتابه : قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة .

انظر : مشكاة المصابيح (٢/ ٧٦٩) ، وانظر : التوسل أنواعه وأحكامه ، ص٧٦ .

وقد تقرر في الكتاب والسنة أن الإسلام مبنى على أصلين عظيمين : أحدهما : أن لا نعبد إلا الله ، والثاني : أن لا نعبده إلا بما شرع . كما تقرر أن الدعاء نوع من أنواع العبادة ، بل هو أجلها وأعظمها ، فمن دعا المخلوقين من دون الله ، واستغاث بهم ، كان مشركاً به سبحانه ، ومن توسل في دعائه إلى الله بالمخلوقين ، أو أقسم عليه بهم كان مبتدعاً بدعة ما أنزل الله بها من سلطان ؛ وهذان الأصلان هما تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ؛ ولهذا قال الفقهاء : العبادات مبناها على التوقيف [١] .

وأما التوسل بالنبي - ﷺ - الذي ورد في حديث الأعمى ، فهو في التحقيق توسل بدعائه وشفاعته ، لا بذاته ؛ لأن الأعمى طلب من النبي ﷺ أن يدعو له ؛ ليرد الله عليه بصره ، فأمره النبي ﷺ أن يدعو هو أيضاً ، ويسأل أن يقبل الله شفاعة نبيه فيه ، فقوله في دعائه : «اللهم إني أسألك وأتوجه إليك ، بنبيك محمد ﷺ . أي : شفاعة نبيك بدعائه ، فكان الرسول ﷺ في هذا شافعاً له بالدعاء ، وهو سائل قبول شفاعة الرسول ؛ ولهذا قال في دعائه - أيضاً - : «اللهم فشفعه فيّ» .

وهكذا كان توسل الصحابة به - ﷺ - في حياته ، فلما انتقل إلى الرفيق الأعلى ، توسلوا بدعاء غيره ، ولم ينقل عن أحد منهم أنه التجأ إلى قبره ، وطلب منه الدعاء لقضاء حاجته ، ولو كان ذلك مشروعاً ، لفعلوه ، وأكبر دليل على ذلك استسقاء عمر بالعباس ، واستسقاء معاوية بيزيد بن الأسود ، فإن عمر رضي الله عنه ، توسل بالعباس لما أجدبوا ، وقصد بذلك دعاءه ؛ لفضله وكبر سنه ، وكذا

---

(١) انظر : ابن تيمية : قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص ٢٧٠ .

معاوية توسل بيزيد لصلاحه وتقواه ، ولم يتوسل بالنبي ﷺ ، لا عند قبره ، ولا عند غير قبره ، مع أنه كان في إمكانهم أن يأتوا إلى قبره ، فيتوسلوا به ، فهذا دليل على أن التوسل المشروع عندهم هو التوسل بدعائه وشفاعته ، لا السؤال بذاته أو منزلته[1] .

٢ - التوسل إلى الله تعالى بحق فلان ، أو جاهه ، ونحو ذلك :

وصفته أن يقول المسلم في دعائه : «اللهم إني أسألك بحق فلان عليك ، أو بجاهه عندك ، أن تغفر لي» . وهذا لا يجوز ؛ لأنه لم يرد عن الصحابة ، ولا عن أحد من سلف الأمة .

وقد أشار الصنعاني إلى هذا النوع من التوسل على عجل ، وذلك أثناء حديثه عن القبوريين ، وتفنيده لقولهم : نحن لا نعبد أصحاب القبور ، ولا نعبد إلا الله وحده ، ولا نصلي لهم ولا نصوم ، ولا نحج ؛ حيث قال : «هذا جهل بمعنى العبادة ؛ فإنها ليست منحصرة فيما ذكرت ، بل رأسها وأساسها الاعتقاد ، وقد حصل في قلوبهم ذلك ، بل يسمونه «معتقداً» ويصنعون له ما سمعته ، مما تفرع عن الاعتقاد : من دعائهم ، وندائهم ، والتوسل بهم ، والاستغاثة ، والاستعانة ، والحلف ، والنذر ، وغير ذلك[2] .

٣- الإقسام على الله - تعالى - بالمتوسل به :

وصفته أن يقول المسلم في دعائه : «اللهم إني أقسم عليك بفلان أن تقضي حاجتي» .

---

(١) انظر : منهج الإمام الشوكاني في العقيدة ، ص ٣٣٢ ، ٣٣٣ .

(٢) انظر الصنعاني : تطهير الاعتقاد ص ٤٠ ، ٤١ .

وقد منع الصنعاني هذا النوع من التوسل ؛ وذلك عندما ذكر أن القبوريين سلكوا مسلك المشركين حذو القذة بالقذة ، فجعلوا لأصحاب القبور ما لا يجوز أن يعتقد إلا في الله ، ومن هذه الأشياء : أنهم يقسمون بأسمائهم ، بل إذا حلف من عليه حق باسم الله تعالى - لم يقبلوا منه ، فإذا حلف باسم ولي من أوليائهم ، قبلوه ، وصدقوه . وذكر أن هذا كان موقف عُبّاد الأصنام ؛ حيث إنهم كانوا ﴿**إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ**﴾(١)[الزمر : ٤٥] .

واستشهد الصنعاني بقوله ﷺ : «**من كان حالفاً ، فليحلف بالله ، أو ليصمت**»(٢) . وبقوله ﷺ ، عندما سمع رجلاً يحلف باللات ، فأمره أن يقول : «**لا إله إلا الله**» (٣) . واستنبط الصنعاني من هذا الحديث أنه ارتد بالحلف بالصنم ، فأمره ﷺ أن يجدد إسلامه ؛ لأنه قد كفر بذلك (٤) .

فإذا كان الحلف بمخلوق شركاً ، فكيف بالحلف بالمخلوق على الخالق؟ فالمقصود أن الدعاء عبادة ، كما قال النبي ﷺ : «**إن الدعاء هو العبادة - ثم قرأ -﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾** [غافر : ٦٠]»(٥) .

---

(١) انظر :الصنعاني : تطهير الاعتقاد ص ٣٤ ، ٣٥ .

(٢) أخرجه البخاري : في كتاب الأيمان والنذور ، باب : لا تحلفوا بآبائكم ، ح ٦٦٤٦ ، ومسلم : في كتاب الأيمان ، باب : النهي عن الحلف بغير الله ح ١٦٤٦ .

(٣) أخرجه النسائي : في سننه (٧/ ٧-٨) .

(٤) انظر : الصنعاني : تطهير الاعتقاد ص ٣٥-٣٦ .

(٥) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب : الدعاء ، ح ١٤٧٩ ، وأحمد في مسنده (٤/ ٢٦٧) .

فلا يتوسل إلى الله بشيء إلا ما جعله الله وسيلة فيه ، كالتوسل بأسمائه الحسنى ، وصفاته العلا ، وسائر أنواع التوسل المشروع ؛ فالعبادات مبناها على اتباع هدي النبي ﷺ ووفق شرعه ، والإخلاص بالنية والقصد ، لا على الهوى والابتداع ، فالواجب على المسلم أن يتثبت في هذا ، فلا يعبد الله إلا بما شرع ، وأمر به ، وأذن فيه ، وأن يحرص كل الحرص على أن يميز السنة من البدعة ، والتوحيد من الشرك ، والحق من الباطل ، حتى يخلص وينجو من الوقوع فيما ينقض التوحيد .

المبحث الثاني
قضية الشرك

قضية الشرك

سأتناول في هذا الفصل ما ذكره الصنعاني في الشرك ؛ حيث إنه لا يستقيم تحقيق التوحيد إلا بعد تحقيق جانبي الإثبات والنفي ، بأن ينفي الإنسان عبادة غير الله - تعالى - ويحصر العبادة لله تعالى .

فلما تبين في المبحث السابق أن توحيد العبادة هو إفراد الله - جل وعلا - بها فإنه يعلم أن الشرك في الألوهية هو صرف شيء من العبادة لغير الله تعالى.

أولاً : حقيقة الشرك في توحيد الألوهية ، وأنواعه، وبعض مظاهره.

فحقيقته هي صرف شيء من العبادة لغير الله تعالى ، ويكون ذلك في الأعمال والأقوال ، وكل منها يكون أكبر وأصغر[1] .

فأما الشرك الأكبر : فهو أن يتخذ العبد نداً لله تعالى في العبادة، يدعوه، أو ينذر له، أو يذبح له، أو يخافه ، أو يصرف له أي نوع من أنواع العبادة، وقد عد الصنعاني من هذا النوع شرك مشركي مكة أيام بعثة النبي ﷺ حيث إنهم قالوا في آلهتهم ﴿هَؤُلاءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، وقالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ [الزمر: ٣] . فهم مقرون بالله في نفس كلمات كفرهم، وأنهم شفعاء عند الله ، قال الله تعالى : ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لا يَضُرُّهُمْ وَلا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلاءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ سُبْحَانَهُ

---

(١) انظر : مدارج السالكين (١/٣٤٨ - ٣٥٢) ، وتيسير العزيز الحميد ، ص٤٥ ، ٥٨٧ .

وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[يونس : ١٨]فجعل الله - تعالى- اتخاذهم للشفعاء شركاً ، ونزه نفسه عنه ؛ لأنه لا يشفع عنده أحد إلا بإذنه[١] .

وعد الصنعاني من هذا النوع شرك عباد القبور ؛ حيث إنهم اعتقدوا فيهم ما لا يجوز أن يعتقد إلا في الله ، وجعلوا لهم جزءاً من المال ، وقصدوا قبورهم من ديارهم البعيدة للزيارة ، وطافوا حول قبورهم ، وقاموا خاضعين عند قبورهم ، وهتفوا بهم عند الشدائد ، ونحروا تقرباً إليهم[٢] .

وقد وردت في النهي عن هذا الشرك وبيان بطلانه آيات وأحاديث كثيرة جداً ، وجميع الرسل من أولهم إلى آخرهم قد أرسلوا من أجل إبطال هذا الشرك ، وتقبيح أهله ، وتبيين أنهم أعداء الله تعالى ، وما أهلك الله - تعالى - من الأمم السابقة إلا بسبب هذا الشرك ومن أجله .

يقول الصنعاني : «فأرسل الله الرسل تأمر بترك عبادة كل ما سواه ، وتُبيّن أن هذا الاعتقاد الذي يعتقدون في الأنداد باطل ، وأن التقرب إليهم باطل ، وأن ذلك لا يكون إلا لله وحده ، وهذا هو توحيد العبادة ، وقد كانوا مقرين - كما عرفت في الأصل الرابع - بتوحيد الربوبية ، وهو أن الله هو الخالق وحده ، والرازق وحده ، ومن هذا تعرف أن التوحيد الذي دعتهم إليه الرسل ، من أولهم - وهو نوح عليه السلام - إلى آخرهم - وهو محمد ﷺ - هو توحيد العبادة ؛ ولذا تقول لهم الرسل : ﴿ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ اللَّهَ﴾[هود : ٢ ، ٢٦ ، ويوسف : ٤٠ ، والإسراء : ٢٣ ،

---

(١) انظر : الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ٨ ، ٩ .

(٢) انظر : نفس المصدر : ص ٣٤ .

وفصلت : ١٤ ، والأحقاف : ٢١] ، ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾[الأعراف : ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥]»[1] .

ومن ثم فإن إقرار المشركين بالله مع إشراكهم الأنداد من المخلوقين معه في العبادة ، لم ينفعهم ، ولا أغنى عنهم من الله شيئاً ، وقد كانت عبادتهم هي اعتقادهم فيهم أنهم يضرون وينفعون ، وأنهم يقربونهم إلى الله زلفى ، وأنهم يشفعون لهم عند الله تعالى ، فنحروا لهم النحائر ، وطافوا بهم ، ونذروا النذور عليهم ، وقاموا متذللين متواضعين في خدمتهم ، وسجدوا لهم ، ومع هذا كله فهم مقرون لله بالربوبية ، وأنه الخالق ، ولكنهم لما أشركوا في عبادته ، جعلهم مشركين ، ولم يعتد بإقرارهم هذا ؛ لأنه نافاه فعلهم ، فلم ينفعهم الإقرار بتوحيد الربوبية ، فمن شأن من أقر لله - تعالى - بتوحيد الربوبية ، أن يفرده بتوحيد العبادة ، فإذا لم يفعل ذلك ، فالإقرار الأول باطل[2] .

وبالتالي فإن من اعتقد في شجر أو حجر أو قبر ، أو ملك ، أو جني أو حي ، أو ميت ، أنه ينفع أو يضر أو أنه يقرب إلى الله ، أو يشفع عنده في حاجة من حوائج الدنيا ، بمجرد التشفع به والتوسل إلى الرب تعالى ، أو نحو ذلك ، فإنه قد أشرك مع الله غيره ، واعتقد مالا يحل اعتقاده ، كما اعتقد المشركون في الأوثان ، فضلاً عمن ينذر بماله وولده لميت أو حي ، أو يطلب من ذلك الميت ما لا يطلب إلا من الله تعالى من الحاجات ، من عافية مريضه أو قدوم غائبه ، أو نيله لأي مطلب

---

(١) الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ١٤ .

(٢) انظر : الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ١٧ .

من المطالب ، فإن هذا هو الشرك بعينه ، الذي كان ويكون عليه عباد الأصنام [١] .

ويعد الشرك من أقبح الأشياء وأخطرها ، فأما قبحه فيتمثل في أن الشرك تنقص للرب تعالى - بمساواة غيره له في بعض الأمور ، وذلك غاية الضلال ، كما قال تعالى عن المشركين يوم القيامة عند خصومتهم مع معبوديهم : ﴿تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[الشعراء : ٩٧-٩٨] وهذا التنقص متضمن للظلم ، ولذلك قال تعالى : ﴿ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان : ١٣] ، فإن الذي يعبد هو الذي بيده الخلق والأمر المتفضل بالنعم ، فصرف شيء من حق الله- تعالى - من العبودية إلى غيره ، ظلم عظيم[٢] .

وأما خطر الشرك فيتمثل في أنه يحبط الأعمال ، كما قال تعالى : ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[الزمر : ٦٥] . ويتمثل خطره كذلك في أن صاحبه إن مات عليه ، فإنه لا يغفر له ، كما قال تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء : ٤٨ ، ١١٦] ، ويتمثل خطره كذلك في أن صاحبه الذي مات عليه مخلد في نار جهنم ، كما قال تعالى : ﴿إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾[المائدة : ٧٢][٣] .

---

(١) انظر : نفس المصدر ، ص ٢١ ، ٢٢ .

(٢) انظر : منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى ، (١/ ٩٢-٩٣) .

(٣) انظر : نفس المرجع ، (١/٩٣) .

وفي ذلك يقول ابن القيم : «إن الشرك لما كان أظلم الظلم ، وأقبح القبائح ، وأنكر المنكرات ، كان أبغض الأشياء وأكرهها له ، وأشد مقتاً لديه ، ورتب عليه من عقوبات الدنيا والآخرة ما لم يرتبه على ذنب سواه ، وأخبر أنه لا يغفره ، وأن أهله نجس ، ومنعهم من قربان حرمه ، وحرم ذبائحهم ومناكحتهم ، وقطع الموالاة بينهم وبين المؤمنين ، وجعلهم أعداء له - سبحانه وتعالى - ولملائكته ، ولرسله ، وللمؤمنين ، وأباح لأهل التوحيد أموالهم ونساءهم وأبناءهم . . . وهذا لأن الشرك هضم لحق الربوبية ، وتنقص لعظمة الإلهية ، وسوء ظن برب العالمين»[١] .

وأما الشرك الأصغر : فهو كل ما كان ذريعة إلى الشرك الأكبر ، ووسيلة للوقوع فيه ، ونهى عنه الشرع [٢] . وهو لا يخرج من الملة ، وقد يكون في الأعمال ، ومن ذلك يسير الرياء ، كما قال الرسول -ﷺ- : «**أخوف ما أخاف على أمتي الشرك الأصغر**» فسئل عنه ، فقال : «**الرياء**»[٣] .

وقد يكون في الأقوال ، ومنه الحلف بغير الله ، كما ثبت عن النبي ﷺ قوله : «**من حلف بغير الله ، فقد أشرك**»[٤] . وقد يصير الشرك الأصغر شركاً أكبر ، بحسب ما يقوم بقلب صاحبه .

وقد ذكر الصنعاني مثالاً من هذا النوع من الشرك ، وهو الرياء ؛ حيث ذكر أن الرياء في الطاعات يُعدّ شركاً ، مع أن فاعل الطاعة ما قصد بها إلا الله تعالى ، وإنما

---

(١) ابن القيم : إغاثة اللهفان (١/ ٦٠) .

(٢) انظر : تيسير العزيز الحميد ، ص ٤٥ .

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٥/ ٤٢٨-٤٢٩) ، والبغوي في شرح السنة (١٤/ ٣٢٣-٣٢٤) .

(٤) أخرجه الطيالسي في مسنده برقم (١٨٩٦) ، وأبو داود في سننه برقم (٣٢٥١) .

أراد طلب المنزلة بالطاعة في قلوب الناس ، فالمرائي عبد الله ، لا غيره ، لكنه خلط عبادته بطلب المنزلة في قلوب الناس ، فلم يقبل له عبادة.، وسماها شركاً ، واستشهد الصنعاني على ذلك بالحديث القدسي : «**يقول الله تعالى : أنا أغنى الشركاء عن الشرك ، من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري ، تركته وشركه**» (١)(٢) .

فهذا النوع من الشرك مما ينافي كمال التوحيد في عبادة الله عز وجل ويناقضه ، وهو إن كان لا يخرج من الملة ، فإن صاحبه على خطر عظيم ، ينقص من أجره شيء كثير ، وقد يحبط منه العمل الذي وقع فيه هذا الشرك ، كما هو بين من الحديث السابق .

ثانياً : أمثلة من الأعمال الشركية التي تكلم الصنعاني عليها :

إن الأعمال الشركية التي تناقض التوحيد كثيرة جداً ؛ منها ما هو جلي ، ومنها ما هو خفي ، يجهله أغلب الخاصة ، فضلاً عن العامة.. وسأورد فيما يلي بعض الأمثلة التي تحدث عنها الصنعاني ، والتي يقع فاعلها في دائرة الشرك ، ومن ذلك :

١ - الاستغاثة بغير الله :

كالاستغاثة بالأموات ، والاستعانة بهم ، ومناجاتهم عند الحاجة ، من نحو : على الله وعليك يا فلان ، وأنا بالله وبك ، وما يشابه ذلك ، وتعظيم قبورهم ، واعتقاد أن لهم قدرة على قضاء حوائج المحتاجين ، وإنجاح طلبات السائلين .

قال الصنعاني : «إن الاستغاثة بالأموات ، وإنزال الحاجات بهم ، والتوسل ، إنما

---

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه رقم (٤٢٠٢) .

(٢) انظر : الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ١٨ .

هو بقية من عبادة الأصنام ؛ فإن الجاهلية كانوا يستغيثون بهم ، ويطلبون الحاجات منهم ، وكل بدعة ضلالة ، كما ثبت في الأحاديث ، وأي ضلالة أعظم من عبد ينزل حاجاته بالأموات ، ويعرض عن باري البريات؟ !»[١] .

ومن هذا النوع من الشرك الاستغاثة برسول الله ﷺ والاستشفاع به بعد وفاته ، كما جرى على ألسنة كثير من الناس عند نزول النوازل .

قال الصنعاني : « . . . وكذلك أصحابه من بعده ، لا يعلم عن أحد منهم ، أنه استغاث به - ﷺ - بعد موته ، ولا يمكن أحد يأتي بحرف واحد عن أصحابه في أنه قال : يا رسول الله ، ويا محمد ، مستغيثاً به عند شدة نزلت به ، بل كل يرجع عند الشدائد إلى الله تعالى»[٢] .

بل إن الصنعاني ذكر أن عباد الأصنام أنفسهم إذا مسهم الضر في البحر ضل من يدعون إلا إياه ، وأن خليل الله إبراهيم لما رمى به إلى النار ، لاقاه جبريل في الهواء ، فقال له : هل من حاجة؟ قال : أما إليك فلا ، وأن الأدعية النبوية المأثورة قد ملأت كتب السنة والحديث ، ليس منها حرف واحد فيه استغاثة بمخلوق ، وسؤال بحقه[٣] .

وأورد الصنعاني شبهة يستدل بها المجوزون لهذا النوع من الشرك ، وهذه الشبهة مؤداها : أن الاستغاثة قد ثبتت في الأحاديث ، فإنه قد صح أن العباد يوم القيامة يستغيثون بآدم أبي البشر ، ثم بإبراهيم ، ثم بموسى ، ثم بعيسى ، وينتهون إلى

---

(١) الصنعاني : الإنصاف في حقيقة الأولياء وما لهم من الكرامات والألطاف ، ص ١٠٧ .

(٢) الإنصاف في حقيقة الأولياء وما لهم من الكرامات والألطاف ، ص ١٠٥ ، ١٠٦ .

(٣) انظر : نفس المصدر ، ص ١٠٦ .

محمد ، ﷺ ، بعد اعتذار كل واحد من الأنبياء ؛ فهذا دليل على أن الاستغاثة بغير الله ليست بمنكر[١] .

وأجاب الصنعاني عن هذه الشبهة بأن الاستغاثة بالمخلوقين الأحياء فيما يقدرون عليه لا ينكرها أحد ، فقد قال الله - تعالى - في قصة موسى مع الإسرائيلي والقبطي : ﴿ فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِن شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ﴾[القصص : ١٥] وإنما الممنوع هو استغاثة القبوريين وغيرهم بأوليائهم ، وطلبهم منهم أموراً لا يقدر عليها إلا الله تعالى ، من عافية المريض وغيرها[٢] .

٢- النذر لغير الله :

النذر : هو ما أوجبه المكلف على نفسه ، تعظيماً لله تعالى ، وهو نوع من أنواع العبادة يجب صرفه لله وحده .

ومن الآيات التي وردت في ذلك : قوله تعالى : ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾[الحج :٢٩] ، وقوله تعالى : ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيراً﴾[الإنسان : ٧] .

وإذا نذر الإنسان شيئاً لغير الله ، يكون نذره شركاً ، كالنذور الواقعة من القبوريين ، لمن يعتقدون فيهم من الأموات ، ليشفعوا لهم في قضاء حاجاتهم .

وذكر الصنعاني هذا النوع من النذر ، فقال : «بل أعجب من هذا أن القبوريين وغيرهم من الأحياء ، من أتباع من يعتقدون فيه ، يجعلون له حصة من الولد إن

---

(١) انظر : الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ٣١ .

(٢) انظر : نفس المصدر ، ص ٣١ .

عاش ، ويشترون منه الحمل في بطن أمه ، ليعيش ، ويأتون بمنكرات ما بلغ إليها المشركون الأولون»[١] .

ثم قال : «ولقد أخبرني بعض من يتولى قبض ما ينذر القبوريون لبعض أهل القبور : أنه جاء إنسان بدراهم ، وحلية نسائه ، وقال : هذه لسيده فلان - يريد صاحب القبر - نصف مهر ابنتي ؛ لأني زوجتها ، وكنت ملكت نصفها فلاناً - يريد صاحب القبر .

وهذه النذور بالأموال ، وجعل قسط للقبر ، كما يجعلون شيئاً من الزرع يسمونه «تلماً» في بعض الجهات اليمنية ، وهذا شيء ما بلغ إليه عباد الأصنام ، وهو داخل تحت قول الله تعالى : ﴿وَيَجْعَلُونَ لِمَا لا يَعْلَمُونَ نَصِيبًا مِّمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾[النحل : ٥٦] . بلا شك ولا ريب»[٢] .

وقد بين الصنعاني حكم هذه النذور ، فذكر أن الأموال عزيزة عند أهلها ، يسعون في جمعها ولو بارتكاب كل معصية ، ويقطعون الفيافي من أدنى الأرض والأقاصي ، فلا يبذل أحد من ماله شيئاً إلا معتقداً لجلب نفع أكثر منه ، أو دفع ضرر ، فالناذر للقبر ما أخرج ماله إلا لذلك ، وهذا اعتقاد باطل ، ولو عرف الناذر بطلان ما أراده ، ما أخرج درهماً ؛ فإن الأموال عزيزة عند أهلها ، قال تعالى : ﴿وَلا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ إِن يَسْأَلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا وَيُخْرِجْ أَضْغَانَكُمْ﴾[محمد : ٣٦-٣٧] . فالواجب تعريف من أخرج النذر بأنه إضاعة لماله ، وأنه لا ينفعه ما يخرجه ، ولا

---

(١) الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ٣٢ .

(٢) الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ٣٢ .

يدفع عنه ضرراً ، وقد قال ﷺ : «**إن النذر لا يأتي بخير ، وإنما يستخرج به من البخيل**»[١] ، ويجب رده إليه [٢] .

وأما القابض للنذر فإنه حرام عليه قبضه ؛ لأنه أكل لمال الناذر بالباطل ، لا في مقابلة شيء ، وقد قال تعالى : ﴿**وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ**﴾[البقرة : ١٨٨] ، ولأنه تقرير للناذر على شركه ، وقبح اعتقاده ، ورضاه بذلك ، ولأنه تدليس على الناذر ، وإيهام له أن الولي ينفعه ويضره ، وما كانت النذور للأصنام والأوثان إلا على هذا الأسلوب ، يعتقد الناذر جلب النفع في الصنم ، ودفع الضرر ، فينذر له جزوراً من ماله ، ويقاسمه في غلات أطيانه ، ويأتي به إلى سدنة الأصنام ، فيقبضونه منه ، ويوهمونه حقية عقيدته ، وكذلك يأتي بنحيرته ، فينحرها بباب الصنم ، وهذه الأفعال هي التي بعث الله الرسل لإزالتها ومحوها وإتلافها والنهي عنها [٣] .

٣- الذبح لغير الله :

ومن أعمال الشرك الذبح لغير الله ، قال تعالى : ﴿ **وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ**﴾[البقرة : ١٧٣] .

وذكر الصنعاني في تفسير هذه الآية أنه يحتمل أن يكون المراد من قوله ﴿**وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ**﴾[البقرة : ١٧٣] ، العموم لكل ذبح لغير الله ، من صنم أو غيره ، ويحتمل أن يراد به الخصوص ، وهو ما ذبح باسم الصنم خاصة ، بدليل قوله : ﴿وما

---

(١) أخرجه مسلم رقم (١٦٣٩) .

(٢) انظر : الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ٤٢ ، ٤٣ .

(٣) انظر : الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ٤٤ ، ٤٥ .

ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ ﴾[المائدة : ٣] ، ولأجل هذا اختلف أهل العلم فيما يذبحه الكتابي للكنائس ، وما يذبحه باسم موسى واسم عيسى - عليهما السلام - فمنهم من حلله وقصر التحريم على النصب وإليه ذهب مالك وأصحابه ، وذهب الشافعي إلى التعميم عملاً باللفظ والمعنى ، أما اللفظ فلعمومه ، وأما المعنى فلوجود التعظيم الذي هو علة التحريم ، حتى أطلق بعض أصحابه التحريم على ما يذبح للسلطان عند استقباله ، إذا قصد بذلك التعظيم ، لا التكريم (١) .

وبيّن الصنعاني أن هذا التحريم مبني على أصلين ثابتين :

أحدهما : أن الله - تعالى - جعل إراقة دماء الأنعام ، التي خلقها لانتفاع الأنام ، عبادة يعبدونه بها ، ويتقربون إليه بنحرها ، فشرع لهم التضحية بإراقة دمائها ، قربة يتقربون إليه بها ؛ ولذا ذهب أبو حنيفة ، وربيعة ، والثوري ، إلى أنها واجبة ، مستدلين بالأمر في قوله :﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴾[الكوثر : ٢] ، والأصل فيه الوجوب وإنما اعتذر من لم يقل بالوجوب ؛ لحديث : «**كتب علي النحر ، ولم يكتب عليكم**»(٢) ، فجعلوه قرينة على أن الأمر في الآية للندب ، وعلى التقديرين : فالتضحية عبادة ، سواء أكانت سنة أو واجبة ؛ ولذلك كان الرسول ﷺ يقول عند نحره الضحية : ﴿ إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي﴾[الأنعام : ١٦٢] ، والنسك : العبادة ، والأدلة واسعة في كون إراقة دم الأنعام قربة وعبادة (٣) .

---

(١) انظر : الصنعاني : مسألة في الذبائح على القبور وغيرها ، ص ٣١ ، ٣٢ .

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (١/ ٣١٧) .

(٣) انظر : الصنعاني مسألة في الذبائح على القبور وغيرها ، ص ٣٢- ٤١ .

والثاني : أن العبادة لا يجوز أن تكون إلا لله وحده لا شريك له ، بنص قوله تعالى : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ ﴾[الإسراء : ٢٣] ، وقوله تعالى : ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾[البينة : ٥] .

وهذا الأصل متفق عليه بين المسلمين ، وبه بعث رسله الأولين والآخرين ، ويتخرج من هذين الأصلين قياس قطعي من الشكل الأول ، بأن يقال : إراقة دماء الأنعام عبادة ، وكل عبادة لا تكون إلا لله ، فينتج : إراقة دماء الأنعام لا يكون إلا لله[١] .

وبناء على هذا فقد ذكر الصنعاني أن كل دم يراق لغير الله فهو عبادة ، وكل عبادة لغير الله محرمة ، وبه يعرف أن الحق ما ذهب إليه الشافعي في تحريم كل مذبوح أهلِ لغير الله به [٢] .

وأما حكم ذبائح الجزارين ، فقد ذكر الصنعاني أنها تدخل ضمن العبادة ؛ لأنها للكسب الحلال ، وطلب الحلال فريضة[٣] .

وأما القول بأن الذابح لغير الله مرتد ، وذبيحته ذبيحة مرتد ، فذكر الصنعاني أن هذا القول غير صحيح ؛لأن الذابح لغير الله فاعل محرم ، وفاعل المحرم لا يصير بفعله مرتداً ، يباح دمه ويسبى أهله وأولاده وأمواله ، غايته أنه كشارب الخمر : فاسق آثم [٤] .

---

(١) انظر :الصنعاني : مسألة في الذبائح على القبور وغيرها ص ٤١-٤٢ .

(٢) انظر : الصنعاني : مسألة في الذبائح على القبور وغيرها ، ص٤٢ .

(٣) انظر : نفس المصدر ، ونفس الصفحة .

(٤) انظر : نفس المصدر ، ص ٤٣ .

ثم استثنى الصنعاني الذابح على القبور ، وعلل ذلك بأنه لا يكون إلا عن اعتقاد أنه يضر وينفع ، ويعطي ويمنع ويشفي المرضى ، ويذهب عن الأبدان العليلة الأدواء ، وهذا بعينه هو الذي كان عليه عباد الأوثان وأتباع الشيطان ؛ فإنهم كانوا ينحرون لها ، ويهتفون بأسمائها ، ويدعونها ، ويخافونها ، ويرجونها ، ويطوفون بها ، وينادونها بمثل «على الله وعليك» ، كما يفعله الآن عباد القبور والمشاهد ، التي يجب هدمها ، ويجعلونها لله أنداداً[١] .

٤ - السحر وأنواعه :

الكلام في موضوع السحر طويل الذيول ، كثير الفروع ، لما فيه من خلافات بين العلماء ، ولما له من خطر كبير وانتشار واسع بين الأمم والشعوب قديماً وحديثاً .

والسحر في الاصطلاح : من الأشياء التي يصعب حدها بحد جامع مانع ؛ لكثرة الأنواع المختلفة الداخلة تحته ، التي لا يتحقق قدر مشترك بينها ، يكون جامعاً لها ، مانعاً لغيرها ، ومن هنا اختلفت عبارات العلماء في حده اختلافاً متبايناً .

فقد عرفه ابن حجر بقوله : «السحر يطلق ويراد به الآلة التي يسحر بها ، ويطلق ويراد به فعل السحر ، والآلة تارة تكون معنى من المعاني فقط ، كالرقى والنفث في العقد ، وتارة تكون بالمحسوسات ؛ كتصوير الصورة على صورة المسحور ، وتارة بجمع الأمرين الحسي والمعنوي ، وهو أبلغ»[٢] .

---

(١) انظر : الصنعاني : مسألة في الذبائح على القبور وغيرها ، ص٤٤ .

(٢) فتح الباري (١٠/ ٢٢٢) .

وعرفه الشوكاني بقوله : هو ما يفعله الساحر من الحيل والتخييلات ، التي يحصل بسببها للمسحور ما يحصل من الخواطر الفاسدة الشبيهة بما يقع لمن يرى السراب ، فيظنه ماء ، وما يظنه راكب السفينة أو الدابة من أن الجبال تسير ، وهو مشتق من سحرت الصبي ، أي : إذا خدعته ، وقيل غير ذلك(١) .

وأحسن ما قيل في معنى السحر هو : المخادعة ، أو التأثير في عالم العناصر ، بمقتضى القدرة المحدودة ، بمعين من الجن ، أو بأدوية ، أثر استعدادات لدى الساحر(٢) ؛ لما في هذا المعنى من الشمول لما كان من السحر عن طريق التخييل والمخادعة ، وما كان منه حقيقة يؤثر بمعين من الشياطين أو غيرها (٣) .

ويدخل السحر في الشرك من جهتين : إحداهما : من جهة ما فيه من استخدام الشياطين ، ومن التعلق بهم ، والتقرب إليهم بما يحبون ؛ ليقوموا بخدمته ومطلوبه ، والثانية : من جهة ما فيه من دعوى علم الغيب ، ودعوى مشاركة الله في علمه ، وسلوك الطرق المفضية إلى ذلك ، وهذا من شعب الشرك(٤) .

وذكر الصنعاني أن السحر أنواع ، وتعلمه ليس بالعسير ، بل بابه الأعظم هو الكفر بالله ، وإهانة ما عظمه الله ، من جعل مصحف في كنيف ونحوه ، فلا يغتر من يشاهد ما يعظم في عينيه من أحوال المجاذيب من الأمور التي يراها خوارق ، فإن للسحر تأثيراً عظيماً في الأفعال ، وهكذا الذين يقلبون الأعيان بالأسحار وغيرها ،

---

(١) انظر : فتح القدير (١/ ١١٩) .

(٢) انظر : د . أحمد بن ناصر : السحر بين الحقيقة والخيال ، ص ١٧ .

(٣) انظر : منهج الإمام الشوكاني في العقيدة (٢/ ٥٠٣) .

(٤) انظر : عبد الرحمن بن سعدي : القول السديد في مقاصد التوحيد ، ص٩٣-٩٥ .

وقد ملأ سحرة فرعون الوادي بالثعابين والحيات ، حتى أوجس في نفسه خيفة موسى عليه السلام ، وقد وصفه الله بأنه سحر عظيم [١] .

ويتبين من هذا أن الصنعاني يرى أن السحر له حقيقة ، وهذا القول الذي ذهب إليه الصنعاني هو الصحيح ، وبه قطع الجمهور ، وعليه عامة العلماء ، ودل عليه الكتاب والسنة الصحيحة المشهورة [٢] .

وهناك طائفة أخرى من العلماء يرون أن السحر تخييل فقط ، ولا حقيقة له ، ومن هؤلاء ابن حزم الظاهري ، وعمدتهم في ذلك قوله تعالى : ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾[طه : ٦٦] . وهذه الآية ليس لهم فيها حجة ؛ لأنها في قصة سحرة فرعون ، وكان سحرهم كذلك ، ولا يلزم منه أن جميع أنواع السحر تخييل [٣] .

ثالثاً مقارنة الصنعاني بين شرك القبوريين وشرك أهل الجاهلية :

ذكر الصنعاني أن كل من اعتقد في شجر ، أو حجر ، أو قبر ، أو ملك أو جني أو حي أو ميت ، أنه ينفع أو يضر ، أو أنه يقرب إلى الله ، أو يشفع عنده في حاجة من حوائج الدنيا ، بمجرد التشفع به ، والتوسل إلى الرب تعالى ، أو نحو ذلك ، فإنه قد أشرك مع الله غيره ، واعتقد ما لا يحل اعتقاده ، كما اعتقد المشركون في الأوثان[٤] .

كما قرر أن من ينذر بما له وولده لميت أو حي ، أو يطلب من ذلك الميت ما لا

---

(١) انظر : الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ٦٠ .

(٢) انظر : فتح الباري (١٠/ ٢٢٢) .

(٣) انظر : فتح الباري (١٠/ ٢٢٥) .

(٤) انظر : الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ٢١ ، ٢٢ .

يطلب إلا من الله تعالى من الحاجات ، من عافية مريضه ، أو قدوم غائبه ، أو نيله لأي مطلب من المطالب ، فإن هذا هو الشرك بعينه الذي كان ويكون عليه عباد الأصنام[١] .

وكذلك فقد قرر أن النذر بالمال على الميت ونحوه ، والنحر على القبر ، والتوسل به ، وطلب الحاجات منه ، هو بعينه الذي كانت تفعله الجاهلية ، وإنما كانوا يفعلونه لما يسمونه وثناً وصنماً ، وفعله القبوريون لما يسمونه ولياً وقبراً ومشهداً[٢] .

كما بين الصنعاني أن تسمية القبر مشهداً ، ومن يعتقدون فيه ولياً ، لا يخرجه عن اسم الصنم والوثن ؛ إذ هم معاملون لها معاملة المشركين للأصنام ، ويطوفون بهم طواف الحجاج ببيت الله الحرام ، ويستلهمونهم استلهامهم لأركان البيت ، ويخاطبون الميت بالكلمات الكفرية ، من قولهم : على الله وعليك ، ويهتفون بأسمائهم عند الشدائد ونحوها ، وكل قوم لهم رجل ينادونه ، فأهل العراق والهند يدعون عبد القادر الجيلي ، وأهل التهائم لهم في كل بلد ميت يهتفون باسمه ، يقولون : يا زيلعي : يا ابن العجيل ! وأهل مكة وأهل الطائف : يا ابن العباس ! وأهل مصر : يا رفاعي ! يا بدوي ! والسادة البكرية وأهل الجبال : يا أباطير ، وأهل اليمن : يا ابن علوان ، وفي كل قرية أموات يهتفون بهم ، وينادونهم ، ويرجونهم لجلب الخير ودفع الضر ، وهذا هو بعينه فعل المشركين في الأصنام[٣] .

---

(١) انظر : نفس المصدر ، ص ٢٢ .

(٢) انظر : الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ٢٢ ، ٢٣ .

(٣) انظر : الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ٢٥ ، ٢٦ .

رابعاً : بعض الشبه الواردة ورد الصنعاني عليها :

ثمة بعض الشبه في هذا الموضوع ، أوردها الصنعاني ، ورد عليها ، ومن ذلك :

١- أن هؤلاء القبوريين يقولون : نحن لا نشرك بالله تعالى ، ولا نجعل له نداً ، والالتجاء إلى الأولياء ليس شركاً .

وأجاب الصنعاني على هذه الشبهة بأن هذا جهل بمعنى الشرك ؛ فإن تعظيمهم الأولياء ، ونحرهم النحائر لهم- شرك ، والله تعالى يقول : ﴿ **فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ** ﴾[الكوثر : ٢] ، أي : لا لغيره ، كما يفيده تقديم الظرف ، ويقول تعالى : ﴿ **وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَداً** ﴾[الجن : ١٨] ، فهذا الذي يفعلونه لأوليائهم هو عين ما فعله المشركون ، وصاروا به مشركين ، ولا ينفعهم قولهم : نحن لا نشرك بالله شيئاً ؛ لأن فعلهم أكذب قولهم [١] .

٢- ثمة شبهة أخرى أوردها الصنعاني ، وهي ضرورة التفريق بين فعل هؤلاء القبوريين وبين فعل المشركين ؛ لأن هؤلاء القبوريون قد قالوا : «لا إله إلا الله» ، وقد قال ﷺ : «**أمرت أن أقاتل الناس ؛ حتى يقولوا : لا إله إلا الله ، فإذا قالوها ، عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها** »[٢] . وقال لأسامة بن زيد :«**قتلته بعدما قال : لا إله إلا الله؟!**»[٣] ، وهؤلاء يصلون ويصومون ، ويذكرون ، ويحجون ، بخلاف المشركين .

---

(١) انظر : الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ٢٨ .

(٢) أخرجه البخاري : في كتاب الزكاة ، باب وجوب الزكاة ، ح ١٣٣٥ .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه ، رقم (٩٦) .

وأجاب الصنعاني عن هذه الشبهة بأن النبي - ﷺ - قد قال : «**إلا بحقها**» ، وحقها إفراد الإلهية والعبودية لله تعالى ، والقبوريون لم يفردوا الإلهية والعبادة ، فلم تنفعهم كلمة الشهادة ؛ فإنها لا تلزم إلا مع التزام معناها ، كما لم ينفع اليهود قولها ؛ لإنكارهم بعض الأنبياء . وكذلك من جعل غير من أرسله الله نبياً لم تنفعه كلمة الشهادة ، فبنو حنيفة كانوا يشهدون أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، ويصلون ، ولكنهم قالوا : إن مسيلمة نبي فقاتلهم الصحابة وسبوهم . فكيف من يجعل للولي خاصة الإلهية ، ويناديه للمهمات؟ ![1]

٣- وثمة شبهة أخرى أوردها الصنعاني ، وهي أن الناذر قد يدرك النفع ودفع الضرر ؛ بسبب إخراجه للنذر وبذله .

وأجاب الصنعاني عن هذه الشبهة بأن الأصنام كذلك قد يدرك منها ما هو أبلغ من هذا ، وهو الخطاب من جوفها ، والإخبار ببعض مايكتمه الإنسان ، فإن كان هذا دليلاً على حقية القبور ، وصحة الاعتقاد فيها ، فليكن دليلاً على حقية الأصنام ، هذا هدم للإسلام ، وتشييد لأركان الأصنام .

والتحقيق أن لإبليس وجنوده من الجن والإنس أعظم العناية في إضلال العباد ، وقد مكن الله إبليس من الدخول في الأبدان ، والوسوسة في الصدور ، والتقام القلب بخرطومه ، فكذلك يدخل في أجواف الأصنام ، ويلقى الكلام في أسماع الأقوام ، ومثله يصنعه في عقائد القبوريين [2] .

---

(١) انظر : الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص٣٦ ، ٣٧ .

(٢) انظر : الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ٤٥ .

٤ - وثمة شبهة أخري أوردها الصنعاني ، وهي أن القبور والمشاهد أمر عم البلاد ، اجتمعت عليه سكان الأغوار والأنجاد ، وطبق الأرض شرقاً وغرباً ، ويمناً وشاماً ، وجنوباً وعدناً ؛ بحيث لا تجد بلدة من بلاد الإسلام إلا فيها قبور ومشاهد ، وأحياء يعتقدون فيها ويعظمونها ، وينذرون لها ، ويهتفون بأسمائها ، ويحلفون بها ، ويطوفون بفناء القبور ويسرجونها ، ويلقون عليها الأوراد والرياحين ، ويلبسونها الثياب ، ويصنعون كل أمر يقدرون عليه ، من العبادة لها ، وما في معناها من التعظيم والخضوع والخشوع والتذلل والافتقار إليها ، بل هذه مساجد المسلمين ، غالبها لا يخلو عن قبر ، أو قريب منه ، أو مشهد يقصده المصلون في أوقات الصلاة ، يصنعون فيه ما ذكر ، أو بعض ما ذكر ، لا يسع عقل عاقل أن هذا منكر يبلغ إلى ما ذكرت من الشناعة ، ويسكت عليه علماء الإسلام ، الذين ثبتت لهم الوطأة في جميع جهات الدنيا[1] .

وأجاب الصنعاني عن هذه الشبهة بأن هذه الأمور صادرة عن العامة ، الذين إسلامهم تقليد الآباء بلا دليل ، ومتابعتهم لهم من غير فرق بين دنيء ومثيل ، ينشأ الواحد فيهم ، فيجد أهل قريته ، وأصحاب بلدته ، يلقنونه في الطفولية أن يهتف باسم من يعتقدون فيه ، ويراهم ينذرون عليه ويعظمونه ، ويرحلون به إلى محل قبره ، ويلطخونه بترابه ، ويجعلونه طائفاً على قبره ، فينشأ وقد قر في قلبه عظمة ما يعظمونه ، وقد صار أعظم الأشياء عنده من يعتقدونه ، فنشأ على هذا الصغير ، وشاخ عليه الكبير ، ولا يسمعون من أحد عليهم من نكير[2] .

---

(١) انظر : الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ٤٧ .

(٢) انظر : الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ٤٧ ، ٤٨ .

بل قد يوجد من بين من يتسم بالعلم ، ويدعي الفضل ، وينتصب للقضاء والفتيا والتدريس ، أو الولاية أو المعرفة ، أو الإمارة والحكومة ، من هو معظم لما يعظمونه ، مكرم لا يكرمونه ، قابض للنذور ، آكل ما ينحر على القبور ، فيظن العامة أن هذا دين الإسلام ، وأنه رأس الدين والسنام ، ولا يخفى أن سكوت العالم أو العالَم على وقوع منكر ليس دليلاً على جواز ذلك المنكر(١) .

---

(٢) انظر : الصنعاني : تطهير الاعتقاد ، ص ٤٨ ، ٤٩ .

الفصل الثالث

توحيد الأسماء والصفات

الفصل الثالث

توحيد الأسماء والصفات

تمهيـــــد :

تعد مسألة «الأسماء والصفات» من مسائل العقيدة الكبرى ، التي كانت مثار جدل بين الطوائف منذ نشأة الفرق الإسلامية ، كما أنها كانت أقوى محك لتمييز من يسير على مذهب السلف ، ممن رضي بموافقة إحدى طوائف أهل الأهواء .

ولقد تعددت أقوال الطوائف في «الأسماء والصفات» وإثباتها لله تعالى ، وأهم هذه الأقوال :

١- قول الجهمية : الذين ينفون الأسماء والصفات جميعاً ، ويوافقهم على هذا كثير من الفلاسفة والباطنية وغيرهم ، الذين يصفونها بالسلوب والإضافات فقط .

٢- قول المعتزلة : الذين يثبتون الأسماء وينفون الصفات ، ولكن إثبات هؤلاء للأسماء لا يفيدهم شيئاً ؛ لأنهم يقولون : إما أنها أعلام محضة ، لا تدل على صفات ، أو يقولون : عليم بلا علم ، قدير بلا قدرة .

٣- قول الأشاعرة : الذين يثبتون الأسماء وبعض الصفات ، ويتأولون بعضها - على اختلاف فيما بينهم - أو يفوضون .

٤- قول المشبهة : الذين يثبتون الصفات ، ولكنهم يجعلونها من جنس صفات المخلوقين ، فيشبهون الله بخلقه .

٥- قول من يتوقف فيها : إما إنهم يقولون : يجوز أن يكون المراد بالصفات ما يليق

بالله ، أو أمور أخرى ، وإما أنهم لا يبحثون ذلك مطلقاً ، بل يقتصرون على تلاوة القرآن وقراءة الحديث .

٦- وهناك بعض الغلاة الذين قالوا : إن أثبتنا الصفات ، شبهناه بالموجودات ، وإن نفيناها ، شبهناه بالمعدومات ؛ ولذا فالأولى سلب النقيضين عنه ، فيقال : لا موجود ولا معدوم ، ولا حي ولا ميت ، وبعضهم يقول : لا موجود ، ولا ليس بموجود ، ولا معدوم ، ولا ليس بمعدوم ، وهكذا ، وهؤلاء هم غلاة القرامطة والباطنية والملاحدة .

٧- قول أهل السنة الذين يثبتون ما أثبته الله لنفسه وأثبته له رسوله -ﷺ- من غير تحريف ولا تكييف ، ومن غير تمثيل ولا تعطيل . فهم يثبتون الصفات على ما يليق بجلال الله وعظمته [١] .

ومن هؤلاء الصنعاني ، وسيتضح ذلك من خلال عرض آرائه فيما يلي :

أولاً : أسماء الله تعالى توقيفية :

ذكر الصنعاني أن من المعلوم من الدين بالضرورة أن لله أوصافاً كلها أوصاف كمال ؛ فمنها ما نص عليه في كتابه العزيز ، والإيمان بها واجب على جميع العباد ، والنكير على من جحدها أو ادعى أن فيها اسم ذم لله تعالى ، ومنها ما ثبت في الأحاديث ، فمن عرف صحة الحديث المفيد لذلك ، وجب عليه الإيمان ، وما نزل

---

(١) انظر : ابن تيمية : الصفدية (١/ ٩٦-٩٧) ، وانظر : د . المحمود : موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/ ١٠٣١-١٠٣٢) .

عن هذه الرتبة ، أو كان مختلفاً في صحته ، لم يصح إطلاقه عليه تعالى ؛ فإن الله أجلُّ من أن يسمى باسم لم يتحقق أنه تسمى به(١) .

وقد قرر الصنعاني قاعدة من القواعد التي يعتمد عليها منهج السلف في توحيد الأسماء والصفات ، ألا وهي أن أسماء الله تعالى وصفاته توقيفية ، ومعنى هذه القاعدة أن المصدر الذي تؤخذ منه أسماء الله تعالى وصفاته تمثل في : الكتاب والسنة ، والإجماع ؛ فالعقل وحده يخشى من قصوره في إدراك ما يستحقه تعالى من الأسماء الحسنى ، وقد نهى الله تعالى الإنسان عن أن يقفو ما ليس له به علم ؛ فقال : ﴿وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً﴾[الإسراء ٣٦] كما حرم القول عليه بلا علم ، فقال : ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ ﴾[الأعراف :٣٣] ، وإثبات الأسماء والصفات له أو نفيهما يحتاج إلى توقيف ؛ فإن تسمية الله بما لم يسم به نفسه ، أو نفي ما سمى به نفسه من القول على الله بلا علم ، فوجب الوقوف حيث وقف الدليل .

وفي ذلك يقول السجزي : «قد اتفقت الأئمة على أن الصفات لا تؤخذ إلا توقيفاً ، وكذلك شرحها لا يجوز إلا بتوقيف ، ولا يجوز أن يوصف الله -سبحانه- إلا بما وصف به نفسه ، أو وصفه به رسوله ﷺ»(٢) .

---

(١) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ٧٠ ، ٧١ .

(٢) الحرف والصوت ، ص ١٣٩ .

ويقول ابن أبي زمنين : «واعلم بأن أهل العلم بالله ، وبما جاءت به أنبياؤه ورسله ، يرون الجهل بما لا يخبر به عن نفسه علماً ، والعجز عما لم يدعُ إليه إيماناً ، وإنهم ينتهون من وصفه بصفاته وأسمائه إلى حيث انتهى في كتابه على لسان نبيه ﷺ» (١) .

ويقول الإمام أحمد : «لا يوصف الله - تبارك وتعالى - بأكثر مما وصف به نفسه ، ولا يتعدى القرآن والحديث» (٢) .

ويقول البغوي : «أسماء الله تعالى على التوقيف» (٣) .

ويقول ابن الماجشون : « إن الراسخين في العلم هم الواقفون حيث انتهى علمهم ، الواصفون لربهم بما وصف به نفسه ، التاركون لما ترك من ذكرها ، لا ينكرون صفة ما سمي منها جحداً ، ولا يتكلفون وصفه بما لم يسم به تعمقاً ؛ لأن الحق ترك ما ترك ، وتسمية ما سمّى» (٤) .

هذا هو المنهج التوقيفي الذي سلكه السلف في إثبات الأسماء والصفات ، وقفوا حيث انتهى علمهم ، ووصفوا ربهم بها وصف به نفسه ، وتركوا مالم ذكر في الكتاب والسنة ، ولم يتكلفوا بعقولهم وصف مالم يصف الله به نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ ، وذلك لعلمهم أن إثبات أي اسم من أسماء الله الحسنى أو

---

(١) انظر : ابن تيمية : مجموع الفتاوى (٥/ ٥٧) .

(٢) انظر : المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة ، جمع وتحقيق ودراسة عبد الإله الأحمدي ، (١/ ٢٧٦) .

(٣) معالم التنزيل ، (٣/ ٣٠٧) .

(٤) انظر : ابن تيمية : مجموع الفتاوى (٥/ ٤٦) .

أي صفة من صفاته موقوف على إذن الشارع ، لا مجال للاجتهاد فيه ، ومن تجاوز هذا المنهج ، فأتى باسم أو صفة ، لم يصف الله بها نفسه في كتابه ، أو على لسان رسوله ﷺ فقد ألحد في أسمائه وصفاته ، واتبع خطوات الشيطان ، وتقول على الله بغير علم (١) .

وقد ميز الصنعاني بين ما يشترط فيه التوقيف ، وما لا يشترط فيه التوقيف فيما يطلق على الله ، فالأول ما كان على سبيل التسمي والدعاء ، والثاني ما كان على سبيل الإخبار ؛ حيث ذكر أن الله لا يدعى إلا بما سمى به نفسه ، فلا يقال : يا شيء ، ويا موجود ، اغفر لي ، وأما في باب الإخبار ، فيجوز أن يخبر عنه بما لم يرد به ، مثل موجود ومذكور ، ومنه واجب الوجود ، وصانع العالم ، وكل ما كان معناه حقاً في حقه تعالى ، ومنه متكلم ، فيقال : إنه متكلم ، ولا يقال : يا متكلم ، اغفر لي ، والسر في ذلك أن في باب الدعاء يتوسل إليه بأسمائه ؛ ولذلك يذكر الداعي في كل مطلوب ما يناسبه ، فيقال في طلب المغفرة : يا غفور ، يا رحيم ، اغفر لي ، وعند طلب الرزق ، ونحو ذلك ، وبذلك وردت الأدعية القرآنية ، فلا بد من اشتمال الاسم المتوسل به على مدح ، وأسماؤه كلها الواردة من جنابه المقدس مشتملة على أبلغ المدح ، وليس ذلك السر مطلوباً في باب الإخبار (٢) .

وقد اشترط الصنعاني فيما يخص الإخبار عنه باسم لم يرد ، أن يكون إما باسم حسن ، أو باسم ليس بسيء ، وإن لم يحكم بحسنه ؛ حيث إنه لا يجوز أن يطلق عليه

---

(١) انظر : جابر إدريس أمير ، منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل وأثر المنهجين في العقيدة ، (١/ ٣٤٠) .

(٢) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة ، ص ٧٦ ، ٧٧ .

عليه ما يوهم الخطأ ، كيف وقدنهى تعالى عن محاورة الرسول ﷺ بلفظ موهم الخطأ ، وهو : ﴿لا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا﴾[البقرة : ١٠٤] .

وما ذهب إليه الصنعاني قد وافق فيه الكثير من علماء السلف ، ومن هؤلاء ابن تيمية ؛ حيث يقول : «الفرق بين مقام المخاطبة ومقام الإخبار ثابت بالشرع والعقل ، وبه يظهر الفرق بين ما يدعى الله به من الأسماء الحسنى ، وبين ما يخبر عنه عز وجل مما هو حق ثابت» (١) .

واستدل على ذلك باستعمال قياس الأولى في قوله تعالى في شأن الرسول ﷺ : ﴿ لا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُم بَعْضًا﴾[النور : ٦٣] ؛ حيث نهي الله تعالى المؤمنين أن ينادوا الرسول ﷺ باسمه ، فيقولوا : يا محمد ، مجرداً ، وإنما عليهم أن يخاطبوه بأشرف الألفاظ ، فيقولوا : يا رسول الله ، ويانبي الله ، ومع ذلك فإنه في باب الإخبار يأتي اسمه مجرداً في ألفاظ الأذان والتشهد ، كما ورد في بعض سور القرآن مجرداً كذلك ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾[آل عمران : ١٤٤] . ويستنبط من هذه الآية التفريق بين مقام المخاطبة ومقام الإخبار في حق الرسول ﷺ ، ووجه الاستدلال أنه إذا ثبت هذا التفريق في حق الرسول ﷺ فمن الأولى أن يثبت في حق الله تعالى .

ثانياً : أسماء الله وصفاته كلها حسنى :

ذكر الصنعاني أن الصفات ثلاثة أنواع : صفات كمال ، وصفات نقص ، وصفات لا تقتضي كمالاً ولا نقصاً ، وأن القسمة التقديرية تقتضي قسماً رابعاً ؛ وهو

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٩٨) .

ما يكون كمالاً ونقصاً باعتبارين ، والله -تعالى - منزه عن وصفه بما عدا القسم الأول ؛ حيث إن صفاته تعالى كلها صفات كمال محض ، فهو موصوف من الصفات بأكملها ، وله من كل كمال أكمله ، وهكذا أسماؤه الدالة على صفات كماله هي أحسن الأسماء وأكملها ، فليس في الأسماء أحسن منها ، ولا يقوم غيرها مقامها ، وتفسير الاسم منها بغيره ليس تفسيراً بمرادف محض ، بل هو على جهة التقريب والتفهيم ، وله تعالى من كل وصف أحسنه وأكمله وأتمه وأبعده عن شائبة عيب ونقص [1] .

وقد ضرب الصنعاني مثلاً على ذلك بأن الله تعالى له من صفات الإدراك العليم الخبير ، دون العاقل العارف الفقيه ، والسميع البصير ، دون السامع الباصر ، ومن صفات الإحسان البر الرحيم الودود الرقيق المحب ونحوها ، وكذا العلي العظيم ، دون الرفيع الشريف ، وكذا الكريم دون السخي ، والخالق البارئ المصور ، دون الصانع المشكل ، وكذلك سائر أسمائه ، وكل اسم له تعالى لا يقوم مرادفه مقامه ، فلا يصح أن يطلق عليه ، ولا يعدل عما سمى به نفسه إلى غيره ، حيث قال تعالى : ﴿وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾[الأعراف : ١٨٠] والإلحاد فيها هو العدول عنها ، وبجهاتها ، ومعانيها ، عن الحق الثابت لها ، أو العدول عنها إلى غيرها مما لم يسم به نفسه ، وهو مأخوذ من الميل ، كما يدل عليه مادة لحد ، فمنه اللحد ؛ وهو الشق في جانب القبر ، الذي قد مال عن جانب الوسط ، ومنه الملحد في الدين ، المائل عن الحق إلى الباطل ، ومنه الملتحد ، مفتعل ، قال تعالى : ﴿وَلَن تَجِدَ مِن دُونِهِ

---

(١) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة ، ص٧٨ .

مُلْتَحَداً﴾[الكهف :٢٧] ، أي : من تعدل إليه وتهرب إليه وتلتجئ ، تقول العرب : التحد فلان إلى فلان ، إذا عدل إليه [(١)] .

وذكر الصنعاني أن الإلحاد في أسمائه تعالى أنواع :

أحدها : اشتقاق أسماء الأوثان من أسماء الله الحسنى ؛ كأخذهم اللات من الألوهية والعزى من المعز وتسميتهم الصنم إلهاً ، وهذا الإلحاد حقيقة ؛ فإنهم عدلوا باسمه - تعالى - إلى أسماء آلهتهم .

والثاني : تسميته - تعالى - بما لا يليق بجلاله ؛ كتسمية النصارى له أبا ، وتسمية الفلاسفة له موجباً بذاته ، وعلة فاعلة بالطبع ونحو ذلك .

والثالث : وصفه - تعالى - بما يتعالى عنه ويتقدس من النقائص ؛ كقول اليهود : إنه فقير ، وقولهم : استراح بعد أن خلق خلقه ، وقولهم : يد الله مغلولة ، وغير ذلك من الإلحاد [(٢)] .

وبالإضافة إلى هذه الأنواع الثلاثة التي ذكرها الصنعاني في الإلحاد في أسماء الله تعالى ، توجد أنواع أخرى من الإلحاد ، ومنها :

أولاً : إنكار الأسماء الحسنى ، أبو بعضها ، أو ما دلت عليه من الصفات والمعاني . قال ابن عباس : «الإلحاد : التكذيب» [(٣)] ، وقال قتادة : «﴿يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ يكذبون فيها [(٤)] .

---

(١) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ٧٨ ، ٧٩ .

(٢) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ٧٩ ، ٨٠ .

(٣) انظر : ابن جرير الطبري : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، (٩/ ١٤٣) .

(٤) انظر : السيوطي : الدر المنثور في التفسير بالمأثور ، (٣/ ١٤٩) .

ويدخل في هذا التكذيب القول بأنها مخلوقة وأنها محدثة ، يقول الدارمي : «إن الله تعالى كان بزعمكم [أي الجهمية] مجهولاً لا اسم له ، حتى أحدث الخلق ، فأحدثوا له اسماً من مخلوق كلامهم ، فهذا هو الإلحاد في أسماء الله والتكذيب بها»[١] .

ثانياً : تشبيه ما تضمنته أسماء الله من الصفات بصفات خلقه ، والتشبيه باطل ؛ لقوله تعالى : ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾[الشورى : ١١] فتشبيه أسماء الله الحسنى بأوصاف الخلق ميل بها إلى الباطل ، ومن ثم فقد فسر بعض الأئمة الإلحاد بالشرك فقال قتادة : ﴿**يُلْحِدُونَ**﴾ : يشركون[٢] . وقال عطاء : «الإلحاد : المضاهاة»[٣] .

ثالثاً : تقرير الصنعاني لمذهب السلف في الصفات :

ذكر الصنعاني أن الصحابة ومن بعدهم أجروا الصفات عليه تعالى كما أجراها على نفسه ، وتمدح بها ، ساكتين عن التأويل والمناقشة ، لم يقولوا : يلزم من إثبات صفة السميع : الصماخ ، ومن صفة البصير : الحدقة : وغير ذلك ، غير سائلين لمن أرسل إليهم ؛ ليبين لهم ما أنزل إليهم ، عن ذلك[٤] .

وقد استشهد الصنعاني على ذلك بكلام كل من النووي والهروي : فأما النووي فقد قال : «اعلم أن لأهل العلم في أحاديث الصفات وآيات الصفات قولين :

---

(١) الدارمي : الرد على بشر المريسي ، ص ١٠-١١ .

(٢) انظر : جامع البيان : (٩/ ١٣٤) .

(٣) انظر : الدر المنثور (٣/ ١٤٩) .

(٤) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة ، ص٨٢ .

أحدهما ، وهو مذهب السلف أو كلهم : أنه لا يتكلم في معناها ، بل يقولون : يجب علينا أن نؤمن بها ، ونعتقد لها معنى يليق بجلال الله تعالى ، مع اعتقادنا الجازم أنه ليس كمثله شيء ، وأنه منزه عن التجسيم ، وعن سائر صفات المخلوقين ، وهذا القول مذهب جماعة من المتكلمين ، وهو الذي اختاره جماعة من محققيهم ، وهو أسلم .

والقول الثاني : وهو مذهب معظم المتكلمين ، إنها تتأول ، وإنما يسوغ تأويلها للعارف بلسان العرب ، وقواعد الأصول والفروع ، ذي رياضة في العلم»[1] .

أما الهروي فقد قال في الصفات : «وإنه لا بد من إثباتها باسمها من غير تشبيه ، ونفى التشبيه عنها من غير تعطيل ، والإياس من إدراكها وانتفاء تأويلها»[2] .

وما قرره الصنعاني واستشهد عليه بكلام كل من النووي والهروي هو عين مذهب السلف ، الذي يتمثل في إثبات أسماء الله تعالى وصفاته ، التي ورد بها الكتاب والسنة ، والإيمان بها من غير تأويل ، ولا تحريف ، ولا تشبيه ، ولا تعطيل ، وعدم البحث عن كيفيتها ولا عن كنهها ، ونفى ما نفاه الكتاب والسنة من صفات لا يجوز ولا يليق أن يوصف بها سبحانه وتعالى ، وهو منهج وسط بين الجافية والغالية ، وبين المعطلة والمشبهة .

يقول الأوزاعي : «كنا - والتابعون متوافرون - نقول : إن الله - تعالى ذكره - فوق عرشه ، ونؤمن بما ردت به السنة من الصفات»[3] .

---

(١) انظر :الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ٨٢-٨٣ .

(٢) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ٨٣ .

(٣) انظر : البيهقي : الأسماء والصفات ، ص ٥١٥ .

وقال مالك - عندما سئل عن قوله تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾[طه : ٥] ، كيف استوى؟- : «الكيف غير معقول ، والاستواء منه غير مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعه ، وإني لأخاف أن تكون ضالاً»[١] .

وقال سفيان بن عيينة : «كل شيء وصف الله به نفسه في القرآن ، فقراءته تفسيره ، لا كيف ، ولا مثل»[٢] .

وقال أبو حنيفة : «وما ذكر الله في القرآن من ذكر الوجه ، واليد ، والنفس ، فهو له صفات بلا كيف ، ولا يقال : إن يده قدرته ونعمته ؛ لأن فيه إبطال الصفة ، وهذا قول أهل القدر والاعتزلال ، ولكن يده صفته بلا كيف ، وغضبه ورضاه صفتان من صفاته بلا كيف»[٣] .

وقال محمد بن الحسن ، صاحب أبي حنيفة : «اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب عز وجل ، من غير تغيير ولا وصف ولا تشبيه ، فمن فسر اليوم شيئاً من ذلك ، فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ ، وفارق الجماعة ؛ فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا ، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة ، ثم سكتوا»[٤] .

---

(١) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٣٩٨ برقم٦٦٤) ، والدارمي في الرد على الجهمية (٢٨٠) ، والبغوي في شرح السنة (١/ ١٧١) ، والذهبي في العلو (١٤١) .

(٢) أخرجه البغوي في شرح السنة (١/ ١٧١) ، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٤٣١ ، برقم٧٣٦) .

(٣) شرح كتاب الفقه الأكبر ، لأبي حنيفة (ص ٥٨ ، ٥٩) ، شرح الملا علي القاري .

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٤٣٢ برقم ٧٤٠) .

وقال ابن خزيمة : «فنحن وجميع علمائنا من أهل الحجاز ، وتهامة اليمن ، والعراق ، والشام ، ومصر ، مذهبنا : أنا نثبت لله ما أثبته الله لنفسه ، نقر بذلك بألسنتنا ، ونصدق ذلك بقلوبنا ، من غير أن نشبه وجه خالقنا بوجه أحد من المخلوقين ، عزَّ ربنا عن أن يشبه المخلوقين ، وجل ربنا عن مقالة المعطلين ، وعز أن يكون عدماً ، كما قال المبطلون ؛ لأن ما لاصفة له عدم ، تعالى الله عما يقول الجهميون ، الذين ينكرون صفات خالقنا ، الذي وصف بها نفسه ، في محكم تنزيله ، على لسان نبيه محمد ﷺ» (١) .

وقال ابن تيمية : «فالأصل في هذا الباب أن يوصف بما وصف به نفسه ، وبما وصفه به رسله ، نفياً وإثباتاً ، فيثبت لله ما أثبته لنفسه ، وينفي عنه ما نفاه عن نفسه ، وقد علم أن طريق سلف الأمة وأئمتها إثبات ما أثبته من الصفات من غير تكييف ولا تمثيل ، ومن غير تحريف ولا تعطيل ، وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه ، مع إثبات ما أثبته من الصفات ، من غير إلحاد ، لا في أسمائه ولا في آياته ؛ كما قال تعالى : ﴿وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[الأعراف : ١٨٠] ، وقال تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي النَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾[فصلت : ٤٠] ، فطريقتهم تتضمن إثبات الأسماء والصفات مع نفي مماثلة المخلوقات ، إثباتاً بلا تشبيه ، وتنزيهاً بلا تعطيل ، كما قال تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾

---

(١) التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل ، (١/ ٢٦) .

[الشورى : ١١] ، ففي قوله : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ رد للتشبيه والتمثيل ، وفي قوله : ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ رد للإلحاد والتعطيل»[١] .

وقد نهج هذا المنهج السلفي جمع كبير من العلماء المحققين من الفقهاء والمجتهدين ، والمحدثين ، كلهم متفقون على هذا المنهج ، ولم يتكلم أحد منهم في شيء من هذا الباب إلا بما ورد به القرآن الكريم أو الحديث الشريف[٢] .

هذا ، وقد ذكر الصنعاني أنه حينما فشا علم الكلام ، والخوض في الذات والصفات ، تشعب الناس ، وتفرقوا شيعاً ، حتى وقع الاختلاف بينهم ، فهناك من أثبت جميع صفاته تعالى ، وهناك من نفاها جميعاً ، وهناك من ضرب طريقاً وسطاً ، فنفى بعضاً ، وأثبت بعضاً . واختلف المثبتون أيضاً ، بين قائل بقدم جميعها ، وقائل بقدم البعض وحدوث البعض ، والدين إنما يؤخذ من الأنبياء من غير زيادة على ما جاءوا به ولا نقصان ، وقد اكتفى السلف الصالح بالمدلول اللغوي ، وأطلقوا أسماء الله عليه ، ولم يخطر لهم ببال استحالته ، لكن أبى المتكلمون إلا الخوض في ماهيات الصفات في حقه تعالى ، وتكلفوا ما لا يعنيهم من مخالفة المدلول اللغوي العربي ، الذي يحمل عليه كلام الله ، فعلى سبيل المثال قال بعض المعتزلة : يلزم من إثبات كونه سميعاً بصيراً : الصماخ والحدقة ، حتى رجعوا بهما إلى العلم ، مع كثرة تمدحه بهما في كتابه العزيز[٣] .

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣ ، ٤) .

(٢) انظر : د . عبد الله نومسوك : منهج الإمام الشوكاني في العقيدة ، ص ٣٥٨ .

(٣) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ٩٢ .

وحكى الصنعاني عن البغوي : أن أسماء الله تعالى إنما تؤخذ باعتبار الغايات ، التي هي أفعال ، دون المبادئ التي تكون انفعالات وبعد أن حكى عنه هذا القول بين أن قوله : انفعالات ، مبني على لزوم ما تخيلوه ، وأن قوله : دون المبادئ ، فهو بمعنى نفي الصفة ، على ما هو سياق كلام ذكره في أوائل تفسيره . ثم أرجع الصنعاني سبب هذا القول إلى تعاطي ما ليس لهم من النظر في ماهية الصفات ، وإلا فالسامع مثلاً من أدرك المسمع بصوت ، والمبصر من أدرك الأجسام والألوان ، والرحيم من له الحالة التي من اتصف بها كان من شأنه أفعال مخصوصة ، ونحو ذلك ، ورقة القلب والحدقة والصماخ مثلاً من عوارض المحل ؛ ولذا يفهم معناها من لا يخطر بباله هذه العوارض ، ولكن نشأ عن النظر فيما لا يعنى هذا الخيال ، وترتب على تلك الدعوى - الدعوى على الواضع - أن تلك العوارض جزء ما هية مفهوم هذه الصفات ، فألجأهم هذا إلى جعل تلك الصفات مجازات ؛ حتى لم تكن الحقيقة منها إلا ما قل وندر[1] .

وهذا الدافع الذي ذكره الصنعاني يعد من أشهر الدوافع التي دفعت المؤولين إلى معارضة صحيح المنقول ؛ حتى اختار بعضهم أن يجعلها عنواناً لموضوع كتابه ، مثلما فعل جلال الدين السيوطي في كتابه «تأويل الأحاديث الموهمة للتشبيه» ، وحتى اختار بعضهم أن يعنون بها فصول ومباحث كتابه ، كما فعل ابن فورك في كتابه «مشكل الحديث وبيانه» حيث عنون مباحث كتابه بعنوان «ذكر خبر مما يقتضي التأويل ويوهم التشبيه»وواضح من هذا العنوان أن ظواهر نصوص الصفات توهم التشبيه ، وبالتالي لابد من تأويلها ، لنفي هذا التشبيه ، بحجة التنزيه بالعقل المجرد[2] .

---

(١) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ٩٢ ، ٩٣ .

(٢) انظر : جلال إدريس أمير : منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل وأثر المنهجين في العقيدة ، (٢/ ٨٦٩) .

وقد وضع الغزالي منهجاً تجاه ظواهر نصوص الصفات ؛ حيث قسم الناس إلى قسمين : عوام ، وعلماء :

فالعوام : عليهم أن يؤمنوا بظواهر الصفات كما وردت ، ولا يخاض بهم في التأويلات ، بل ينزع من عقائدهم كل ما يوجب التشبيه ، وإن سألوا عن معاني هذه الآيات زجروا ، وقيل لهم : ليس هذا بعشكم ، فادرجوا ؛ فإن لكل علم رجال .

وأما العلماء : فاللائق بهم تعريف ذلك وتفهمه ، وتنزيه الله تعالى عن كل ما يشبهه بغيره [١] .

وقد سلك نفس المسلك ابن رشد فيما بعد ؛ حيث قسم الشريعة إلى ظاهر ، ومؤول ، وجعل الظاهر من نصيب الجمهور ، والمؤول من نصيب العلماء ، ثم قرر أن الجمهور فرضهم في الشريعة أن يحملوها على ظاهرها ويتركوا التأويل ، وأن العلماء عليهم أن يؤولوا ، ولا يصرحوا بذلك للجمهور[٢] .

رابعاً : الصفات التي أطال الصنعاني الحديث عنها :

تمهيـــد :

صفات الله التي ورد ذكرها في القرآن الكريم والسنة النبوية كثيرة جداً ، ولكني سأقتصر هنا على ذكر الصفة التي أطال الصنعاني في الحديث عنها ، وهي تتمثل في صفة الكلام .

وقبل الخوض في الحديث عن هذه الصفة أرى واجباً على بيان تقسيم أهل السنة

---

(١) انظر : الغزالي : الاقتصاد في الاعتقاد ، ص ٣٦ .

(٢) انظر : ابن رشد : مناهج الأدلة في عقائد الملة ، ص ١٣٢-١٣٣ .

والجماعة [١] لصفات الله تعالى ؛ حيث إنهم يقسمونها إلى قسمين :

أولاً : صفات ذاتية :

وهي الملازمة للذات الإلهية أزلاً وأبداً ، ولا تتعلق بها المشيئة [٢] ؛ كالحياة ، والعلم والسمع ، والبصر . . . إلخ .

ثانياً : صفات فعلية :

وهي التي تتعلق بقدرته في كل وقت ، وأن تحدث بمشيئته ؛ كالنزول ، والأستواء ، والإحياء والإماتة ، والرضا ، والغضب[٣] .

وفيما يلي الحديث عن الصفة التي أطال الصنعاني الحديث عنها :

صفة الكلام

لقد طال الخلاف واشتد حول هذه الصفة ، وما يرتبط بها من القول بقدم القرآن أو حدوثه ، وكونه مخلوقاً أو غير مخلوق ، حتى وصفها الصنعاني بأنها «الطويلة الذيل ، القليلة النيل ، التي بنى ا لناس عليها القناطر» [٤] .

---

(١) انظر : الأسماء والصفات ١١٠ ، والاعتقاد ص ٧٠-٧٢ ، وكلاهما للبيهقي ، ومجموع الفتاوى (٥/ ٩٩) ، (٦/ ٢٦٨) ، اجتماع الجيوش الإسلامية ص ٣٠٠ ، والعلو للذهبي ص ١٧٤ ، وممن ذهب إلى هذا التقسيم من المتكلمين أبو الهذيل العلاف من المعتزلة ، والباقلاني من الأشاعرة . انظر : مقالات الإسلاميين (١/ ١٦٥) ، والتمهيد للباقلاني ص ٢٦٢ .

هذا ، قد قسم بعض أهل السنة الصفات إلى قسمين : سمعية ، وعقلية ، يظهر هذا من كلام أحمد وابن كلاب وعبد العزيز المكي ، كما صرح بذلك ابن تيمية في كتاب التدمرية ، ص ١٤٩ ، ١٥٠ . وانظر : أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة ، للدكتور الخميس ، ص ٣٠٥ .

(٢) انظر : التمهيد ، للباقلاني ص ٢٦٢ ، ومجموع الفتاوى (٥/ ٩٩) ، واجتماع الجيوش الإسلامية ص ٣٠٠ ، والعلو للذهبي ص ١٧٤ .

(٣) انظر : مجموع الفتاوى (٦/ ٦٢٨) ، (٦/ ١٧٢) ، ومجموعة الرسائل والمسائل (١/ ٣٦٩) ، وشرح العقيدة الواسطية ، للهراس ، ص ٩٨ ، ٩٩ .

(٤) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ١٠١ .

وقال عنها ابن تيمية : «مسألة الكلام حيرت عقول الأنام»(١) .

وقد ذكر الصنعاني أن الأمر المجمع عليه قبل حدوث كل بدعة ، والذي عليه سلف الأمة الأقدمون ، هو أن القرآن هو هذه الألفاظ المتلوة ، كما قال الله تعالى : ﴿لا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾[القيامة : ١٦] حيث ذكره في سبب نزولها أنه ﷺ كان يسارع بقراءة ما يقرئه الملك ؛ خشية تفلته عن حفظه ، فقال الله : ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾[القيامة :١٧] ، وقال : ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلا تَنسَىٰ ﴾[الأعلى :٦] واستدل الصنعـاني بهذا على إبطـال قول من قال من المتقدمين وبعـض المتأخرين ، من أنه كان يوحى إليـه ﷺ المعانـي ، فيعبر عنـها بألفاظه ؛ لقوله : ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾[الشعراء :١٩٣] فلا ريـب أنـه نـزل اللفظ على لسانه والمعنى على قلبه(٢) .

وما زالت الأمة في عصره ﷺ وعصر خلفائه الراشدين على أن القرآن هو هذه الألفاظ ، وأنه كتب بنقوش الكتابة ؛ حفظاً لألفاظه ، وسموا المصحف قرآناً ، له آلة نقوش ، كتابته عليها ، كما سمى الله - عز وجل - نقوش بالتوراة في قوله : ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾(٣)[آل عمران : ٩٣] .

هذا وقد أرخ الصنعاني لنشأة مسألة خلق القرآن ، فذكر أنها كانت أول البدع في مسألة كلام الله ، وقد اتفقت في عصر أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله

---

(١) انظر : ابن تيمية : مجموع الفتاوى : (١٢/ ١٦٣) .

(٢) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص١٠٢ ، ١٠٣ .

(٣) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص١٠٣ .

عنه ، حيث قالت له الخوارج : إنه حكّم مخلوقاً ، فقال : لم أحكم مخلوقاً ، وإنما حكمت القرآن ، وهو كلام الله . وثبت عن جعفر بن محمد الباقر أنه سئل عن القرآن : أمخلوق هو؟ فقال : لا خالق ، ولا مخلوق ، وإنما هو كلام الله (١) .

ثم بعد ذلك قام الشر في زمن المأمون وابن أبي دؤاد ، ودعو الناس إلى أن يقولوا : هو مخلوق ، وعظمت الفتنة بذلك ، وضرب ابن حنبل أيام المعتصم ، وقابلتهم فرقة ، فقالوا : هو قديم ، ولم يصح عن ابن حنبل أنه قال ذلك (٢) .

هذا ما ذكره الصنعاني عن نشأة القول بخلق القرآن والمشهور في المصادر التاريخية أن الجعد بن درهم هو أول من قال : إن القرآن مخلوق ، بل أول من أظهر هذه البدعة في أمة الإسلام ، وقد لاحقه بنو أمية لبدعته ، فهرب من دمشق إلى الكوفة ، وهناك تتلمذ عليه الجهم بن صفوان ، الذي أخذ بدوره القول بخلق القرآن منه ، فصار خلق القرآن قولاً لفرقة الجهمية ، التي تنسب إلى تلميذه الجهم بن صفوان .

وقد تأثرت المعتزلة بالجهمية ، فمن جملة ما تأثر به المعتزلة بالجهمية القول بخلق القرآن ، ولذلك فكل معتزلي جهمي . وقد أخذ بشر المريسي القول بخلق القرآن عن الجهم بن صفوان ، والجهم أخذها عن شيخه الجعد بن درهم ، والجعد أخذها عن أبان بن سمعان ، وأبان أخذها عن طالوت ، وطالوت أخذها عن لبيد بن أعصم اليهودي ، الذي سحر النبي ﷺ ، وقد كان لبيد يقول بخلق التوراة ، ويقرأ القرآن ، ولم يمنعه هذا من القول من أن القرآن مخلوق أيضاً .

وأول من صنف في ذلك طالوت إذ كان زنديقاً ، ينشر البدعة ، ثم قام بإظهار

(١) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ١٠٣ ، ١٠٤ .

(٢) انظر : نفس المصدر ، ص ١٠٦ .

هذه البدعة الجعد بن درهم ، فكان إظهاره لها سبباً لأن ضحى به خالد بن عبد الله القسري ؛ لإنكار الجعد أن الله كلم موسى تكليماً ، وأنه لم يتخذ إبراهيم خليلاً ، فنحره في عيد الأضحى كما تنحر الأضاحي[1] .

وأياً ما كان الأمر ، فقد انتقل الحديث بعد ذلك إلى الأشاعرة ، فاختلفوا فيه إلى فريقين : منهم من يقول : ألفاظه قديمة ، ومنهم من يقول بإثبات الكلام النفسي ، واختلفوا في تفسيره ، مع إقرار من أثبته بعدم قدم الألفاظ ، ثم كفّر بعضهم بعضاً[2] .

وقد حرر الصنعاني المسألة فذكر أن الذي عليه الناس هو أن الله متكلم حقيقة ؛ إذ قد اتفقوا على أن من له حالاً يتهيأ معها الكلام القولي ، إذا حصل منه الكلام القولي ، سُمِّي متكلماً باعتبار الفعل حقيقة ، وباعتبار الملكة حقيقة عند بعض الأشعرية ، مجازاً عند سائر الناس ، فهذا ما وقع الاتفاق عليه[3] .

وأما الخلاف فقد جاء عندما حاول المتكلمون تكييف تلك الصفة ؛ حيث قالت المعتزلة : إن الأصوات من جنس المقدورات ، ويشترط في كونها حروفاً مقطعة ، ثم منظومة ، مرتبة العلم والإرادة ، فهو قبل التكلم قادر على الكلام ، وبعده متكلم أي فاعل ، فإن أطلق متكلم على المتمكن من الكلام فهو مجاز كسائر الأفعال ، وزاد الجبائي منهم أنه لا يكون إلا عن فم ولسان وشفتين ، والله منزه عن ذلك ، فهو يخلق

---

(١) انظر : مختصر تاريخ دمشق (٦/ ٥٠ ، ٥١) ، والوافي بالوفيات (١١/ ٨٦ ، ٨٧) والكامل في التاريخ (٨/ ٧٥) ، وضحى الإسلام ص ١٦١ ، ١٦٢ ، وانظر : كتاب : «الخلاصة النافعة بالأدلة القاطعة في فوائد التابعة» للرصاص ، دراسة وتحقيق للمتن وشرحه ، رسالة ماجستير لسمران نشمي العنزي ، كلية دار العلوم ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م ص ١٠٥-١٠٦ .

(٢) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ١٠٧ .

(٣) انظر : الصنعاني : نفس المصدر ، ص ١٠٩ .

كلامه في شيء منفصل ، فمن هنا صحّ لهم أنه مخلوق ، فأطلقوه ؛ لأن شأن الحقائق الاطراد [١] .

وأما الأشاعرة فقد قالوا إن الذي يتهيأ منه الكلام القولي هو المتصف بصفة تسمى كلاماً ، وهو النفسي ، غير القدرة والعلم والإرادة ، واختلفوا : هل هو حقيقة فيهما ، أم في القولي فقط؟ فمن هنا قالوا : الله سبحانه متكلم في الأزل ، أي : متصف بالكلام في الأزل[٢] .

ويعد قول الأشاعرة في كلام الله جزءاً من مذهبهم في الصفات الاختيارية القائمة بالله ، والتي نفوها لأجل دليل حدوث الأجسام والأعراض ، الذي استدلوا به على حدوث العالم . وأول من ابتدع مقالة نفي الصفات الفعلية القائمة بالله ومقالة القول بقدم كلام الله ، وأنه معنى واحد ، ليس بحرف ولا صوت ابن كلاب ، وتبعه على ذلك الأشاعرة .

فإن الناس قبل ابن كلاب كانوا في الصفات على قولين :

- قول أهل السنة الذي يثبتون جميع الصفات ؛كالعلم ، والحياة ، والقدرة ، والإرادة ، والكلام ، والوجه ، واليدين ، والعين ، والمجيء ، والنزول ، والاستواء ، والغضب ، والمحبة ، وغيرها ، دون أن يفرقوا بين صفات الذات ، وصفات الفعل المتعلقة بمشيئته وقدرته .

- وقول الجهمية والمعتزلة الذين ينفون جميع هذه الصفات دون تفريق .

---

(١) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ١١٠ .

(٢) انظر : الصنعاني : نفس المصدر ، ص ١١٠ .

- ولم يكن هناك قول ثالث غيرهما ، حتى جاء ابن كلاب ، فأثبت لله الصفات المعنوية والذاتية ، كالعلم ، والإرادة ، والكلام ، والوجه ، واليدين ، ونفى ما يتعلق بمشئيته وإرادته مما يقوم بذاته ، من الصفات الاختيارية ، وتبعه على ذلك الأشعري وجمهور الأشاعرة[1] .

وكذلك كانوا في كلام الله على قولين :

- قول المعتزلة والجهمية ، الذين يقولون : إن كلام الله مخلوق خلقه في غيره ؛ ولذلك قالوا بخلق القرآن .

- قول أهل السنة ، الذين يثبتون صفة الكلام ، وأن الله يتكلم إذا شاء متى شاء ، وأنه كلم موسى ، ويكلم عباده يوم القيامة ، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق ، وهذا شامل لحروفه ومعانيه ، وأن نوع الكلام قديم وجنسه حادث ، بناءاً على أن الله يتكلم بمشيئته وإرادته .

- ولم يكن هناك قول ثالث حتى جاء ابن كلاب ، فابتدع القول بأن كلام الله قديم ، وأنه معنى واحد ، وأنه لا يتعلق بمشيئة الله وإرادته[2] .

وقد بين الصنعاني أوجه الخلل التي وقع فيها كل من المعتزلة ، والأشاعرة ، وبعض المحدِّثين :

فأما المعتزلة : فلقولهم : إن معنى متكلم في حقه تعالى ، أوجد الكلام في غيره

---

(١) انظر : د . المحمود : موقف ابن تيمية من الأشاعرة ، (٣/ ١٢٦١ ، ١٢٦٢) .

(٢) انظر : ابن تيمية : مجموع الفتاوى (١٢/ ١٧٨) ، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/ ١٢٦٢) .

والصواب : أن متكلم اسم فاعل من تكلم هو ، لا من جعل غيره متكلماً ، فالذي ادعته المعتزلة على اللغة معلوم بطلانه [١] .

وأما الأشاعرة : فلأنهم أثبتوا القول على حد ما تثبته المعتزلة من الوصف بالحدوث ، والخلق ، وسائر الأحكام ، ثم أثبتوا أمراً وراء ذلك وهو النفسي ، فإن كانت المعتزلة ابتدعت في تسمية القرآن مخلوقاً ، فقد شاركوهم على حد سواء ، وزادوا بإثبات النفسي إثباتاً بمجرد الدعوي ، ولم يقم لهم دليل يروج لمنصف التشبث به ، ولا يصح حقيقة معنى «تكلم» لغة في النفسي ؛ لأنه كسائر الملكات ، والدعوى المعلوم خلافها لا تروج عند المنصف[٢] .

وأما المحدثون فإنهم شاركوا الجميع في الخوض في المسألة ، وزادوا عليهم بعدم تحقيقها ، ووقع لهم الخبط الكثير فيها ؛ حتى صارت هذه اللفظة إحدى الهنات ، التي ينقم بها المحدثون بعضهم بعضاً ، ووقع لمتأخري المحدثين ، ما هو أعجب من الواقع لمتقدميهم ، وليس بعجيب ، فإنه من خاض في غير فنه ، وقع في مثل ذلك[٣] .

وقد حرر الصنعاني السبب الذي دفع هذه الطوائف إلى التطويل في هذه المسألة ، وإلى التكفير والتضليل ، مع اتفاقهم على أنه - تعالى - متكلم ، فبين أن وجه الاختلاف يتمثل في نظرهم إلى هذه الحالة التي يتصف بها من يصدر منه الكلام أمستقلة هي عند القدرة ، أم لا؟

(١) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ١١١ .

(٢) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ١١١ ، ١١٢ .

(٣) انظر : الصنعاني : نفس المصدر ، ص ١١٢ .

فأما المعتزلة : فقالت : ليس استقلالها من كل وجه ، بل كاستقلال الكتابة ونحوها ، فإن من له ملكة الكتابة قد اشترك هو ومن ليس له ذلك في مطلق القدرة ، ومع هذا فليست ملكة الكتابة مستقلة ؛ فلذا يقال : كتب ، ويقال : فعل الكتابة . وتحقيقه أن معنى القدرة ما يكون به إخراج الشيء من العدم إلى الوجود بالاتفاق ، وهذه الحقيقة صادقة على ما يصدر عن الملكات الخاصة ، فيقال : كتب ، وخاط ، وتكلم ، ويقال : قد فعل ذلك . ثم فرغوا على ذلك الخلق ؛ لأن معنى خلق : أوجد مقدراً [١] .

وأما الأشعرية : فجمدوا على ثبوت القدر المتفق عليه ، ولم يجعلوا ذلك قدرة خاصة كالمعتزلة ، ونظروا في اسم له ، فوجدوا العرب قد أطلقوا على الملكات ما يطلق على ما يصدر على المتصف بها ، فقالوا : متكلم بذلك الاعتبار ، ثم حين نظروا في صفة الله ، وجدوا الخلق وسائر الصفات المحدثات مستيحلة على الصفة القديمة ، ففرعوا على ذلك ما فرعوا [٢] .

وبين الصنعاني رأيه الخاص في هذه المسألة ، فذكر أن حال المتكلم التي فارق بها من ليس بمتكلم ملكة ليست القدرة المطلقة ، بل أخص منها كما قالت المعتزلة ، وأن إطلاق الكلام عليه مجاز ، كالفاعل مثلاً للقادر على الفعل ، ثم ذكر أن الحَكَم هو اللغة لا المتكلمون ، وأنه مبحث سهل لغوي ، إلا أنه يترتب عليه تسمية الله متكلماً في الأزل عند من يطّردُ الحقائق في ذلك ، ومن يتوقف على الإذن ، فلا فرق في التوقف بين الحقيقة والمجاز [٣] .

---

(١) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ١١٣ .

(٢) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ١١٣ .

(٣) انظر : الصنعاني : نفس المصدر ، ص ١١٣ ، ١١٤ .

كما بين الصنعاني رأيه في مسألة القرآن ، فذكر أن الله وصفه بأنه مسموع ، ووصفه بالإنزال ، وبعدم العوج ، وبكونه عربياً ، وبغير ذلك من صفاته ، وذلك كله لا معنى له في صفة لله نفسية ، وأما إحداث وصف له ثبوتي أو نفي كمخلوق ، أو غير مخلوق ، فبدعة ، نشأ عنها مفاسد كثيرة ، وقد وسع السلف الإيمان بأن القرآن كلام الله ، ولم يجاوزوا هذا القدر ، فليكف المؤمن ما كفاهم [١] .

وأرى أن ما ذهب إليه الصنعاني فيه نظر ، فإن السلف في صدر الإسلام كانوا في غنى عن الزيادة على القول : القرآن كلام الله ؛ لأنهم لم يكونوا يفقهون من هذه الإضافة إلا أنها صفة من صفات الله ، وصفات الله غير مخلوقة ، حتى ظهرت الجهمية ، وظهرت بدعة القول بخلق القرآن ، فعقل أئمة السلف خطرها ، وقابلوها برفضها وإنكارها ، والتشديد عليهم في ذلك ؛ لأن حقيقة كلامهم يتضمن تكذيب القرآن ، وإثبات النقص لله ، ولا سبيل لهم لإبطال هذه البدعة إلا أن قالوا : القرآن كلام الله غير مخلوق[٢] .

وعلى هذا قال الإمام أحمد : «كنا نرى السكوت عن هذا قبل أن يخوض فيه هؤلاء ، فلما أظهروه ، لم نجد بداً من مخالفتهم ،والرد عليهم»[٣] .

وقد سئل الإمام أحمد – أيضاً – : هل هناك رخصة في أن يقول الرجل : «القرآن كلام الله تعالى ، ثم يسكت؟ فقال : ولم يسكت؟ لولا ما وقع فيه الناس كان يسعه

---

(١) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ١١٤ ، ١١٦ .

(٢) انظر : الدارمي : الرد على الجهمية ، ص ٢٥٩ ، ضمن عقائد السلف .

(٣) حكاه عنه الدارمي في كتابه : نقض أبي سعيد عثمان الدارمي على بشر المريسي ، ص ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ضمن عقائد السلف .

السكوت ، ولكن حيث تكلموا فيه تكلموا ، لأي شـــيء لا يتكلمـــون [١] .

قال الآجري - بعد أن حكى كلام أحمد- : «معنى قول أحمد بن حنبل في هذا المعنى : يقول : لم يختلف أهل الإيمان أن القرآن كلام الله عز وجل ، فلما جاء جهم ، فأحدث الكفر بقوله : إن القرآن مخلوق ، لم يسع العلماء إلى الرد عليه بأن القرآن كلام الله عز وجل غير مخلوق بلا شك ، ولاتوقف فيه ، فمن لم يقل : غير مخلوق ، سمي واقفياً شاكاً في دينه» [٢] .

---

(١) حكاه عنه الآجري في كتابه الشريعة ، ص ٨٧ .

(٢) الشريعة ، ص ٨٧ .

الباب الثاني

بيان آرائه في باقي مسائل العقيدة

ويتكون من أربعة فصول :

الفصل الأول : القضاء والقدر

الفصل الثاني :الإيمان وقضاياه

الفصل الثالث :البـــدع

الفصل الرابع :السمعيات

الفصل الأول
القضاء والقدر

الفصل الأول

القضاء والقدر

تمهيـــــد :

يعد موضوع «القضاء والقدر» من الموضوعات الكبرى التي خاض فيها جميع الناس ، مؤمنهم وكافرهم ، على مر العصور والأزمان ، وقد تكلم فيها الجميع ، وشغلت أذهان الفلاسفة والمتكلمين وأتباع الطوائف من أهل الملل ومن غيرهم . ومرد ذلك هو ارتباط القدر بحياة الناس وأحوالهم اليومية وما فيها من أحداث وتقلبات ، ليس لهم في كثير منها أي إرادة أو تأثير ، ولو لم يكن هناك إلا مسألة الحياة والموت ، واختلاف الناس في الأعمار ، ومسألة الغنى والفقر ، والصحة والمرض وتفاوت الناس فيها ، لكان كافياً في أن يفكر الإنسان في هذه الأحداث ، هل هي مقدرة أم لا؟

والأقوال في القدر - بإجمال - لم تتغير قبل الإسلام أو بعده ، فهي ترجع دائماً إلى ثلاثة أقوال :

أحدها : قول أهل الجبر ، الذين يقولون : إن الإنسان مجبور على أفعاله وليس له إرادة ولا قدرة ، ويمثل هذا في الفرق الإسلامية مذهب الجهمية ومن وافقهم ، وهو ما يسمى في العصور المتأخرة بالمذهب الحتمي .

والثاني : يقابل الأول ، وهو قول أهل حرية الإرادة ، واستقلال الإنسان في أفعاله عن خالقه ، وأن الإنسان له إرادة مستقلة عن إرادة الله ، كما أنه هو الذي يخلق أفعاله ، ويمثل هذا المذهب المعتزلة (القدرية) ، ومن وافقهم .

والثالث : يسلك أصحابه طريقاً وسطاً بين هؤلاء وهؤلاء ؛ حيث إنهم يثبتون القدر ، وأن الله خالق كل شيء ، ويقولون أيضاً : إن للإنسان إرادة ومشيئة ، ولكنها خاضعة لمشيئة الله تعالى ، كما أن له قدرة يفعل بها فعله ، لكنه هو وأفعاله مخلوق لله تعالى . وهذا مذهب السلف ، ومن بينهم الصنعاني .

وبين هذه الطوائف الثلاث قد تنشأ فرق أخرى تميل في بعض المسائل إلى طائفة ، وفي المسائل الأخرى إلى طائفة ثانية ، ويكون الحكم عليها حسب ما غلب على مذهبها ؛ فقد يقال : إنها مائلة إلى مذهب الجبر ، أو إلى مذهب القدرية ، أو إلى مذهب السلف . ومن أشهر هذه الطوائف طائفة الأشعرية ؛ حيث يغلب عليها مخالفة المعتزلة ، والميل إلى مذهب الجبرية ، وإن لم يصلوا إلى حد موافقة الجهم في أقواله وفي غلوه [١] .

والصنعاني اهتم كثيراً بمسألة «القضاء والقدر» ورد على المنحرفين فيها من الجبرية والقدرية والأشاعرة ، وشرح مذهب السلف في ذلك ، وذكر أدلته وأصوله ، وفيما يلي بيان ذلك .

أولاً : تعريف القضاء والقدر والعلاقة بينهما :

التعريف بالقدر :

القدر في اللغة : «القضاء والحكم ومبلغ الشيء ، والتقدير التروية والتفكر في تسوية الأمر» [٢] .

---

(١) انظر : د . عبد الرحمن المحمود : موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/ ١٣٠٨-١٣٠٩) .

(٢) الفيروزآبادي : القاموس المحيط ، ص ٥٩١ .

والتقدير : التربية والتفكير في تسوية أمر ، والقدر كالقدر ، وجميعها جمعها أقدار[١] .

والقدر في الاصطلاح : هو «إيجاد الله تعالى الأشياء على قدر مخصوص ، وتقدير معين في ذواتها وأحولها ، طبق ما سبق به العلم وجرى به القلم»[٢] .

أو هو : «أن الله تعالى علم مقادير الأشياء وأزمانها قبل إيجادها ، ثم أوجد ما سبق في علمه أن يوجد ، فكل محدث صادر عن علمه وقدرته وإرادته»[٣] .

أو هو : «ما سبق به العلم ، وجرى به القلم ، مما هو كائن إلى الأبد ، وأنه عز وجل قدر مقادير الخلائق ، وما يكون من الأشياء ، قبل أن تكون في الأزل ، وعلم سبحانه أنها ستقع في أوقات معلومة عنده تعالى ، وعلى صفات مخصوصة ، فهي تقع على حسب ما قدرها»[٤] .

أو هو : «تقدير الله للكائنات ، حسبما سبق به علمه ، واقتضته حكمته»[٥] .

وهذه التعريفات متقاربة فيما بينها ، وهي تفيد أن القدر يشمل أمرين :

أحدهما : علم الله الأزلي ، الذي حكم فيه بوجود ما شاء أن يوجده ، وحدد صفات المخلوقات التي يريد إيجادها ، وقد كتب كل ذلك في اللوح المحفوظ بكلماته .

---

(١) انظر : لسان العرب : (٥/ ٧٢) .

(٢) عقيدة السفاريني : (١/ ٣٤٥) .

(٣) فتح الباري : (١/ ١١٨) .

(٤) عقيدة السفاريني : (١/ ٣٤٨) .

(٥) ابن عثيمين : رسائل في العقيدة ، ص ٣٧ .

والثاني : إيجاد ما قدر الله إيجاده على النحو الذي سبق به علمه ، وجرى به قلمه ، فيأتي الواقع المشهود مطابقاً للعلم السابق المكتوب .

والقدر يطلق ويراد به التقدير السابق لما في علم الله ، ويطلق ويراد ما خلقه وأوجده على النحو الذي علمه[١] .

وأما عن تعريف الصنعاني للقدر ، فقد قال : «قال الجوهري في الصحاح» : «القدر بسكون عينه ، والقدر بتحريكها : ما قدره الله – تعالى – من القضاء . وفي «النهاية» لابن الأثير : «القدر : عبارة عما قضاه الله ، وحكم به من الأمور» . وفي «الكشاف» في تفسير قوله تعالى : ﴿ **إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ** ﴾[القمر :٤٩] : القدر والقدر : التقدير ، وقرئ بهما ﴿ **إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ** ﴾ مقدراً محكماً مرتباً ، على حسب ما اقتضته الحكمة ، أو مقدراً مكتوباً في اللوح معلوماً قبل كونه ، وقد علمنا حاله وزمانه» انتهى .

ولفظ البيضاوي : «إن كل شيء خلقناه مقدراً مرتباً على مقتضي الحكمة ، أو مقدراً مكتوباً في اللوح قبل وقوعه» انتهي[٢] .

ويلاحظ على تعريف الصنعاني للقدر ، أنه قد اقتصر فيه على نقل أقوال أئمة أهل اللغة ، وأئمة أهل التفسير من المعتزلة ، والأشاعرة دون أن يدلي في ذلك بتعريف خاص به .

---

(١) انظر : د . عمر الأشقر : القضاء والقدر ، ص٢٦ .

(٢) الصنعاني : الأنفاس الرحمانية في أبحاث الإفاضة المدنية ، ص٢٤ ، ٢٥ .

التعريف بالقضاء :

القضاء : هو الحُكْم والصنع ، والحَكَم ، والبيان . وأصله القطع والفصل ، وقضاء الشيء ، وإحكامه ، وإمضاؤه والفراغ منه ، فيكون بمعنى الخلق (١) .

ثانياً : العلاقة بين القضاء والقدر :

١- قيل : القدر : هو التقدير ، والقضاء : هو الخلق ؛ كما في قوله تعالى : ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾[فصلت : ١٢] . أي خلقهن .

فالقضاء والقدر أمران متلازمان ، لا ينفك أحدهما عن الآخر ؛ لأن أحدهما بمنزلة الأساس ؛ وهو القدر ، والآخر بمنزلة البناء ؛ وهو القضاء ، فمن رام الفصل بينهما ، فقد رام هدم البناء ونقضه (٢) .

٢- وقيل العكس : فالقضاء هو العلم السابق ، الذي حكم الله به في الأزل ، والقدر هو وقوع الخلق على وزن الأمر المقتضي السابق ، وفي ذلك يقول ابن حجر العسقلاني : «وقالوا - أي العلماء - : القضاء هو الحكم الإجمالي في الأزل ، والقدر جزئيات ذلك الحكم وتفاصيله»(٣) .

٣- وقيل : إذا اجتمعا افترقا ؛ بحيث يصبح لكل واحد منهما مدلول بحسب ما مر في القولين السابقين ، وإذا افترقا اجتمعا ، بحيث إذا أفرد أحدهما ، دخل فيه الآخر(٤) .

---

(١) انظر : لسان العرب (١٥/ ١٨٦) ، ومقاييس اللغة (٥/ ٩٩) ، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ، ص٤٤١-٤٤٢ .

(٢) انظر : ابن الأثير : النهاية في غريب الحديث (٤/ ٧٨) ، ولسان العرب : (١٥/ ١٨٦) .

(٣) فتح الباري : (١١/ ٤٨٦) .

(٤) انظر : الدرر السنية والأجوبة النجدية(١/ ٥١٢- ٥١٣) . وانظر : محمد بن إبراهيم الحمد : الإيمان بالقضاء والقدر ، ص٢٩ .

وأما الصنعاني فذكر أن لفظ القضاء والقدر لفظان مشتركان بين معاني لا حاجة إلى سردها كما يصنع أهل الكلام ؛ إذ المراد منها هنا ما كان بمعنى العلم والكتابة ، وذكر ما عداها ربما يشوش بتحرير محل النزاع ، وهو مبحث لغوي صرف . ولا خلاف بين أهل القبلة في إثباتهما بذلك المعنى ، كما صرح بذلك الفريقان المعتزلي والأشعري(١) .

ثالثاً : الإيمان بالقدر من أصول الإيمان :

يعد الإيمان بالقدر أحد أركان العقيدة الإسلامية ، وهو الركن السادس للإيمان ، كما جاء في حديث جبريل ، وهذا الركن من الإيمان داخل في الإيمان بربوبية الله تعالى على خلقه ؛ إذ إن من آمن بأن الله هو الخالق ، والرازق ، والمدبر ، والمتصرف في شؤون خلقه كلها ، فهو مؤمن بالقضاء والقدر ، وعلى هذا فلا يتم توحيد الربوبية إلا بإثبات القدر (٢) .

وعلى هذا ، فقد ذكر الصنعاني أن كون الحوادث بقضاء الله وقدره قول أكثر أهل الملل ، قد ثبتت الأحاديث النبوية وتواترت بوجوب الإيمان بالقدر ، وصرح به الكتاب العزيز في نحو مائة آية من كتاب الله (٣) .

ومن هذه الآيات والأحاديث التي أو ردها الصنعاني قوله تعالى : ﴿ **إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ** ﴾[القمر : ٤٩] ، وقوله تعالى : ﴿**وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُ بِمِقْدَارٍ**﴾[الرعد : ٨] .

---

(١) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ٣٤٩ .

(٢) انظر : تيسير العزيز الحميد ، ص ٦٨٥ .

(٣) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ٣٤٩ .

وحديث عبادة بن الصامت أنه قال لابنه عند الموت : «إنك لن تجد طعم حقيقة الإيمان حتى تعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك ، وما أخطأك لم يكن ليصيبك . قال : سمعت رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- يقول : «**إن أول ما خلق الله القلم ، فقال له : اكتب . قال وماأكتب ؟ فقال : اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة**» يا بني إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : «**من مات على غير هذا فليس مني**»(١) .

وما ذكره الصنعاني من تقرير القدر والنص على وجوب الإيمان به ، قد أجمع عليه أهل العلم من علماء أهل السنة ، وفي ذلك يقول النووي : «وتظاهرت الأدلة القطعيات من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة وأهل الحل والعقد من السلف والخلف على إثبات قدر الله سبحانه وتعالى»(٢) .

رابعاً : حكم الخوض في القدر :

ذكر الصنعاني أنه وردت أحاديث في النهي عن الخوض في القدر ومن ذلك ما أخرجه الترمذي عن أبي هريرة قال : خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نتنازع في القدر ، فغضب حتى احمر وجهه ، حتى كأنه فقىء في وجنتيه حب الرمان ، فقال : «**ألهذا أرسلت إليكم؟ ! ما أهلك من كان قبلكم حتى تنازعوا في هذا الأمر ، عزمت عليكم لا تنازعوا فيه**» (٣) .

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٤/ ٤٥٧-٤٥٨) ، رقم (٢١٥٥) ، والترمذي في سننه (٥/ ٤٢٤) رقم (٣٣١٩) ، وأحمد في مسنده (٥/ ٣١٧) ، والآجري في الشريعة ، ص ١٧٧ .

(٢) شرح النووي على مسلم (٢/ ١٥٥) .

(٣) أخرجه الترمذي في سننه (٤/ ٤٤٣) رقم (٢١٣٣) وقال : هذا حديث غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث صالح المري ، وصالح المري له غرائب ينفرد بها ، لا يتابع عليها .

ونقل عن ابن الوزير : أن الذي عُـرف أحـاديث النهي عن الخـوض في القـدر عشرة ، ليس منها شيء متفق على صحته ، ولا أخرج البخاري ولا مسلم منها شيئاً . ثم إنها إن صحت ، فالمراد التحذير من مجاراة المبتدعة ، والمراد بغير علم على وجه يؤدى إلى إثارة الشر والشك . وليس المراد النهي عن الخوض فيه على جهة التعليم والتعرف لما جاءت به الشريعة ، ثم الإيمان به بعد معرفته على الوجه المشروع ، فقد تواتر أن أصحاب رسول الله ﷺ قد سألوا عنه النبي ﷺ وخاضوا في معرفته ، وفي وجوب الإيمان به ، فلم يزجرهم عن ذلك القدر ، وإنما قال : «**عزمت عليكم لا تنازعوا فيه**»[1] . ثم بين الصنعاني أن هذا هو الذي دفعه إلى التكلم في القدر ، على وجه التعريف بحقيقته ، وبيان وجوب الإيمان به ، وتنزيه من رمى بنفيه[2] .

وما نقله الصنعاني عن ابن الوزير وارتضاه ، هو الرأي الصواب في هذه المسألة ؛ وذلك لأن النهي الوارد منصب على الأمور الآتية :

١- الخوض في القدر بالباطل ، وبلا علم ولا دليل .

٢- الاعتماد في معرفة القدر على العقل البشري القاصر ، بعيداً عن هدى الكتاب والسنة ؛ وذلك أن العقل البشري لا يستقل بمعرفة ذلك على وجه التفصيل[3] .

٣- عدم التسليم والإذعان لله تعالى في قدره ؛ حيث إن القدر غيب ، والغيب مبناه على التسليم .

٤- البحث عن الجانب الخفي في القدر ، الذي هو سر الله في خلقه ، والذي لم

(١) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ٣٥٢ .

(٢) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(٣) انظر : ابن بطة العكبري : الإبانة الكبرى (١/ ٤٢١-٤٢٢) .

يطلع عليه ملك مقرب ، ولا نبي مرسل ، وذلك مما تتقاصر العقول عن فهمه ومعرفته [١] .

٥- الأسئلة الاعتراضية التي لا ينبغي أن يسأل عنها ، كمن يقول متعنتاً : لماذا هدى الله فلاناً ، وأضل فلاناً؟ ولماذا كلف الله الإنسان من بين سائر المخلوقات؟ ولماذا أغنى الله فلاناً ، وأفقر فلاناً؟ . . . إلخ .

فمن سأل متعنتاً غير متفقه ولا متعلم ، فهو الذي لا يحل قليل سؤاله ولا كثيره ، وأما من سأل مستفهماً ، فلا بأس به ؛ فشفاء العي السؤال[٢] .

٦- التنازع في القدر ، الذي يؤدى إلى اختلاف الناس فيه ، وافتراقهم في شأنه ، فهذا مما نهينا عنه . ويتبين من هذا أن النهي عن الحديث في القدر ليس على إطلاقه ، وإنما النهي إنما كان عن الأمور الآنفة الذكر . أما البحث فيما يستطيع العقل البشري أن يجول فيه ، ويفهمه من منطلق النصوص ؛ كالبحث في مراتب القدر ، وأقسام التقدير ، وخلق أفعال العباد . . . إلخ ، فهذا ميسر واضح ، لا يمنع من البحث فيه [٣] .

خامساً : أركان الإيمان بالقدر :

الإيمان بالقدر يقوم على أربعة أركان من أقر بها جميعاً ، فإن إيمانه بالقدر يكون مكتملاً ، ومن انتقص واحداً منها أو أكثر ، فقد اختل إيمانه بالقدر ، وهذه الأركان الأربعة هي :

---

(١) انظر : صديق حسن : الدين الخالص (٣/ ١٧١) .

(٢) انظر : الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة ، لابن قتيبة ، ص ٣٥ ، وشرح السنة ، للبربهاري ، ص ٣٦ ، وشرح الطحاوية ، ص ٢٦٢ .

(٣) انظر : محمد الحمد : الإيمان بالقضاء والقدر ، ص ٢١ ، ٢٢ .

الركن الأول : الإيمان بعلم الله الشامل المحيط :

فالله سبحانه قد أحاط بكل شيء علماً ، وهو عالم الغيب والشهادة ، لا يعزب عن علمه شيء فالواجب على العبد أن يؤمن بأن الله - تعالى - قد علم ما الخلق عاملون ، بعلم القديم ، الذي هو موصوف به أزلاً ، وعلم جميع أحوالهم من الطاعات والمعاصي والأرزاق والآجال والسعادة والشقاوة (١) .

والأدلة الدالة على هذا الأمر كثيرة جداً منها ، قوله تعالى : ﴿ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾[الحشر : ٢٢] ، وقوله : ﴿لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾[الطلاق : ١٢] .

وكان علماء أهل السنة والجماعة إذا أرادوا أن يحاجوا القدرية احتجوا عليهم بالعلم ، فإن أنكروه كفروا ، وإن أثبتوه خصموا وفي ذلك يقول عمر بن عبد العزيز : «من أقر بالعلم ، فقد خصم» (٢) .

وقيل له : إن غيلان يقول في القدر كذا وكذا ، فمر به ، فقال : أخبرني عن العلم ، فقال : سبحان الله ! فقد علم الله كل نفس ما هي عاملة ، وإلى ماهي صائرة ، فقال عمر : والذي نفسي بيده ، لو قلت غير هذا ، لضربت عنقك ، اذهب الآن فاجهد جهدك (٣) .

الركن الثاني : الإيمان بكتابة الله في اللوح المحفوظ لكل ما هو كائن إلى يوم القيامة : فيجب الإيمان بأن الله - تعالى - قد كتب في اللوح المحفوظ مقادير الخلق

---

(١) انظر : مجموع الفتاوى (٣/ ١٤٨) ، ومعارج القبول (٢/ ٣٢٨) .

(٢) انظر : الدارمي : الرد على الجهمية ، ص ١١٨-١١٩ ، رقم (٢٤٤) .

(٣) انظر : عبد الله بن أحمد : السنة (٢/ ٣٨٦) رقم (٨٣٨) .

قبل أن يخلقهم ، فدخل في ذلك أعمال المكلفين ومصيرهم [(١)] .

والأدلة على ذلك كثيرة ؛ فمن الكتاب قوله تعالى : ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾[الأنعام : ٣٨] ، وقوله : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾[الحج : ٧٠] .

ومن السنة : قوله ﷺ : «**أول ما خلق الله القلم ، فقال له : اكتب قال : وما أكتب؟ قال : اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة**» [(٢)] . وعن عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «**كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة**» [(٣)] .

الركن الثالث : الإيمان بمشيئة الله الشاملة وقدرته النافذة :

فلا بد للعبد أن يؤمن بمشيئة الله الشاملة ؛ وقدرته النافذة ، فما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن ، وأنه لا حركة ولا سكون في السموات ولا في الأرض إلا بمشيئته ، فلا يكون في ملكه إلا مايريد .

والأدلة على ذلك كثيرة ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾[التكوير : ٢٩] ، وقوله : ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾[الأنعام : ١١٢] ، وقوله : ﴿مَن يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[الأنعام : ٣٩] .

ومشيئة الله النافذة وقدرته الشاملة يجتمعان فيما كان وما سيكون ، ويفترقان

---

(١) انظر : مجموع الفتاوى (٣/ ١٤٨) ، ومعارج القبول (٢/ ٣٣٢) .

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١/ ٥٠) ، رقم (١٠٨) ، وصححه الألباني .

(٣) أخرجه مسلم ، كتاب القدر ، باب : حجاج آدم وموسى عليهما السلام ، رقم (٢٦٥٣) .

فيما لم يكن ، ولا هو كائن ؛ فما شاء الله - تعالى - كونه ، فهو كائن بقدرته لا محالة ، وما لم يشأ الله تعالى إياه ، لم يكن ؛ لعدم مشيئة الله تعالى ، ليس لعدم قدرته عليه ، قال تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾[البقرة : ٢٥٣] ، وقال : ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ﴾[الأنعام : ٣٥] .

الركن الرابع : الإيمان بأن الله خالق كل شيء :

قررت النصوص أن الله خالق كل شيء ، فهو الذي خلق الخلق وكونهم وأوجدهم ، فهو الخالق ، وما سواه مربوب مخلوق ، قال تعالى : ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾[الزمر : ٦٢] ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾[الحجر : ٨٦] ، وقال تعالى : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ [الأنعام : ١](١) .

هذا ، وقد أشار الصنعاني إلى أركان الإيمان بالقدر هذه ؛ حيث ذكر أن القدر يراد به تقدير الله سبحانه ما سيفعله هو ، وما سيفعله المخلوقون على مقتضى علمه - تعالى - بتلك الواقعات عند حضور وقتها ، فلها وقت تقدير وكتاب سابق ، ووقت وقوع لاحق ، والعلم سابق لذلك كله ، كما ترجم البخاري : «باب جفوف القلم على علم الله تعالى» ، بل في الحديث النبوي ذلك صريحاً ؛ حيث قال ﷺ : «**إن الله خلق خلقه في ظلمة ، فألقى عليهم من نوره ، فمن أصابه ذلك ، اهتدى ، ومن أخطأ ، ضل**»(٢) ؛ فلذلك أقول : جف القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة ، فتقديره -

---

(١) انظر : د . عمر الأشقر : القضاء والقدر ، ص٣٥ ، ٣٦ .

(٢) أخرجه الترمذي في سننه (٥/ ٢٦) رقم (٢٦٤٢) ، وقال : هذا حديث حسن ، والحاكم في المستدرك (٣٠١١) ، وصححه ، والطبراني في مجمع الزوائد (٧/ ١٩٣-١٩٤) ، وأحمد في مسنده (٢/ ١٧٦ ، ١٩٧) .

تعالى - وكتبه مطابق لعلمه الأزلي ، وعلمه- تعالى - تابع للمعلوم ، فلا ريب أن العلم الأزلي المتعلق بوقوع الفعل متقدم في الوجود قطعاً ، والوقوع متأخر قطعاً لحدوثه ، والكتب والتقدير متوسطان ، لكن لا يخالفان العلم قطعاً واتفاقاً بين العلمين ، ورتبة العلم التبعية ؛ لأنه متعلق بالكسب ، فهو متقدم زماناً لتقدمه ، متأخر رتبة ، كما هو شأن كل متعلق مع متعلقه ، فالكتب والتقدير تابعان للعلم التابع للوقوع ، وهذا في فعل المخلوق واضح وضوح الشمس(١) .

وأما في فعل الرب - تعالى - فههنا زيادة ؛ هي اختيار ذلك الوقوع ؛ مثاله : أرسل محمداً ﷺ في وقته المعلوم ، وقد علم ذلك في الأزل ، وقدره وكتبه في اللوح المحفوظ قبل خلق السموات والأرض ، ويحتمل من حيث الإمكان أن الاختيار متصل بالوقوع أو متقدم بأي زمان من الأزمان المحققة أو المقدرة ، فيما بين وقوع إرسال محمد - ﷺ - وبين الأزل ، وإنما المتبع وقوعه في الأزل ؛ لأن الاختيار يحصل بعد أن لم يكن (٢) .

سادساً : المسائل المتعلقة بالقدر :

وهذه المسائل منها ما للخلاف فيه تأثير على مسألة القدر ، حسب مذهب كل طائفة ، ومنها ما له علاقة قوية بالقدر ، أو هي أثر من آثار الخلاف فيه ، وأهم هذه المسائل :

---

(١) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ٣٥٣ ، ٣٥٤ .

(٢) انظر : نفس المصدر ، ص ٣٥٤ .

(أ) تعليل أفعال الله وإثبات الحكمة فيها :

نقل الصنعاني في تعريف الحكمة عدة أقوال ، وهي : الحكمة هي العلم بأفضل الأفعال ، والعمل بمقتضى ذلك ، أو : الحكمة عبارة عن معرفة أفضل الأشياء بأفضل العلوم ، أو : الحكمة - بالكسر - العدل والعلم والحكم والنبوة والقرآن والإنجيل . أو : هي إثبات داع راجح إلى جميع ما فعله الله وأراده ؛ كالعلم بأن الصدق أولى من الكذب ، والإحسان أولى من الإساءة ، ومقابل الحكمة العبث ، وهو الفعل لا لداعٍ راجح أو لداع مرجوح ، أو بعبارة أخرى : هو اختيار المرجوح أو المساوي . ثم وصف هذه العبارة الأخيرة بأنها أمتن (١) .

وقد وقع الخلاف في هذه المسألة على أقوالٍ :

أحدها : قول من نفى الحكمة وأنكر التعليل ، وهؤلاء ، يقولون : إن الله -تعالى - خلق المخلوقات ، وأمر المأمورات ، لا لعلة ولا لداع ولا باعث ، بل فعل ذلك لمحض المشيئة ، وصرف الإرادة ، وهذا مذهب الجهمية والأشاعرة ، وهو قول ابن حزم وأمثاله(٢) .

والثاني : إن الله -تعالى - فعل المفعلات ، وخلق المخلوقات ، وأمر بالمأمورات ؛ لحكمة محمودة ، ولكن هذه الحكمة مخلوقة ، منفصلة عنه ، ولا ترجع إليه ، وهذا قول المعتزلة ومن وافقهم (٣) .

---

(١) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ١٤٠-١٤١ .

(٢) انظر : الجويني : الإرشاد ص ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، الشهرستاني : نهاية الأقدام ، ص ٢٩٧ ، الرازي : محصل أفكار المتقدمين ص ٢٠٥ ، ابن حزم : الفصل (٣/ ١٧٤) .

(٣) انظر : عبد الجبار الهمذاني : المغني في أبواب التوحيد والعدل (٦/ ٤٨ ، ١١/ ٩٢-٩٣) .

والثالث : قول من يثبت حكمة وغاية قائمة بذاته تعالى ، ولكن بجعلها قديمة غير مقارنة للمفعول .

والرابع : إن الله فعل المفعولات وأمر بالمأمورات لحكمة محمودة ، وهذه الحكمة تعود إلى الرب تعالى ، ولكن بحسب علمه ، والله تعالى خلق الخلق ؛ ليحمدوه ويثنوا عليه ويمجدوه ، فهذه حكمة مقصودة واقعة ، بخلاف قول المعتزلة ، فإنهم أثبتوا حكمة هي نفع العباد . وهذا قول الكرامية الذين يقولون : من وجد منه ذلك ، فهو مخلوق له وهم المؤمنون ، ومن لم يوجد منه ذلك فليس مخلوقاً له (١) .

والخامس : قول أهل السنة وجمهور السلف ، وهو أن لله حكمة في كل ما خلق ، والحكمة تتضمن شيئين :

(أ) حكمة تعود إليه تعالى ، يحبها ويرضاها .

(ب) حكمة تعود إلى عباده ، هي نعمة عليهم ، يفرحون بها ، ويلتذون بها ، وهذا يكون في المأمورات وفي المخلوقات (٢) .

هذه خلاصة الأقوال في هذه المسألة ، ويلاحظ أنها تنتهي إلى قولين :

أحدهما : نفاة الحكمة ، وهو قول الأشاعرة من وافقهم .

والثاني : قول الجمهور الذي يثبتون الحكمة . هؤلاء على أقوال : أشهرها : قول المعتزلة الذين يثبتون حكمة تعود إلى العباد ولا تعود إلى الرب ، وقول جمهور السلف ، الذين يثبتون حكمة تعود إلى الرب تعالى (٣) .

---

(١) انظر : مجموع الفتاوى (٨/ ٣٩) .

(٢) انظر : نفس المصدر (٨/ ٣٥-٣٦) .

(٣) انظر : درء التعارض (٨/ ٥٤) ، ومنهاج السنة (١/ ٩٤-٩٥) ، ومجموع الفتاوى (٨/ ٨٣-٩٣) .

وقد سلك الصنعاني مسلك الجمهور ، وهو إثبات الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى ، واستدل على ذلك بأن الله تعالى وصف نفسه بأنه حكيم ، وبأنه أحكم الحاكمين ، ووصفه بذلك رسله ، قال عيسى : ﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[المائدة : ١١٨] ، وقال نوح : ﴿ وَأَنتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ﴾[هود : ٤٥] ، وعلل سبحانه وتعالى أفعاله في كتابه العزيز في قدر ألف آية : تارة بحرف العلة ، وتارة بتعليق الحكم على الوصف المناسب للعلية . وحكى تعالى عن ملائكته السؤال عن وجه الحكمة في وجه خلق آدم ، وقرر ذلك وأجاب بما يفيد إثبات الحكمة ، فقال ﴿أَعْلَمُ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾[البقرة : ٣٠] ، ولم يقل أفعل ما لا حكمة فيه ، ولا باعث عليه ، وحكى ما دار بين موسى والخضر من الكلام المنادى على اشتمال أفعاله على المصالح والغايات ، ولولا اعتقادهم لذلك ما سأل موسى ، ولا أجابه الخضر [١] .

واستدل الصنعاني أيضاً على إثبات الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى ، بمسلك الصحابة والتابعين ؛ حيث إنه ذكر أن الصحابة الذين أنزل القرآن بلغتهم وتلى عليهم ، ما زالوا على الفطرة مذعنين لذلك ، قانعين بما علموا من وجوه الحكمة ، حتى مضوا لسبيلهم ، ولم يتأولوا لاسمه الحكيم ، ولا تأولوا ما في كتابه الكريم من الأدلة على ذلك ، وذلك معلوم بالضرورة ، وكذلك من بعدهم من التابعين ، ولم يزالوا مظهرين مثبتين لوجوه الحكم في الأفعال ، ملحقين بها ما يستنبطونه من الأحكام ما يفتقر إلى إلحاقه بالأحكام الشرعيات المنصوص عليها ، كما كان يفعل

---

(١) انظر : الصنعاني :إيقاظ الفكرة ، ص ١٤١ .

ذلك الصحابة ، ومن تأمل اجتهادات الصحابة من بعدهم ، وجد أكثرها متفرعاً على تعليل أفعاله تعالى[١] .

واستدل الصنعاني على ذلك - أيضاً - بدليل الفطرة ؛ حيث إنه ذكر أن فطرة كل من لم تغير فطرته المذاهب والعصبية ، تقتضي أنه لا يفعل أحد له إدراك وعقل فعلاً ، ولا يقول قولاً ، إلا له حامل عليه ، وباعث وغرض وحكمة . وفي الفطرة أن يقال لكل من صنع شيئاً : لم فعلت هذا؟ طلباً لمعرفة الباعث فالكفار لما قال لهم الخليل عليه السلام : ﴿**مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عَابِدِينَ**﴾[الأنبياء : ٥٣] فأخبروه أن الباعث على العكوف عليها متابعة الآباء ، وكذلك لما قال : ﴿**هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ**﴾[الشعراء : ٧٢] إلى أن قالوا : ﴿**قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا**﴾[الشعراء : ٧٤] . . إلخ ، فكل فاعل فعلاً ، أو قائل قولاً ، فإنه لا يفعله إلا لباعث فطرة فطر الله عليها عباده ، والله أولى بكل كمال ، وهذا الباعث هو الحكمة[٢] .

وقد أولى الصنعاني هذه المسائل عناية كبيرة ، وأعطاها أهمية خاصة ، نظراً لأثرها الكبير على خلاف الطوائف من الأشاعرة والمعتزلة وغيرهم في القدر ، فقد وصف هذه المسألة بأنها من أمهات المسائل ، ومن المفرد الذي يأتي بجمع ، وبأنها قطب تدور عليه رحى الشريعة ، ومن ثم فقد توسع في إيراد مذهب كل من المعتزلة والأشاعرة ، وأدلتهم ، والرد عليهم ، وأطال النفس في ذلك[٣] .

---

(١) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ١٤١-١٤٢ .

(٢) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ١٤٣-١٤٤ .

(٣) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ١٤٣-٢٠٢ .

(ب) هل الإرادة تقتضي المحبة أم لا :

تتصل هذه المسألة اتصالاً وثيقاً بالمسألة السابقة - مسألة تعليل أفعال الله - لأن الذي حدا بالأشاعرة إلى أن ينكروا التعليل ما توهموه من وجود تعارض بين الأمر والقدر ، وكيف يريد الله أمراً إرادة كونية كالكفر والمعاصي ، ثم هو لا يحبها ولا يرضاها ولا يريدها ديناً؟ فرأوا أن الخروج من هذا المأزق يكون بإنكار الحكمة والتعليل في أفعال الله وأوامره .

وقد وقع الخلاف في هذه المسألة على قولين :

أحدهما : أن الإرادة تستلزم الرضى ، وهذا قول المعتزلة ، والجهمية وأغلب الأشاعرة[1] . وقد اختلف هؤلاء فيما بينهم على قولين .

(أ) فالمعتزلة قالوا : قد علم بالدليل أن الله يحب الإيمان والعمل الصالح ، ولا يحب الفساد ، ولا يرضى لعباده الكفر ، ويكره الكفر والفسوق والعصيان ، ولما كان هذا ثابتاً لزم أن تكون المعاصي ليست مقدرة له ولا مقضية ، فهي خارجة عن مشيئته وخلقه . ولما كنا مأمورين بالرضى بالقضاء ، ومأمورين بسخط هذه الأفعال وبغضبها وكراهتها ؛ فإذن يجب أن لا تكون واقعة بقضاء الله وقدره ، فأنكروا لذلك مرتبة المشيئة والخلق[2] .

(ب) والأشاعرة ومن معهم قالوا : قد ثبت بالكتاب والسنة والإجماع أن الله خالق كل شيء وربه ومليكه ، وماشاء كان ومالم يشأ لم يكن ، ولما ثبت عندهم أن

---

(١) انظر : القاضي عبد الجبار : المغني في أبواب التوحيد والعدل : (ج٦ - قسم ٢ - ص٥١-٦٥) ، والباقلاني : الإنصاف ، ص٤٤-٤٥ ، والمكلاتي : لباب العقول : ص ٢٨٨ .

(٢) انظر : ابن تيمية : الاحتجاج بالقدر ، ص ٦٦-٦٧ .

المشيئة والإرادة والمحبة والرضى كلها بمعنى واحد - قالوا : فالمعاصي والكفر كلها محبوبة لله ؛ لأن الله شاءها وخلقها [١] .

وهكذا انتهى الأمر بهاتين الطائفتين إلى قولين باطلين : إما إخراج بعض المقدورات أن تكون مقدرة ومرادة لله كما فعل المعتزلة ، وإما بالقول بأن الله يحب الكفر والمعاصي ، كما فعلت الأشعرية ، الذين خالفوا نصوص الكتاب والسنة[٢] .

القول الثاني : هو قول الصنعاني وعامة أهل السنة المثبتين للقدر ، وهو أن الإرادة لا تستلزم الرضا والمحبة ، بل بينهما فرق [٣] .

فقد استدل الصنعاني بكلام ابن تيمية على أن الإرادة في كتاب الله نوعان : **أحدهما** : إرادة تتعلق بالأمر ، **والثانية** : إرادة تتعلق بالخلق ، فالإرادة المتعلقة بالأمر : أن يريد من العبد فعل ما أمره به ، وأما إرادة الخلق : فإن يريد ما يفعله هو ، فإرادة الأمر هي المتضمنة للمحبة والرضا ، وهي الإرادة الشرعية ، والثانية المتعلقة بالخلق ، وهي المشيئة ، وهي الإرادة الكونية القدرية [٤] .

واستشهد على النوع الأول بقوله تعالى : ﴿ **يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ** ﴾[البقرة : ١٨٥] ، وقوله : ﴿**يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ**﴾[النساء : ٢٦] ، وبقول المسلمين لمن يفعل القبيح : هذا يفعل ما لا يريده

---

(١) انظر : الاحتجاج القدر ، ص ٦٧ ، ومدارج السالكين (١/ ٢٢٨ ، ٢٥١) .

(٢) انظر : منهاج السنة (١/ ٣٥٨-٣٥٩) ، ومجموع الفتاوى (٦/ ١١٥-١١٦) ، وانظر : د . المحمود : موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/ ١٣١٦-١٣١٧) .

(٣) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ٣٢٠-٣٢٦ .

(٤) انظر : الصنعاني : الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية ، ص ٨٦ ، ٨٧ .

الله ، واستشهد على النوع الثاني بقوله تعالى : ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾[الأنعام : ١٢٥] ، وقوله تعالى : ﴿ إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ﴾[هود : ٣٤] ، وبقول المسلمين : ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن(١) .

وعلى هذا فالكفر والفسوق والعصيان ليس مراداً لله بالمعنى الأول ، والطاعة موافقة لتلك الإرادة ، وموافقة للأمر المستلزم لتلك الإرادة ، فأما موافقة مجرد النوع الثاني ، فلا يكون به مطيعاً . فالطاعات يريدها من العباد بالإرادة المتضمنة لمحبته لها ورضاه بها ، إذا وقعت ، وإن لم يفعلها ، والمعاصي يبغضها ويمقتها ويكره من العباد أن يفعلوها ، وإن أراد أن يخلقها هو بحكمة اقتضت ذلك بها ، ولا يلزم إذا كرهها للعبد ، لكونها تضر العبد أن يكره أن يخلقها هو ، لما له فيها من الحكمة ؛ فإن الفعل قد يحسن من أحد المخلوقين ، ويقبح من الآخر ؛ لاختلاف حال الفاعلين ، فكيف يلزم أنه ما قبح من العبد قبح من الرب؟ مع أنه لا شبه للمخلوق إلى الخالق ، وإذا كان المخلوق قد لا يريد ما لا يحبه ؛ كشرب الدواء الذي يبغضه ، ويحب ما لا يريده ؛ كمحبة المريض الطعام الذي يضره ، فقد تحقق ثبوت أحدهما دون الآخر ، وأن أحدهما ليس بمستلزم للآخر في المخلوق ، فكيف لا يمكن ثبوت أحدهما دون الآخر في الخالق(٢) .

وبهذا التفصيل الذي دلت عليه النصوص ، يتبيّن رجحان ما ذهب إليه الصنعاني وارتضاه في هذه المسألة .

---

(١) انظر : نفس المصدر ، ص ٨٧ .

(٢) انظر : الصنعاني : الأنفاس الرحمانية اليمنية ، ص ٨٧ ، ٨٨ .

(ج) التحسين والتقبيح :

يرى الصنعاني أن القول بالتحسين والتقبيح العقلي قد صح القول به عن طوائف المسلمين ، بل وغيرهم ، وأن القول بخلافهما قول مرذول مردود ، لزم منه نفي حكمة الله من أفعاله وأقواله وغير ذلك من قبائح نفي القول بهما[١] .

والمشهور في هذه المسألة أن ثمة خلافاً كبيراً بين المعتزلة ومن تبعهم ، والأشاعرة ومن تبعهم ، ويتمثل هذا الخلاف فيما يلي :

١- أن الحسن والقبح صفتان ذاتيتان في الأشياء ، والحاكم بالحسن والقبح هو العقل ، والفعل حسن أو قبيح إما لذاته ، وإما لصفة من صفاته لازمة له ، وإما لوجوه واعتبارات أخرى ، والشرع كاشف ومبين لتلك الصفات فقط . وهذا مذهب المعتزلة ، والكرامية ، ومن قال بقولهم من الرافضة والزيدية وغيرهم [٢] .

٢- إنه لا يجب على الله شيء من قبل العقل ، ولا يجب على العباد قبل ورود السمع ، فالعقل لا يدل على حسن شيء ، ولا على قبحه قبل ورود الشرع وإنما يتلقى التحسين والتقبيح من موارد الشرع وموجب السمع . قالوا : ولو عكس الشرع ، فحسن ما قبحه ، وقبح ما حسنه لم يكن ممتنعاً . وهذا قول الأشاعرة ومن وافقهم[٣] .

هذا هو المشهور في هذه المسألة ، أما الصنعاني فذكر أنه حقق المسألة ، فخرج منها

---

(١) انظر : الصنعاني : الأنفاس الرحمانية اليمنية ، ص ٧٤ .

(٢) انظر : القاضي عبد الجبار : المغني (جـ٦ - القسم الأول - ص ٢٦-٣٤ ، ٥٩-٦٠) ، وأبو الحسين البصري : المعتمد في أصول الفقه (١/ ٣٦٣) ، العقل عند المعتزلة ص ٩٨-١٠٠ ، والمعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية ، ص١٣٧ .

(٣) انظر : الإرشاد ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، والمحصل ، للرازي ، ص ٢٠٢ ، وشرح المواقف (٨/ ١٨١-١٨٢) .

بأن الطائفتين من الأشعرية والمعتزلة متفقون على إثبات التحسين والتقبيح العقلي بلا ريب ، وذكر أنه قال هذا عن تحقيق ، لا رجماً بالغيب ، وبين هذا بأن الأشعرية أثبتت القول بإدراك العقل للحسن العقلي بمعنى صفة الكمال ، وللقبح العقلي بمعنى صفة النقص ، قالوا بحسن العلم وقبح الجهل ، وبمعنى منافرة الطبع وملاءمته ؛ كحسن الحلو وقبح المر .

وذكر أن هذا مصرح به في جميع كتب الأشعرية من «مختصر المنتهى» ، و«جمع الجوامع» وغيرهما من كتبهم الكلامية والأصولية الفقهية (١) .

وبين الصنعاني أن ثبوت هذا بالعقل لاريب فيه في الجاهلية والإسلام ، وأن صفة الكمال هي التي تقضي عقول العقلاء بمدح من تحلى بها ، وصفة النقص هي التي تقضي عقولهم بذم من اتصف بها ، وهذا القدر متفق عليه في الجاهلية والإسلام ، وبصفة الكمال ملئت أشعار العرب ومن بعدهم بمدح من اتصف بها ، وملئت أشعارهم بالذم والهجو لمن اتصف بصفات النقص . وهذا لا خلاف فيه بين الأشعرية والمعتزلة ، بل ولا بين الفرق الإسلامية والكفرية (٢) .

كما ذكر الصنعاني أن الأشعرية أذاعت للحسن والقبح معنى ثالثاً ، وهو أن الحسن والقبح بمعنى ترتب المدح والذم عاجلاً ، والثواب والعقاب آجلاً ؛ كحسن الطاعة وقبح المعصية ، فقالت الأشعرية : إنهما بهذا المعنى شرعي ، لا عقلي ، قالوا : وقالت المعتزلة : إنه عقلي . فهذا محل النزاع بين الفريقين ، وفيه طال الحجاج

---

(١) انظر : الصنعاني : الأنفاس الرحمانية اليمنية ، ص٧٤ .

(٢) انظر : الصنعاني : الأنفاس الرحمانية اليمنية ، ص ٧٤ ، ٧٥ .

والجدال ، والرد والاستدلال ، ودق الكلام ، وتطاول فيه من الجانبين الإلزام ، وأطال سعد الدين في «التلويح» الكلام ، وذكر ما في سائر كتب الأشعرية من أن الحسن والقبح يطلق لثلاثة معان ، وأفعال الله كلها حسنة بمعنى صفة الكمال . ثم ذكر أن عند المعتزلة لكل من الحسن والقبح تفسيرين : أحدهما : الحسن ما يحمد على فعله شرعاً أو عقلاً ، ثم ذكر التفسير الآخر . واستدل الصنعاني من كلام سعد الدين بأن تصريح المعتزلة بقيد «شرعاً» واضح في أن الحسن والقبح قسمان : عقلي : وهو معنى صفة الكمال والنقص وموافقة الطبع ومنافرته . وشرعي : وهو ما قيد بالإثابة والعقاب عاجلاً وآجلاً ، فهذا ليس عندهم إلا شرعاً ، كما أنه عند الأشعرية شرعي أيضاً والأولان عند الفريقين عقلي»(٢) .

وبهذا يكون الصنعاني قد أثبت بالتحقيق أنه لا خلاف بين المعتزلة والأشاعرة في هذه المسألة ، وهذا التحقيق قد تفرد به الصنعاني ، ولم يسبق إليه ، فهو من بنات أفكاره ، وقد ختم تحقيقه الرائع هذا بقوله : «لو أنصف النظار لم يصبحوا في كل بحث فرقاً شتى ، إن سبيل الحق معروفة ، لا عوج فيها ولا أمتا»(٢) .

(د) معنى الظلم :

القول في هذه المسألة مبني على مسألة التحسين والتقبيح ، وقد عرف الصنعاني «الظلم» بأنه : وضع الشيء في غير موضعه . وذكر أن الله سمى الشرك ظلماً ؛ لقوله : ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾[لقمان : ١٣] لأن المشرك وضع العبادة والتبتل

---

(١) انظر : الصنعاني : الأنفاس الرحمانية اليمنية ، ص ٧٥ ، ٧٦ .

(٢) انظر : نفس المصدر ، ص ٧٦ .

والتضرع في غير موضعه ؛ إذ موضعه أن يكون لله ، ففعله للوثن ؛ ولذا قال تعالى : ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[النحل : ١١٨] ، أي أنهم وضعوا أنفسهم في غير موضعها ، فوضعوها لخدمة الأنداد ، وهي مخلوقة لخدمة الرب القهار فظلموا أنفسهم (١) .

وعلى هذا فإن الصنعاني يرى أن الظلم مقدور لله ، والله منزه عنه ، وقد استدل على ذلك بأن الله تمدح بأنه لا يريد ظلماً للعالمين ، وذلك في قوله : ﴿ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَالَمِينَ﴾[آل عمران : ١٠٨] ولا سيما أن نفي الإرادة دال على القدرة على المنفى . وفي الحديث القدسي : «**يا عبادي ، إني حرمت الظلم على نفسي ، وجعلته بينكم محرماً**»(٢) . ولا يحرم الله الظلم على نفسه ويتمدح على تركه ، إلا وهو متصرف في حقه ، مقدور له ، وإلا كان كقول الإنسان مادحاً لنفسه : أنا لا أسقط السماء على الأرض ، ولا أنفخ في الصور ، ولا أبعث من في القبور . والله تعالى منزه في صفاته وأقواله عن اللغو والتمدح بأنه لا يقول المحال ، وما لا تصور منه(٣) .

وهذا الرأي الذي ارتضاه الصنعاني هو رأي أهل السنة ، الذين قالوا : الظلم وضع الشيء في غير موضعه ، وهذا معناه في اللغة ؛ يقال : من أشبه أباه فما ظلم ، ومن استرعى الذئب فقد ظلم(٤) ، وعلى هذا المعنى بنوا تعريفهم للظلم ، الذي نزه الله

---

(١) انظر : الصنعاني : الأنفاس الرحمانية ، ص ٧٢ .

(٢) قطعة من حديث قدسي مشهور ، أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة ، باب : تحريم الظلم ، رقم (٢٥٧٧) ، وأخرجه أحمد في مسنده (٥/ ١٥٤) .

(٣) انظر : الصنعاني : الأنفاس الرحمانية ، ص ٧٢ .

(٤) انظر : لسان العرب ، مادة (ظ ل م) ، وتأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ، ص ٤٦٧ .

نفسه عنه ، فقالوا : إن الله - تعالى - حكم عدل ، يضع الأشياء مواضعها ، فلا يضع شيئاً إلا في موضعه الذي يناسبه ، ولا يفرق بين متماثلين ، ولا يسوى بين مختلفين [١] .

ومن ثم فإن الظلم الذي حرمه الله على نفسه ، وتنزه عنه فعلاً وإرادة ، هو ما فسره به سلف الأمة وأئمتها ، أنه لايحمل المرء سيئات غيره ، ولا يعذب بما لم تكسب يداه ، وأنه لا ينقص من حسناته ، فلا يجازى بها أو ببعضها ، وهذا هو الظلم الذي نفى الله خوفه عن العبد بقوله : ﴿**وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلا يَخَافُ ظُلْمًا وَلا هَضْمًا**﴾[طه : ١١٢] ، فقد قال المفسرون في تفسيرها : لا يخاف أن يحمل عليه من سيئات غيره ولا ينقص من حسناته ، قيل : يظلم بأن يؤاخذ بما لم يعمل[٢] .

وما ذهب إليه الصنعاني مخالف من وجهة أخرى لما ذهب إليه الجهمية والأشاعرة ومن تابعهم الذين قالوا في تعريف الظلم : إما أنه التصرف في ملك الغير ، أو أنه مخالفة الآمر الذي تجب طاعته ، ومن ثم فقد قالوا : الظلم بالنسبة إليه غير ممكن الوجود ، بل كل ممكن إذا قدر وجوده ، فإنه عدل ، والظلم منه ممتنع غير مقدور ، وهو محال لذاته ؛ كالجمع بين الضدين ، وكون الشيء موجوداً معدوماً .

وهؤلاء يقولون : لو عذب الله المطيعين ، ونعّم العاصين ، لم يكن ظالماً ؛ لأن الظلم عندهم إنما هو التصرف في ملك الغير ، والله تعال مالك الملك ، فأي فعل فعله ولو كان تعذيب أنبيائه وملائكته ، وأهل طاعته ، وتكريم أعدائه من الكفار

---

(١) انظر : ابن تيمية : جامع الرسائل ، (١/ ١٢٤) .

(٢) انظر : زاد المسير - سورة طه ، آية : ١١٢ ، شرح الطحاوية ص ٥٠٧ ، منهاج السنة (١/ ٩٠-٩٢) ، وانظر : موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/ ١٣٢٤-١٣٢٥) .

والشياطين ، لم يكن ظالماً ؛ لأنه لم يتصرف إلا في ملكه ، وكذلك فليس هناك آمر فوقه حتى يخالفه [١] .

وما ذهب إليه الصنعاني مخالف - أيضاً - لما ذهب إليه المعتزلة ، فبالرغم من أنهم قالوا : إن الظلم مقدور لله تعالى ، ولكنه منزه عنه ، مثلما قال الصنعاني وأهل السنة ، إلا أنهم جعلوا الظلم الذي حرمه الله وتنزه عنه نظير الظلم من الآدميين بعضهم لبعض ، وشبهوه في الأفعال بما يحسن منها وما لا يحسن بعباده ، فضربوا له من أنفسهم الأمثال ، ولذلك فهم يسمون مشبهة الأفعال .

ومن ثم فقد قالوا : «إذا أمر العبد ، ولم يعنه بجميع ما يقدر عليه من وجوه الإعانة ، كان ظالماً له ، والتزموا أنه لا يقدر أن يهدي ضالاً ، كما قالوا : إنه لا يقدر أن يضل مهتدياً ، وقالوا عن هذا : إذا أمر اثنين بأمر واحد ، وخص أحدهما بإعانته على فعل المأمور ، كان ظالماً إلى أمثال ذلك من الأمور التي هي من باب الفضل والإحسان ، جعلوا تركه لها ظلماً ، وكذلك ظنوا أن التعذيب لمن كان فعله مقدوراً ظلم له ، ولم يفرقوا بين التعذيب لمن قام به سبب استحقاق ذلك ومن لم يقم» [٢] .

(هـ) أفعال العباد ومسألة الكسب :

هذه المسألة هي لب الخلاف في القدر ، ولأجلها صار الناس فيه فرقاً وأحزاباً ، وقد وصفها الصنعاني بأنها من أعظم مسائل أصول الدين ، ومن أمهات مسائل التفريق بين المسلمين [٣] ، وسيتم تناول هذه المسألة من خلال أمرين :

---

(١) انظر : منهاج السنة (١/ ٩٠ ، ٢/ ٢٣٢) ، وجامع الرسائل (١/ ١٢١-١٢٢) ، ومجموعة الرسائل المنيرية (٣/ ٢٠٧) ، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/ ١٣٢٣) .

(٢) ابن تيمية : مجموعة الرسائل المنيرية (٣/ ٢٠٦) .

(٣) انظر : الصنعاني : الأنفاس الرحمانية ، ص ٤٩ .

(أ) الاستطاعة أو القدرة ، وهل تكون قبل الفعل أو بعده .

(ب) هل هذه القدرة موجودة أو معدومة ، وهل هي مستقلة أو غير مستقلة ، وإذا كانت غير مستقلة ، هل تكون مؤثرة أو غير مؤثرة .

(١) الاستطاعة والقدرة :

الاستطاعة ، والقدرة ، والقوة ، والوسع ، والطاقة ، كلها متقاربة المعني ، وقد عرف الجرجاني الاستطاعة بأنها : «عرض يخلقه الله في الحيوان ، يفعل به الأفعال الاختيارية» [١] . وهي في عرف المتكلمين : عبارة عن صفة بها يتمكن الحيوان من الفعل والترك[٢] .

وذكر الصنعاني - نقلاً عن ابن تيمية - أن القدرة نوعان : نوع مصحح للفعل ، يمكن معها الفعل أو الترك ، وهذه هي التي يتعلق بها الأمر والنهي ، وهذه تحصل للمطيع والعاصي ، وتبقى إلى حين الفعل ، إما بنفسها عند من يقول : إن الأعراض تبقى ، وإما بمثالها عند من يقول : إن الأعراض لا تبقى ، وهذه قد تصلح للضدين ، وأمر الله عباده مشروطاً بهذه الطاقة ؛ فلذا لا يكلف الله من ليست معه هذه الطاقة ، وضدها العجز ، وهذه هي المذكورة في قول الله تعالى ﴿ **وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلاً أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ**﴾[٣] [النساء : ٢٥] .

وهذه الاستطاعة مع بقائها إلى حين الفعل ، لا تكفي في وجوب الفعل ، فلو كانت لكان التارك كالفاعل ، بل لا بد من إحداث إعانة أخرى تقارن هذه ؛ مثل

---

(١) التعريفات ، ص ١٢ .

(٢) انظر : نفس المصدر ، ونفس الصفحة .

(٣) انظر : الصنعاني : الأنفاس الرحمانية ، ص ٦٧ ، ٦٨ .

جعل الرجل مريداً ، فإن الفعل لا يتم إلا بقدرة وإرادة ، والاستطاعة المقارنة للفعل فيها الإرادة الجازمة ، بخلاف المشروطة في التكليف ؛ فإنه لا تشترط فيها الإرادة ، والله تعالى يأمر بالفعل من لا يريده ، لكن لا يأمر به من إذا أراده ، لعجز عنه ، وهذا الفرقان هو فصل الخطاب في هذا الباب ، وهكذا أمر الناس بعضهم لبعض ؛ فالإنسان يأمر عبده بما لا يريده العبد ، لكن لا يأمره بها يعجز عنه العبد ، فإذا اجتمعت الإرادة الجازمة والقوة التامة ، لزم وجود الفعل ، ولا بد أن يكون هذا المستلزم للفعل مقارناً له ، لا يكفى تقدمه عليه إن لم يقارنه ؛ فإن العلة التامة للفعل ، والعلة التامة تقارن المعلول لا تقدمه ، ولأن القدرة شرط في وجود الفعل ، والشرط في وجود الشيء لا يكون مع عدمه ، بل مع وجوده (١) .

وهذا الرأي الذي ذكره الصنعاني هو رأي أهل السنة ومحققي المتكلمين وأهل الفقه والحديث والتصوف ، فقد ميز كل هؤلاء بين نوعين من الاستطاعة :

إحداهما : استطاعة العبد بمعنى الصحة والوسع ، والتمكن سلامة الآلات ، وهي التي تكون مناط الأمر والنهي ، وهي المصححة للفعل ، فهذه لا يجب أن تقارن الفعل ، بل تكون قبله ، متقدمة عليه ، وهذه الاستطاعة المتقدمة صالحة للضدين ، ومثالها قوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾[آل عمران : ٩٧] ، فهذه الاستطاعة قبل الفعل ولو لم تكن إلا مع الفعل ، لما وجب الحج إلا على من حج ، ولما عصى أحد بترك الحج .

وهذه الاستطاعة هي مناط الأمروالنهي ، وهي التي يتكلم فيها الفقهاء ، وهي الغالبة في عرف الناس .

---

(١) انظر : الصنعاني : الأنفاس الرحمانية ، ص ٦٨ ، ٦٩ .

والثانية : الاستطاعة التي يجب معها وجود الفعل ، وهذه هي الاستطاعة المقارنة للفعل ، الموجبة له ، ومن أمثلتها قوله تعالى : ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ﴾[هود : ٢٠] ، وقوله : ﴿الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَن ذِكْرِي وَكَانُوا لا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾[الكهف : ١٠١] ، فالمراد بعدم الاستطاعة مشقة ذلك عليهم وصعوبته على نفوسهم ، فنفوسهم لا تستطيع إرادته ، وإن كانوا قادرين على فعله لو أرادوه ، وهذه حال من صده هواه أو رأيه الفاسد عن استماع كتب الله المنزلة واتباعها ، وقد أخبر أنه لا يستطيع ذلك ، وهذه الاستطاعة هي المقارنة الموجبة له ، وهي الاستطاعة الكونية التي هي مناط القضاء والقدر ، وبها يتحقق وجود الفعل[١] .

وما ذهب إليه الصنعاني مخالف من جهة أخرى لقول الجهمية ، الذي يرون أنه ليس للعبد أي استطاعة ، لا قبل الفعل ولا معه ، بل له قدرة شكلية غير مؤثرة في الفعل أصلاً ، وتسمى فعلاً له تجوزاً[٢] .

وأما قول الأشاعرة في هذه المسألة : فهو أن الاستطاعة مع الفعل ، لا يجوز أن تتقدمه ، ولا أن تتأخر عنه ، بل هي مقارنة له ، وهي من الله تعالى وما يفعله الإنسان بها ، فهو كسب له[٣] .

وأما المعتزلة فقد نفى منهم الصنعاني ما رماهم به خصومهم من القول باستقلال

---

(١) انظر : درء التعارض (١/ ٦١) ، (٩/ ٢٤١) ، ومجموع الفتاوى (٨/ ١٢٩-١٣٠ ، ٢٩٠-٢٩٢) .

(٢) الفرق بين الفرق ص ٢١١ ، والإرشاد ، ص ٢١٥ ، والملل والنحل (١/ ٨٥) ، والبحر الزخار (١/ ١٢٢) .

(٣) انظر : الإرشاد ، ص ٢١٩-٢٢٠ ، ومعالم أصول الدين للرازي ص ٨٣ .

قـدرة العـبـد عن الله ؛ وذلك حيث يقـول : «تكرر ذكـر القـول بأنـهـا تؤثر القـدرة بالاستـقـلال عند المعتـزلة ، وقـد فسروا الاستـقـلال عند المعتـزلة بأنهم يملكون النفع والضر لأنفسهم من غير استثناء ، وأنهم ينفردون بالقدرة على أعمالهم ، دون ربهم ، فيـوقعون مـا لـم يشأ الله منها ، ويشـاء الله منها مـا لـم يقع ، الذي هو معنى الاستـقلال المستلزم للغنى عن الله [١] .

وأجـاب الصنعـاني عن هذه الفرية بقـوله : «وهذا الزعم المنقول عن المعـتـزلة لم نجده في كتاب من كتبهم ، بل يقولون : العبد محتاج إلى إعانة الله وتيسيره ، وأنه خالق القـوى ، والقدر ، ولا يقول أحـد من فرق المسلمين : إنه يستغني عن الله ، ولو قال هذا القول ، لكان كفراً بواحاً ، لا اعتزالاً .

قـال سعـد الدين في «التلـويح» : والقـائلون بأن فعـل العـبـد بخلقـه وإرادته ، لا ينازعـون في توقفـه على أمـور من الله تعالى ؛ كإيجاد العـبـد وإقداره وتمكينه ، ونحـو ذلك [٢] .

كمـا دافع عنهـم الصنعاني فـيما نسب إليـهـم من القول : بأن العبد خالق لأفعاله ، وذلك حيث يقـول : « . . . ولكنه أوهـم في كـلامـه شيئين : أحدهمـا : أن المعـتـزلة تسمـي العبد خـالقاً لأفعاله ، وهـم لا يقـولون بهذا ، وهذه كـتبـهـم ناطقة بخلافه ، إنما بعض متأخـريهم أجاز ذلك لغة ، . . . وإن ما قـاله فرد أو أفراد منهـم ، فلا يـحل نسبة قول فرد من طائفة إليها . . .»[٣] .

---

(١) انظر : الصنعاني : الأنفاس الرحمانية ، ص ٧٨ .

(٢) نفس المصدر ، ونفس الصفحة .

(٣) انظر : الصنعاني : الأنفاس الرحمانية ، ص ٨٢ .

وأياً ما كان الأمر فإن ما ذهب إليه الصنعاني من التفصيل في الاستطاعة ، بجعلها نوعين : نوعاً قبل الفعل ، وهو سلامة الجوارح ، ونوعاًمعه ، وهو ما يجب به وجود الفعل ، هو الذي ينحل به الإشكال ، ويتضح الأمر .

وأما الأشاعرة فقد جعلوا الاستطاعة كلها مقارنة للفعل ، فلم يجدوا حلاً صحيحاً للاستطاعة والقدرة التي هي شرط للعمل ، والتي هي بمعنى الصحة وسلامة الآلات .

(٢) مدى قدرة العباد على أفعالهم :

وكثيراً ما يعرض الخلاف حولها باسم الأقوال في أفعال العباد ، وهي أهم قضية وقع فيها الخلاف ، وقد تعددت الآراء فيها كالتالي :

١- **رأى الجبرية وأشهر فرقهم الجهمية** : وهؤلاء يقولون : إن العباد مجبورون على أعمالهم ، لا قدرة لهم ولا إرادة ولا اختيار ، والله وحده هو خالق أفعال العباد ، وأعمالهم إنما تنسب إليهم مجازاً ، وحركتهم واختيارهم كورق الشجر ، تحركه الرياح ، وكحركة الشمس والقمر والأفلاك [(١)] .

وذكر الصنعاني أن للجبرية قولين : أحدهما : أن للعبد قدرة غير أنه لا أثر لها ألبتة ، وأفعاله كلها مخلوقة لله تعالى ، وهذا بعينه مذهب الأشعرية . والثاني : أنه لا قدرة للعبد ولا فعل له البتة ، وإنما حركته منسوبة إليه ؛ مثل نسبة حركة الشجر إليها[(٢)] .

---

(١) انظر : مقالات الإسلاميين (١/ ٢٣٨) ، والفرق بين الفرق ص ٢١١ ، والملل والنحل (١/ ٨٧) ، وجهم بن صفوان ، ومكانته في الفكر الإسلامي ، لخالد العلي ، ص ١١٤-١١٧ .

(٢) انظر : الصنعاني : الأنفاس الرحمانية ، ص ٤٣ .

٢- رأي المعتزلة : وهؤلاء يقولون : إن أفعال العباد ليس مخلوقة لله ، وإنما العباد هم الخالقون لها ، فأفعالهم لا فاعل لها ولا محدث لها سواهم ، ومن قال : إن الله خالقها ومحدثها ، فقد عظم خطؤه ؛ يقول القاضي عبد الجبار : والمعتزلة قالوا : إن العبد يخلق فعله ؛ ليصح ثوابه وعقابه على أعماله [١] .

٣- رأي الماتريدية : وهؤلاء يقولون : إن الله تعالى خالق أفعال العباد كلها ، ولا خالق إلا هو ، كما يقول الأشاعرة ، يقول الماتريدي عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[البقرة : ١٥] ، راداً على المعتزلة : «وفي هذا أنه إذا كان هو الذي يمدهم في الطغيان ، قدر على ضده من فعل الإيمان ، فدل أن الله خالق فعل العباد ؛ إذ من قولهم : إن القدرة التامة هي التي إذا قدر على شيء قدر على ضده»[٢] ، ويقول عند تفسير قوله تعالى : ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً حَسَداً مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾[البقرة : ١٠٩] بعد رده على المعتزلة : «ولكن نقول : خلق فعل الحسد من الخلق ، وكذلك يقال في الأنجاس والأقذار والحيات والعقارب ونحوها : إنه لا يجوز أن تضاف إلى الله تعالى ، فيقال : يا خالق الأنجاس والحيات والعقارب ، وإن كان ذلك كله خلقه ، وهو خالق كل شيء» [٣] .

ويقول النسفي : «والله سبحانه وتعالى خالق لأفعال العباد من الكفر والإيمان والطاعة والعصيان ، لا كما زعمت المعتزلة أن العبد خالق لأفعاله» [٤] .

---

(١) انظر : كتاب العدل والتوحيد للرسي ، ضمن رسائل العدل والتوحيد (١/ ١١٨) .

(٢) تأويلات أهل السنة (١/ ٥١-٥٢) .

(٣) نفس المصدر (١/ ٢٤٩) .

(٤) أبو المعين النسفي : بحر الكلام في علم التوحيد ص ٤١ ، وانظر : سعد الدين التفتازاني : شرح العقائد النسفية ، ص ٧٧ ، ٧٨ .

فالماتريدية وجمهور الحنفية منهم موافقون لأهل السنة في أن الله سبحانه خالق أفعال العباد ، ولكن تعلق العباد بأفعالهم لهم فيه رأي خاص اشتهروا به ، وهو : أنهم يثبتون للعباد إرادة جزئية ، وهي مخلوقة ، وأمرهم بأيديهم ، فهم جعلوا كسب العباد عبارة عن إرادتهم الجزئية ، وربما عبروا عنها بالقصد وصرف الإرادة الكلية نحو الفعل ، قالوا : إن هذه الإرادة الجزئية صادرة من العباد ، وهي لا موجودة ولا معدومة ، وإنما من قبيل الحال المتوسط بينهما أو من الأمور الاعتبارية ، فلا يتضمن صدورها منهم معنى الخلق ؛ إذ الخلق يتعلق بالموجود [١] . فالعبد عند الماتريدية له قدرة يخلقها الله تعالى فيه عند قصده الفعل قصداً مصمماً ، طاعة كان أو معصية وإن لم تؤثر قدرته في وجود الفعل لمانع ، هو تعلق قدرة الله التي لا يقاومها شيء في إيجاد ذلك [٢] .

ومذهب الماتريدية هذا قد قرّبهم قليلاً من مذهب المعتزلة ، كما أن مذهب جمهور الأشاعرة قريب من قول الجهمية ، فكلا قولي الأشاعرة والماتريدية متفق على أن الله هو الخالق والعبد كاسب ، بمعنى أنه متسبب بعزمه في أن يخلق الله الفعل ويجريه على يديه ، لكن اختلفوا في هذا العزم ، أمن عمل العبد هو ، أم من عمل الرب؟ بمعنى : هل العبد هو الذي يوجه إرادة نفسه مختاراً في هذا التوجيه؟ أم الله هو الذي يوجه إرادة العبد إلى الشيء أو ضده ، ولا يملك العبد لذلك نقضاً ولا تحويلاً؟ قال بالأول الماتريدية ، وبالثاني الأشاعرة [٣] .

---

(١) انظر : مصطفى صبري : موقف البشر تحت سلطان القدر ، ص ٦٩ .

(٢) انظر : علي قاري : شرح الفقه الأكبر ، ص ٤٦ .

(٣) انظر : د . المحمود : موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/ ١٣٣٤-١٣٣٥) .

٤- **رأى الأشاعرة** : وهم يقولون : إن الله سبحانه خالق أفعال العباد ، وبهذا الأصل خالفوا المعتزلة ، قائلين بأن الله لا يخلق أفعال العباد ، بل هم الخالقون لها ، وبتمييز هذا الجانب عند الأشاعرة والماتريدية صار مذهبهم مشهوراً بأنه مذهب أهل السنة والجماعة .

هذا ، وللصنعاني رأي آخر في إطلاق لقب أهل السنة والجماعة على القائلين بخلق أفعال العباد ؛ وذلك حيث يقول : «فاعلم أن جعل القول بمسألة خلق الأفعال من أوصاف أهل السنة ، ومن يستحق هذه الإضافة التشريفية ، ليس بصحيح ، ولا وجهه بصبوح ؛ فإن القول بخلق الأفعال ، بحث مبتدع ، وقول مخترع ، باتفاق علماء الإسلام وعلماء الكلام ، فلم يقع في عصر النبوة ، ولا عصر الصحابة ، ولا أظنه خطر ببال أحد منهم ؛ إذ لو خطر ببالهم لسألوا عنه معلم الشرائع ، ومنبع كل قول نافع ، رسول رب العالمين ﷺ إلى يوم الدين ، هل الأفعال مخلوقة منه أو لا؟ كما سألوه عن الأعمال : هل هي شيء قد سبق به القضاء في الكتاب ، أم شيء محدث مستأنف؟ . . .»[١] .

ويرى الصنعاني أن إطلاق القول بأن أفعال العباد مخلوقة إن أريد به أن الله قدرها ، فهذا مما لا خلاف فيه ، وهذا مثل تسميتها معلومة له تعالى ومكتوبة ، بأنه قد سبق بها العلم والتقدير والكتابة ، كما نطقت به نصوص الكتاب والسنة ، وأما إن أريد به أن الله أوجدها في العباد ، وأنهم ظروف لها ؛ كإيجاد الحياة ، فهذا شيء لم يقم عليه دليل من لغة ، ولا كتاب ، ولا سنة[٢] .

---

(١) الصنعاني : الأنفاس الرحمانية ، ص ١٩ .

(٢) انظر : الصنعاني : الأنفاس الرحمانية ، ص ٤٥ .

ثم ذكر الصنعاني أن المسألة من أعظم مسائل أصول الدين ، ومن أمهات مسائل التفريق بين المسلمين ، لا يقبل فيها إلا دليل قاطع ، وبرهان بالحق ساطع ، وإلا وجب الصيانة للجانب الإلهي عن أن ينسب إليه ما لم يقم دليل قاطع عليه[١] .

وخير ما يختتم به الكلام عن موقف الصنعاني من مسألة «القضاء والقدر» هو قوله : «اعلم أن المختار عندي ، والذي أذهب إليه ، وأدين الله به في هذه الأبحاث ونحوها : هو ما درج عليه سلف الأمة و لزموه ، من اتباع السنن ، والبعد عن الابتداع والخوض فيها إلا لردها ، وعلى لزوم مناهج الأنبياء والأولياء ، وعلى عدم رد الشرائع المعلومة عن المعصومين من الأنبياء والمرسلين إلي ما يلائم خيالات الأذكياء المتكاذبين ، وظنون العقلاء المتخالفين ، وكيف يرد الأقوى إلى الأضعف؟ ! ومن لم يعترف بعلو مرتبة الأنبياء عليهم السلام على الأذكياء ، فما أنصف . . . وإنما قدمت هذا لئلا يظن الناظر أني أذهب إلى قول فريق من الفريقين المعتزلة والأشعرية ؛ فإن الكل قد ابتدعوا في هذا الفن الذي خاضوا فيه ، وما ألجأنا إلى الخوض معهم إلا بيان أن كل طائفة لم تنصف الأخرى ، ولم تنقل عنها كلامها من كتبها» [٢] .

---

(١) انظر : الصنعاني : نفس المصدر ، ص ٤٩ .

(٢) الصنعاني : الأنفاس الرحمانية ، ص ٥٢ .

الفصل الثاني

الإيمـــان وقضاياه

أولاً : حقيقة الإيمان :

(أ) الإيمان في اللغة :

مادة أمن معناها في اللغة : وثق واطمأن ، والأمانة : الوثوق [١] .

قال أبو زيد : «ما أمنت أن أجد صاحبه ، أي : ما وثقت»[٢] .

أما معنى الإيمان : فهو التصديق مع الانقياد ، وهو تارة يتعدى بالباء وتارة باللام ، فمن الأول يقال : آمن به قوم ، وكذب به قوم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ يُؤْمِنُونَ بِالغَيْبِ﴾ [البقرة : ٣] أي يصدقون بأخبار الله عن الجنة والنار [٣] .

ومن الثاني قوله تعالى حكاية عن اليهود : ﴿وَلا تُؤْمِنُوا إِلاَّ لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾[آل عمران : ٧٣] ، أي ، لا تقروا ولا تصدقوا [٤] . ومنه قوله تعالى : ﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾[يوسف : ١٧] أي : بمصدق لنا [٥] .

والفرق بينهما أن المتعدى الباء هو تصديق المخبر به ، والمتعدي باللام ، هو تصديق المخبر[٦] .

---

(١) انظر : القاموس المحيط (١/ ١٨٢) ، والمعجم الوسيط (١/ ٢٨) .

(٢) انظر : لسان العرب : (١٣/ ٢١) .

(٣) انظر : مادة «أمن» في : الصحاح (٥/ ٢٠٧١) ، ومجمل اللغة (١/ ١٠٢) ، والقاموس المحيط (٤/ ١٩٧) ، ولسان العرب(١٣/ ٢١) .

(٤) انظر : أبو عبيدة : مجاز القرآن (١/ ٩٧) ، والفراء : معاني القرآن (١/ ٢٢٢) .

(٥) انظر : معجم مقاييس اللغة (١/ ١٢٥) ، وابن قتيبة : تفسير غريب القرآن ، ص ٢١٣ .

(٦) انظر : مجموع الفتاوى (٧/ ٢٩٨) .

(ب) المراد بالإيمان عند الصنعاني :

يرى الصنعاني أن الإيمان تصديق بالقلب وقول باللسان وعمل بالأركان ، وأن الأعمال كلها داخلة في مسمى الإيمان ، ويستنبط هذا من قوله : « . . . ولذا أكثر ربنا عز وجل في القرآن من قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [هود :٢٣] في أكثر الآيات ؛ فإن من صدق بقلبه ولم يأت بشيء مما أمربه كأبي طالب ، لا ينجيه التصديق بمجرده ، مع إعراضه عن فعل ما أمر به ، وتجرده من عمل خصال الإسلام ، وهو غير مصدق بشيء من الأحكام كالمنافقين ؛ فإنهم في الدرك الأسفل من النار ، كما نطق به القرآن وصحيح الأخبار» [١] .

وما ذهب إليه الصنعاني هو مذهب أهل السنة والجماعة ، فقد نقل الإجماع عنهم على هذا ابن عبد البر ؛ حيث قال : «أجمع أهل الفقه والحديث على أن الإيمان قول وعمل ولا عمل إلا بنية ، والإيمان عندهم يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ، والطاعات كلها عندهم إيمان ، إلا ما ذكر عن أبي حنيفة وأصحابه ؛ فإنهم ذهبوا إلى أن الطاعات لا تسمى إيماناً» [٢] .

وقرر ذلك أيضاً الآجري ؛ حيث قال : «اعلموا رحمنا الله تعالى وإياكم ، أن الذي عليه علماء المسلمين أن الإيمان واجب على جميع الخلق ، وهو تصديق بالقلب ، وإقرار باللسان ، وعمل بالجوارح ، ثم اعلموا : أنه لا تجزئ المعرفة بالقلب والتصديق إلا أن يكون معه الإيمان باللسان نطقاً ، ولا تجزئ معرفة بالقلب ونطق باللسان ، حتى يكون

---

(١) الصنعاني : جمع الشتيت في شرح أبيات التثبيت ص١٤ ، ١٥ .

(٢) ابن عبد البر : التمهيد : (٩/ ٢٣٨) .

عمل بالجوارح ، فإذا كملت فيه هذه الثلاث خصال ، كان مؤمناً »[١] .

وما ذهب إليه الصنعاني مخالف من جهة أخرى لما ذهب إليه كل من المرجئة ، والجهمية ، والماتريدية ، والكرامية :

فأما المرجئة : فيرون أن الإيمان قول واعتقاد ، وأما الأعمال فغير داخلة فيه .

وأما الجهمية : فيرون أن الإيمان هو المعرفة فقط ، وما عداها من تصديق القلب وإقراره ، ومن القول والعمل ، فغير داخل في الإيمان .

وأما الماتريدية : فيرون أن الإيمان هو التصديق ، وأما قول اللسان ، فهو دليل عليه ، وليس داخلاً فيه ، وأما العمل فغير داخل فيه .

وأما الكرامية : فيرون أن الإيمان قول باللسان فقط . وهذا لإثبات إيمانه في الدنيا ، أما في الآخرة فمن لم يوافق قوله ما في قلبه من الاعتقاد الصحيح ، كالمنافق فهو مخلّد في النار[٢] .

وقد أرجع ابن تيمية سبب هذا الخلاف في مسألة الإيمان إلى أصلين :

أحدهما : أن الإيمان كل لا يتجزأ ، إذا زال جزء منه زال باقيه .

والثاني : قولهم إنه لا يجتمع عند الإنسان طاعة ومعصية ، وإيمان وكفر ، وإسلام ونفاق ، بل إذا وجد أحدهما ، انتفى الآخر .

فالجهمية والمرجئة قالوا : قد علمنا يقيناً أن أهل الذنوب من أهل القبلة لا يخلدون

---

(١) الآجري : الشريعة ، ص ١١٩ .

(٢) انظر : مجموع الفتاوى (٧/ ٥٥٠) .

في النار ، بل يخرجون منها ، كما تواترت بذلك الأحاديث ، كما أن الإجماع حاصل على أنهم ليسوا كفاراً مرتدين .

قالوا : فلو أدخلنا الأعمال في مسمى الإيمان - والقاعدة أن الإيمان كل لا يتجزأ ، إذا ذهب بعضه ، ذهب باقيه - لوجب إذا فعل المؤمن ذنباً ، وزال بعض إيمانه ، أن يزول كله ، فيخلد في النار ، وهذا خلاف ما تواتر في النصوص ؛ ومن أجل ذلك أخرجوا الأعمال عن مسمى الإيمان ؛ لئلا يؤدى ترك بعضها إلى زوال الإيمان كلية والخلود في النار ، وهذا مخالف للنصوص [١] .

وأما أهل السنة فقالوا بجواز التبعيض في الاسم والحكم ، فيكون مع الرجل بعض الإيمان لا كله ، ويثبت له من الحكم أهل الإيمان وثوابهم بحسب ما معه ، كما ثبت له من العقاب بحسب ما عليه ، وقالوا : إنه يجتمع عند الإنسان طاعة ومعصية ، وإيمان وكفر أصغر ، وإسلام ونفاق عملي ، كما تجتمع لي الولاية والعداوة بحسب ما معه من الطاعات والمعاصي [٢] .

ثانياً : زيادة الإيمان ونقصانه :

نتيجة للخلاف السابق في تحديد مسمى الإيمان ، وهل الأعمال داخلة في مسمى الإيمان أم لا؟ وقع الخلاف في زيادة الإيمان ونقصانه ، فمن قال : إن الأعمال داخلة في مسمى الإيمان ، قال بالزيادة والنقصان ، ومن قال : إنها لا تدخل ، لم يقل بزيادة الإيمان ونقصانه .

---

(١) انظر : مجموع الفتاوى (١٣/ ٤٨-٥٠) .

(٢) انظر : مجموع الفتاوى (٧/ ٥١٠-٥٢٠) ، (١٨/ ٢٧٠-٢٧١ ، ٢٧٦) ، وشرح الأصفهانية ، ١٣٧-١٣٨ ، ١٤٣-١٤٤ .

وتبين فيما سبق أن الصنعاني ممن يروا أن الأعمال داخلة في مسمى الإيمان ، ومن ثم فهو يرى أن الإيمان يزيد وينقص ، يزيد بالطاعات والعبادات وينقص بالمعاصي والفواحش وكل عمل يبعد العبد عن الله تعالى ؛ يقول الصنعاني : « . . . فلا ريب أن رتبة الإيمان تتفاوت إلى زيادة ونقصان ، حتى ينتهي الإيمان إلى مقدار مثقال الخردلة ، كما وردت به الأحاديث النبوية الثابتة الصحيحة» (١) .

وما ذهب إليه الصنعاني من القول بزيادة الإيمان ونقصانه هو مذهب أهل السنة والجماعة من الصحابة والتابعين ، ومن سار على نهجهم ، وهو القول الحق الذي دلت عليه النصوص الواردة في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ .

فقد قال الله تعالى : ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾[الأنفال : ٢] ، وقال : ﴿ وَمَا زَادَهُمْ إِلاَّ إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا﴾[الأحزاب : ٢٢] ، وقال : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾[التوبة : ١٢٤] .

وقال : ﴿ وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا﴾[المدثر : ٣١] .

وقال ﷺ : «**من رأى منكم منكراً ، فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان**» (٢) .

وقال علي رضي الله عنه : «الإيمان يبدأ لمظة بيضاء في القلب ، كلما ازداد إيماناً ، ازدادت بياضاً ، حتى يبيض القلب كله» (٣) .

---

(١) الصنعاني : الإنصاف في حقيقة الأولياء وما لهم من الكرامات والألطاف ، ص ٥٢ .

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان ، باب كون النهي عن المنكر من الإيمان ، والترمذي في كتاب الفتن ، باب (١١) ، ح(٢١٧٢) .

(٣) ابن أبي شيبة : الإيمان ص ٥-٦ .

وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول لأصحابه : «هلموا نزداد إيماناً ؛ فيذكرون الله عز وجل» (١) .

وكان ابن عباس وأبو هريرة - رضي الله عنهما - يقولان : «الإيمان يزيد ، وينقص» (٢) .

وقال أبو الحسن الأشعري : «وأن الإيمان قول وعمل ، يزيد وينقص» (٣) .

وقال النووي : «إن الطاعات تسمى إيماناً وديناً ، وإذا ثبت هذا علمنا أن من كثرت عبادته ، زاد إيمانه ودينه ، ومن نقصت عبادته ، نقص دينه»(٤) .

وقال السفاريني : «الحق كما قال الإمام النووي وجماعة محققون من علماء الكلام أن الزيادة والنقصان تدخل الإيمان»(٥) .

وقال ابن تيمية : «والمأثور عن الصحابة وأئمة التابعين وجمهور السلف ، وهو مذهب أهل الحديث ، وهو المنسوب إلى أهل السنة : أن الإيمان قول وعمل ، يزيد وينقص»(٦) .

هذا ، وقد خالف ما ذهب إليه الصنعاني وجمهور أهل السنة أكثر المتكلمين ؛ حيث قالوا : إن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ؛ لأن الإيمان في اللغة هو التصديق ، ومتى

---

(١) الآجري : الشريعة ، ص ١١٢ .

(٢) ابن بطة : الإبانة الكبرى (٢/ ٨٤٥) .

(٣) أبو الحسن الأشعري : الإبانة عن أصول الديانة ، ص ٥٩ .

(٤) شرح صحيح مسلم ، (٢/ ٦٨) .

(٥) لوامع الأنهار البهية (١/ ٤٣١) .

(٦) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٠٥) .

قبل الزيادة أو النقص ، كان شكاً أو كفراً ، واستدلوا على الإيمان هو التصديق بقوله تعالى : ﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾[يوسف : ١٧] ، وقالوا : معنى ﴿بِمُؤْمِنٍ﴾ بمصدق ، والتصديق لا يقبل زيادة ولا نقصاً ، وقد عبر القرطبي عن هذا المذهب في تفسيره لقوله تعالى : ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾[آل عمران : ١٧٣] ، فقال : «نفس الإيمان الذي هو تاج واحد وتصديق واحد بشيء ما ، إنما هو معنى فرد لا يدخل معه زيادة إذا حصل ، ولا يبقى معه شيء إذا زال ، فلم يبق إلا أن تكون الزيادة والنقصان في متعلقاته دون ذاته» (١) .

وذهب فريق من محققي الأشاعرة إلى التفريق بين الإيمان بمعناه اللغوي ، وهو التصديق ، فهذا لا يزيد ولا ينقص ، وبين الإيمان بمعناه الشرعي ، حيث إنه يزيد وينقص ، فإذا زادت الأعمال ، زاد الإيمان ، وإذا نقصت نقص ، وفي ذلك يقول الجويني : «إذا حملنا الإيمان على التصديق ، فلا يفضل تصديق تصديقاً ، ومن حمله على الطاعة سراً أو علناً ، فلا يبعد على ذلك إطلاق القول بأن الإيمان يزيد بالطاعة»(٢) .

ثالثاً : العلاقة بين الإيمان والإسلام :

اختلف علماء الإسلام قديماً وحديثاً في مسألة الإيمان والإسلام ، من حيث عمومها وخصوصها ، وصنفوا فيها الكتب والمقالات .

---

(١) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن (٤/ ٢٨٩) .

(٢) الجويني : الإرشاد ، ص ٣٩٩ ، وانظر : إبراهيم الديبو : آراء الإمام النووي في مسائل العقيدة ، رسالة ماجستير كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م ، ص ١٢٢ .

والمتتبع لآيات القرآن الكريم وأحاديث النبي ﷺ يجد لفظ الإسلام والإيمان وردا بمعنى واحد أحياناً ، ويدل كل واحد منهما على مسمى الآخر ، فيسمى الإسلام إيماناً ، ويسمى الإيمان إسلاماً .

ويجدهما أحياناً أخرى يدل كل واحد منهما على معنى مخالف لما دل عليه الآخر ؛ حيث يجتمع اللفظان .

وقد بين ابن تيمية سبب كثرة نزاع الناس في مسمى الإيمان والإسلام ؛ وذلك لـ«كثرة ذكرهما ، وكثرة كلام الناس فيهما ، والاسم كلما كثر التكلم فيه ، فتكلم به مطلقاً ، ومقيداً بقيد ، ومقيداً بقيد آخر في موضع آخر ، كان هذا سبباً لاشتباه بعض معناه . ثم كلما كثر سماعه ، كثر من يشتبه عليه ذلك ، ومن أسباب ذلك أن يسمع بعض الناس بعض موارده ، ولا يسمع بعضه ، ويكون ما سمعه مقيداً بقيد أوجبه اختصاصه بمعنى ، فيظن معناه في سائر موارده كذلك» (١) .

وقد ذكر الصنعاني أن للعلماء الأصوليين مباحث طويلة في الفرق بين الإسلام والإيمان ، وأنه قد حقق ذلك في كتاب «الدراية حاشية الغاية»(٢) ، وقد بذلت جهداً كبيراً في البحث عن هذا الكتاب ، ولكني لم أعثر عليه .

وقد أشار الصنعاني إلى هذه المسألة إشارة عابرة ، وذلك حيث يقول : «واعلم أن الإسلام قد يطلق ويراد به الإيمان ، وهو كثير في الأحاديث والآيات القرآنية» (٣) .

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٥٦-٣٥٧) .

(٢) انظر : الصنعاني : جمع الشتيت في شرح أبيات التثبيت ، ص ١٥ .

(٣) نفس المصدر ، ونفس الصفحة .

وحيث يقول : «التحقيق أن الإسلام والإيمان متلازمان»[١] . ويستنبط من هذا أن الصنعاني يرى اتحاد الإيمان والإسلام .

وهذا الذي ذهب إليه الصنعاني قد اتفق فيه مع فريق من العلماء ، ومن هؤلاء ابن حبان البستي ؛ حيث عقد أربعة فصول في كتابه «صحيح ابن حبان» أكد فيها على أن الإيمان والإسلام سواء ، وساق العديد من الأدلة على ذلك ، ورد على من قال : إن بينهما فرقاً[٢] .

ومن هؤلاء - أيضاً - ابن منده ؛ حيث عقد فصلين في كتابه «الإيمان» ، ذكر في أولهما الأخبار الدالة على الفرق بين الإيمان والإسلام ، ومن قال بهذا القول من أئمة أهل الآثار[٣] ، وأعقبه بالثاني ، الذي ذكر فيه «الأخبار الدالة والبيان الواضح من الكتاب أن الإيمان والإسلام اسمان لمعنى واحد ، وأن الإيمان الذي دعا الله العباد إليه ، وافترضه عليهم ، هو الإسلام ، الذي جعله الله ديناً ، وارتضاه لعباده ، ودعاهم إليه ، وهو ضد الكفر ، الذي سخطه ولم يرضه لعباده»[٤] ؛ حيث أورد فيه العديد من الآيات القرآنية ، ثم قال : «فدل ذلك على أن من آمن ، فهو مسلم ، وأن من استحق أحد الأسمين ، استحق الآخر ، إذا عمل بالطاعات التي آمن بها»[٥] .

---

(١) نفس المصدر ، ص١٤ .

(٢) انظر : الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (١/ ٣٢١-٣٢٩) .

(٣) انظر : الإيمان (١/ ٣١١) .

(٤) الإيمان : (١/ ٣٢١) .

(٥) الإيمان (١/ ٣٢٢) .

ومن هؤلاء أيضاً ابن حزم ؛ حيث قال : «الإيمان والإسلام لفظتان بمعنى واحد»(١) .

ومن هؤلاء أيضاً البيهقي ؛ حيث قال : «الأحاديث في تسمية شرائع الإسلام إيماناً ، وأن الإيمان والإسلام عبارتان عن دين واحد ، إذا كان الإسلام حقيقة ، ولم يكن بمعنى الاستسلام ، وأن الإيمان يزيد وينقص ، سوى ما ذكرنا ، كثيرة» (٢) .

ومن هؤلاء - أيضاً - ابن عبد البر ؛ حيث ذكر «أن الذي عليه جماعة أهل الفقه والنظر : أن الإيمان والإسلام سواء ، بدليل ما ذكرنا من كتاب الله عز وجل قوله : ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ﴾[الذاريات : ٣٥-٣٦] ، وعلى القول بأن الإيمان هو الإسلام جمهور أصحابنا وغيرهم من الشافعيين والمالكيين ، وهو قول داود وأصحابه ، وأكثر أهل السنة والنظر المتبعين للسلف والأثر»(٣) .

هذا ، وقد خالف الصنعاني من جهة أخرى فيما ذهب إليه من أن الإيمان والإسلام متحدان - فريق آخر من العلماء ، قالوا بأن الإيمان والإسلام اسمان لمعنيين مختلفين ، ومن هؤلاء الخلال ؛ حيث عقد فصلاً في كتاب السنة بعنوان : «التفريق بين الإسلام والإيمان ، والحجة في ذلك من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وأقوال الصحابة والتابعين» ، ذكر فيه أقوال أهل العلم في التفريق بين الإيمان ، والإسلام (٤) .

---

(١) ابن حزم : الدرة ، ص ٣٥٩ .

(٢) الاعتقاد على مذهب أهل السنة والجماعة ، ص٩٨ .

(٣) التمهيد (٩/ ٢٥٠) .

(٤) انظر : الخلال : السنة ، ص٦٠٢ .

ومن هؤلاء ابن بطة ؛ حيث قال : «يعلم أن الإسلام معناه غير الإيمان ، فالإسلام اسم ومعناه الملة ، والإيمان اسم ومعناه التصديق» [١] .

ومن هؤلاء اللالكائي ؛ حيث عقد فصلاً في كتابه «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» ، بعنوان : «سياق ما روى عن النبي ﷺ في أن الإسلام أعم من الإيمان ، والإيمان أخص منه» [٢] .

ومن هؤلاء ابن تيمية ؛ حيث إنه بعد أن ذكر بعض العلماء الذين قالوا باختلاف الإيمان والإسلام ، قال : «ولا علمت أن أحداً من المتقدمين خالف هؤلاء ، فجعل نفس الإسلام نفس الإيمان ، ولهذا كان عامة أهل السنة على هذا»[٣] .

رابعاً : حكم مرتكب الكبيرة :

تبين فيما سبق أن الإيمان عند الصنعاني وعند أهل السنة والجماعة مركب من قول وعمل ، وأنه يزيد وينقص ، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية .

وكذلك فإن الكفر له أصل وفروع ،فأصل الكفر المخرج من الملة : هو مانقض أصل الإيمان وفروعه : ما لا ينقض أصل الإيمان ويزيله .

يقول ابن القيم : «الكفر ذو أصل وشعب ، فكما أن شعب الإيمان إيمان ، فشعب الكفر كفر . . . والمعاصي كلها من شعب الكفر ، كما أن الطاعات كلها من شعب الإيمان» [٤] .

---

(١) الإبانة الصغرى ، ص ١٨٢ .

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/ ٨١٢) .

(٣) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٥٩) .

(٤) الصلاة وحكم تاركها ، ص ٥٣ .

فالعبد لا ينال شرف الإيمان بمجرد قيامه بعمل من الأعمال التي هي من شعب الإيمان ، ولا يطلق عليه الكفر بمجرد المعصية يفعلها ، وهذا ما يشير إليه ابن تيمية ؛ حيث يقول : «لكن ليس كل من قام به شعبة من شعب الكفر يصير كافراً الكفر المطلق حتى تقوم به حقيقة الكفر ، كما أنه ليس من قام به شعبة من شعب الإيمان يصير بها مؤمناً حتى يقوم به أصل الإيمان وحقيقته» (١) .

ومن عقيدة أهل السنة والجماعة أن مرتكب الكبيرة من أهل التوحيد لا يكفر ، ولا يخلد في النار ، بل هو مؤمن بإيمانه ، عاصٍ لله فاسق في الدنيا بكبيرته ، وفي الآخرة يبقى تحت مشيئة الله ، إن شاء غفر له ، وإن شاء عذبه ، وإن عذبه فلا يبقى في نار جهنم .

والحكم على مرتكب الكبيرة موضوع زلّت فيه الأقدام ، وضلت فيه بعض الفرق ، حيث ذهبت الخوارج إلى القول بكفر مرتكب الكبيرة ، كما ذهبت المعتزلة إلى القول بأنه في منزلة بين المنزلتين ، أي : لا هو مؤمن ولا كافر ، وقالت كلتا الطائفتين : إنه خالد في نار جهنم(٢) .

هذا ، وقد ذكر الصنعاني أنهم اختلفوا في تعريف الكبيرة ؛ فمنهم من قال : الكبيرة هي ما يشعر بأن مرتكبها قليل الاكتراث بالدين . ومنهم من قال : هي ما توعد عليها الشارع بخصوصها . ومنهم من قال : هي كل ذنب قرن به وعيد ، أو

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم (١/ ٢٠٨) .

(٢) أبو الحسن الأشعري : مقالات الإسلاميين (١/ ١٦٨) ، وابن تيمية : مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٧٤-٤٧٥) ، والواسطية ، ص ٢٥ .

لعن ، أو حد . ومنهم من قال : هي ما نص عليه الشارع [١] .

وثمة تعريفات أخرى كثيرة للكبيرة غير هذه التعريفات التي ذكرها الصنعاني ، ومن هذه التعريفات : قول ابن عباس : «كل مانهى الله عنه فهو كبيرة [٢] ، وقوله أيضاً : «الكبائر كل ذنب ختمه الله بنار ، فهو كبيرة» [٣] . وكذا قال سعيد بن جبير والحسن البصري [٤] .

ومنها قال الضحاك : «الكبائر كل موجبة أوجب الله لأهلها النار ، وكل عمل يقام به الحد من الكبائر» [٥] .

وحدها أحمد بن حنبل : «بها يوجب حداً في الدنيا ووعيداً في الآخرة» [٦] .

ومنها قول القرطبي : «كل ذنب عظم الشرع التوعد عليه بالعقاب وشدده ، أو عظم ضرره في الوجود كما ذكرنا ، فهو كبيرة ، وما عداه صغيرة» [٧] .

وأما حكم مرتكب الكبيرة ، فقد أشار إليه الصنعاني إشارة سريعة على عجل ، أثناء رده على المعتزلة في إخراجهم فاعل الكبيرة عن كونه مؤمناً ؛ حيث قال : « . . . إلا أن مذهبهم مشكل جداً ؛ لإنه إذا كان لا يتقبل لمرتكب كبيرة طاعة ، وقد ثبت قرآناً

---

(١) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ٤٨٥ ، ٤٨٦ .

(٢) انظر : ابن جرير الطبري : جامع البيان (٥/ ٤٠) .

(٣) نفس المصدر (٥/ ٤٢) .

(٤) انظر : تفسير القرآن العظيم (١/ ٤٦٠) .

(٥) جامع البيان (٥/ ٤٢) ، وانظر : تفسير القرآن العظيم (١/ ٤٦٠) .

(٦) انظر : أبو يعلى الفراء : العدة في أصول الفقه (٣/ ٩٤٦) .

(٧) الجامع لأحكام القرآن (٥/ ١٦٠-١٦١) . وانظر : موسم النفيعي : الإمام محمد بن نصر المروزي وجهوده في بيان عقيدة السلف والدفاع عنها (١/ ٣٦٣-٣٦٤) .

وسنة وزن الأعمال ، وأن منهم من تثقل أوزان حسناته ، ومنهم من تخف ، وثبت قوله تعالى : ﴿وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلاً صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا﴾[التوبة :١٠٢] ، وثبت أنه يقتص للظالم من المظلوم ، فتؤخذ حسناته ، وكل هذه الأدلة قاضية بأن لمرتكب الكبائر الهالك بلا توبة أعمال صالحة تقبل ، ويخفف بها من عذابه»[١] .

كما ذكر في موضع آخر أن للوعيدية القائلين بدخول صاحب الكبيرة النار وخلوده فيها أدلة سمعية لا عقلية ؛ لأنهم قائلون بجواز العفو عقلاً عن كل عاص ، كافر وفاسق ، وقالوا : لولا ورود السمع بالتعذيب للعاصي ، لبقى ذلك التجويز معتضداً بالكرم الإلهي ، والأدلة السمعية هي عمومات آيات الوعيد ؛ مثل : ﴿وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾[الجن : ٢٣] ، ونحوها ، وسردوا منها شيئاً كثيراً ، وليس معهم سواها ، قالوا : وإذا تحقق الوعيد ، فلو تحقق العفو وترك عقوبة النار له ، لزم الخلف في الوعيد ، والكذب في الأخبار ، واللازم باطل ، فكذا الملزوم [٢] .

وقد أجاب الصنعاني على ذلك بأن هذه الآيات مقابلة بمثلها من عمومات الوعد ، ومقابلة بالنص الوارد في محل النزاع ، وهو : ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾[النساء : ١١٦] ، والأحاديث العاضدة لها ، والقول بأنه يلزم الخلف في الوعيد معارض بلزومه على تقدير عدم العفو في الوعد ، والحق أنه لا خلف ، وأن

---

(١) الصنعاني : العدة ص٨٩-٩٠ .

(٢) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ٤٧٩ ، , ٤٨٠

آيات الوعيد مقيدة بالمشيئة بدليل تلك الآية الخاصة وما ذهب إليه الصنعاني هو مذهب أهل السنة والجماعة ، فقد قال أبو الحسن الأشعري : «وندين بأن لا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب يرتكبه ؛ كالزنا والسرقة وشرب الخمر ، كما دانت بذلك الخوارج ، وزعمت أنهم كافرون ونقول : إن من عمل كبيرة من هذه الكبائر ؛ مثل الزنا والسرقة وما أشبهها ، مستحلاً لها ، غير معتقد لتحريمها ، كان كافراً» (١) .

وقال أبو جعفر الطحاوي : «ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ، ما لم يستحله»(٢) .

وقال ابن بطة : إن الرجل «لا يخرجه من الإسلام إلا الشرك بالله ، أو برد فريضة من فرائض الله- عز وجل جاحداً بها ، فإن تركها تهاوناً وكسلاً ، كان في مشيئة الله عز وجل ، إن شاء عذبه ، وإن شاء غفر له» (٣) .

وقال أبو إسماعيل الصابوني ، مقرراً عقيدة السلف أصحاب الحديث : «ويعتقد أهل السنة أن المؤمن وإن أذنب ذنوباً كثيرة ، صغائر كانت أو كبائر ، فإنه لا يكفر بها ؛ وإن خرج من الدنيا غير تائب منها ، ومات على التوحيد والإخلاص ؛ فإن أمره إلى الله عز وجل ، إن شاء عفا عنه وأدخله الجنة يوم القيامة سالماً غانماً ، غير مبتلى بالنار ولا معاقب على ما ارتكبه من الذنوب واكتسبه ثم استصحبه إلى يوم القيامة من الآثام

---

(٢) الإبانة عن أصول الديانة ، ص ٥٧ .

(٣) عقيدة أهل السنة والجماعة ، ص ١٥ .

(٤) الإبانة الصغرى ، ص١٨٣ .

والأوزار ، وإن شاء عاقبه وعذبه مدة بعذاب النار ، وإذا عذبه لم يظلمه فيها ، بل أعتقه وأخرجه منها إلى نعيم دار القرار»[١] .

وقال ابن حزم : «إن اسم الإيمان لا يسقط إلا بالكفر ، الذي يقتل صاحبه ، ومن قال : إنه يسقط اسم الإيمان إلى فسق سوى الكفر ، فإنه باطل يقيناً ؛ لإجماعهم كلهم على أنه لا يحل أن يقتل سارق ولا شارب خمر ، فصح يقيناً أن صاحب الكبيرة مؤمن ؛ لإجماع الأمة كلها على الحكم له بجميع أحكام أهل الإيمان» [٢] .

وقال ابن أبي العز الحنفي : «أهل السنة متفقون كلهم على أن مرتكب الكبيرة لا يكفر كفراً ينقل عن الملة بالكلية ، كما قالت الخوارج . . ومتفقون على أنه لا يخرج من الإيمان والإسلام ، ولا يدخل في الكفر ولا يستحق الخلود في النار مع الكافرين ، كما قالت المعتزلة ، فإن قولهم باطل إيضاً»[٣] .

ويتبين مما سبق أن مذهب أهل السنة والجماعة - والذي عليه الصنعاني - أن مرتكب الكبيرة ليس بكافر كما تقول الخوارج ، وليس في منزلة بين المنزلتين كما تقول المعتزلة ، بل هو مؤمن بإيمانه ، فاسق بكبيرته ، ولا يسلب الاسم بمجرد المعصية .

---

(١) عقيدة السلف ، ص ٧١-٧٢ .

(٢) الدرة ، ص ٣٤٩-٣٥٠ .

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٤٢٢) .

الفصل الثالث

البـــدع

أولاً : تعريف البدعة :

(أ) البدعة لغة :

جاء في معجم مقاييس اللغة :«بدع» الباء والدال والعين أصلان : أحدهما : ابتداء الشيء وصنعه ، لا عن مثال ، والآخر ، الانقطاع والكلال . فالأول : قولهم : أبدعت الشيء قولاً أو فعلاً ، إذا ابتدأته ، لاعن سابق مثال ، والله بديع السموات والأرض[1] .

وجاء في جمهرة اللغة : «بدعت الشيء إذا أنشأته ، والله - عز وجل - بديع السموات والأرض ، أي : منشئها . وبدعت الركى : إذا استنبطتها ، وركى بديع : حديث الحفر . وتقول العرب : لست ببدع في كذا وكذا ، أي : لست بأول من أصابه هذا ، وهو من قوله عز وجل : ﴿ **قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ**﴾[الأحقاف : ٩]»[2] .

وكان الزجاجي عند شرح قوله تعالى : ﴿**بَدِيعُ السَّمَـوَاتِ وَالأَرْضِ**﴾[البقرة :١١٧] : «يعني : أنشأهما على غير حذاء ولا مثال ، وكل من أنشأ ما لم يسبق إليه ، قيل له : أبدعت ، ولهذا قيل لكل من خالف السنة والإجماع : مبتدع ؛ لأنه يأتي في دين الإسلام بما لم يسبق إليه الصحابة والتابعون» [3] .

---

(١) انظر : ابن فارس : معجم مقاييس اللغة (١/ ٢٠٩) .

(٢) ابن دريد : جمهرة اللغة (١/ ٢٩٨) .

(٣) معاني القرآن وإعرابه (١/ ١٩٨-١٩٩) ، وانظر : تهذيب اللغة (٢/ ٢٤١) .

البدعة اصطلاحاً :

عرف الصنعاني البدعة بأنها : «كل أمر يحدث في الدين بعد عصر النبوة» [١] .

وعرفها في موضع آخر بقوله : «مالم يكن على عهده ﷺ»[٢] ويرى الصنعاني أن البدعة كلها ضلالة ، سواء أكانت في العبادات فقط ، أو في العادات والعبادات معاً ، وبيان ذلك أنه بعد أن ذكر أن هناك من العلماء من قسم البدعة إلى ثلاثة أنواع : إحداها : لا يقتضي كفراً ولا فسقاً ، وهي التي قال فيها عمر ، في جماعة التراويح : نعمت البدعة» ، وذكر قول المناوي بأنه يكون من البدعة ما ليس بمكروه ، فتسمى بدعة مباحة ، والنوعان الآخران ما يؤول إلى أحد الأمرين .

وذكر أن هناك من العلماء من قسم البدعة إلى مستحسنة وغير مستحسنة . عقب على ذلك بقوله : إن الأحاديث دالة على أنه لا فرق بين أنواعها ، وما أظن هذا التقسيم إلا من جملة الابتداع [٣] .

وهذا الذي ذهب إليه الصنعاني قد وافقه عليه جماعة من العلماء المتقدمين والمتأخرين .

ومن هؤلاء ابن تيمية ؛ حيث قال : «البدعة ما خالفت الكتاب والسنة أو إجماع سلف الأمة ، من الاعتقادات والعبادات»[٤] .

---

(١) انظر : الصنعاني : الأنفاس الرحمانية ، ص ٣ .

(٢) انظر : الصنعاني : ثمرات النظر في علم الأثر ، ص ٤٤ .

(٣) انظر : نفس المصدر ، ص٤٥ ، ٤٦ .

(٤) ابن تيمية : مجموع الفتاوى (١٨/ ٣٤٦) .

وفرق بين البدعة اللغوية والبدعة الشرعية ، فقال : «أكثر ما في هذا تسمية عمر تلك بدعة مع حسنها ، وهذه تسمية لغوية ، لا تسمية شرعية ، وذلك أن البدعة في اللغة تعم كل ما فعل ابتداء من غير مثال سبق ، وأما البدعة الشرعية : فما لم يدل عليه دليل شرعي» (١) .

ومن هؤلاء -أيضاً- ابن رجب الحنبلي ؛ حيث قال : «والمراد بالبدعة : ما أحدث مما لا أصل له في الشريعة يدل عليه . وأما ما كان له أصل من الشرع يدل عليه ، فليس ببدعة شرعاً ، وإن كان بدعة لغة»(٢) .

ومن هؤلاء -أيضاً- ابن حجر ؛ حيث قال : «البدعة : أصلها ما أحدث على غير مثال سابق ، وتطلق في الشرع في مقابل السنة ، فتكون مذمومة» (٣) .

هذا ، وقد خالف الصنعاني فيما ذهب إليه من القول بأن البدعة كلها ضلاله ، ومن عدم التفريق بين بدعة مستحسنة وغير مستحسنة - فريق آخر من العلماء ، حيث إنهم لاحظوا في تعريف البدعة المعنى اللغوي ، فرأوا أن كل ما أحدث في الدين بعد عهد النبي ﷺ بدعة ، إن وافق السنة فهو محمود ، وإن خالفها فهو مذموم .

ومن هؤلاء الشافعي ؛ حيث قال : «البدعة بدعتان : بدعة محمودة ، وبدعة مذمومة ؛ فما وافق السنة فهو محمود ، وما خالف السنة فهو مذموم» (٤) .

---

(١) ابن تيمية : اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٥٨٩-٥٩٠) .

(٢) جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم ، ص ٢٥٢ .

(٣) فتح الباري : (٥/ ٢٥٣) .

(٤) الأصفهاني : حلية الأولياء (٩/ ١١٣) ، ابن رجب : جامع العلوم والحكم ، ص ٢٥٣ ، ابن حجر : فتح الباري(١٣/ ٢٥٣) ، السيوطي : الأمر بالاتباع ص ٨٩ .

ومنهم الخطابي ؛ حيث قال في شرح قول : «كل محدثة بدعة» : «فإن هذا خاص في بعض الأمور دون بعض ، وكل شيء أحدث على غير أصل من أصول الدين ، وعلى غير عياده وقياسه ، وأما ما كان منها مبنياً على قواعد الأصول ومردوداً إليها ، فليس ببدعة ولا ضلالة» [١] .

ومنهم القاضي عياض ؛ حيث قال في شرح قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : «نعمت البدعة» : «كل ماأحدث بعد النبي ﷺ فهو بدعة ، والبدعة فعل ما لم يسبق إليه ، فما وافق أصلاً من السنة يقاس عليها فهو محمود ، وما خالف أصول السنن فهو ضلالة»[٢] .

ومنهم الغزالي ؛ حيث قال وهو يتحدث عن الأكل على السفرة : «وما يقال : إنه أبدع بعد رسول الله ﷺ فليس كل ما أبدع منهياً ، بل المنهى بدعة تضاد سنة ثابتة ، وترفع أمراً من الشرع مع بقاء علته ، بل الابتداع قد يجب في بعض الأحوال ، إذا تغيرت الأسباب» [٣] .

ومنهم ابن العربي ؛ حيث قال : «ليس المحدث والبدعة مذموماً للفظ محدث وبدعة ولا لمعناها ، وإنما يذم من البدعة ما خالف السنة ، ويذم من المحدثات ما دعا إلى ضلالة»[٤] .

---

(١) الخطابي : معالم السنن في شرح سنن أبي داود (٤/ ٣٠١) .

(٢) القاضي عياض : مشارق الأنوار على صحاح الآثار (١/ ٢١٨-٢١٩) .

(٣) إحياء علوم الدين (٢/ ٣) .

(٤) ابن العربي : عارضة الأحوذي (٩/ ١٤٧) .

ومنهم النووي ؛ حيث قال : «البدعة - بكسر الباء - في الشرع : هي إحداث ما لم يكن في عهد رسول الله ﷺ وهي منقسمة إلى حسنة وقبيحة» [١] .

ومنهم العز بن عبد السلام ، وهو من أكثر من توسعوا في القول بالبدعة الحسنة والسيئة ، بل قسم البدعة إلى الأحكام التكليفية الخمسة ؛ وذلك حيث يقول : «البدعة فعل ما لم يعهد في عصر رسول الله ﷺ ، وهي منقسمة إلى بدعة واجبة ، وبدعة محرمة ، وبدعة مندوبة ، وبدعة مكروهة ، وبدعة مباحة . والطريق في معرفة ذلك : أن تعرض البدعة على قواعد الشريعة ، فإن دخلت في قواعد الإيجاب فهي واجبة ، وإن دخلت في قواعد التحريم فهي محرمة [٢] .

والحق أن هذا الخلاف لفظي ، ويرجع إلى تحقيق ما يطلق عليه لفظ البدعة شرعاً ، فما جعل ديناً وليس منه ، مذموم اتفاقاً ، كما أنه يسمى بدعة اتفاقاً .

والمحدثات التي يتناولها نهى الشارع مذمومة اتفاقاً ، إنما الخلاف في أنها تسمى بدعة ، كما تسمى محدثة : فعند الصنعاني ومن وافقه : نعم ، وعند من خالف الصنعاني : لا .

وكذا المحدثات الحسنة التي تتناولها قواعد الوجوب والندب ، وأدلتهما العامة اتفاقاً ؛ كجمع المصحف وغيره ، إنما الخلاف في أنها تسمى بدعة كما تسمى محدثة ، فعند الصنعاني ومن وافقه : نعم ، وعند غير الصنعاني : لا [٣] .

---

(١) تهذيب الأسماء و اللغات ، (٣/ ٢٢-٢٣) ، وشرح النووي لصحيح مسلم (٦/ ١٥٤-١٥٥) .

(٢) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (٢/ ١٧٢-١٧٣) .

(٣) قارن : على محفوظ : الإبداع في مضار الابتداع ص ٢٩-٣٠ ، وانظر : عبد الرحمن آدم على : الإمام الشاطبي عقيدته وموقفه من البدع وأهلها ، ص ٣١٨ .

ثانياً : ذم البدع والتحذير منها :

حذر الصنعاني من الابتداع في الدين ، وأوصى بالاتباع ، وحكى في كتابه «ثمرات النظر» عن الصلاح العلائي والجلال البلقيني وغيرهما : أن البدعة من الكبائر(١) . وذكر أنه لا يخفى ما ورد في السنة من الأحاديث الواسعة في ذم المبتدعة والوعيد الشديد لهم ، وقد أورد عدة أحاديث في ذلك(٢) ، وهذه الأحاديث هي :

١- حديث جابر قال : خطبنا رسول الله ﷺ ، وفيه **«أما بعد ، فإن خير الحديث كتاب الله ، وخير الهدى هدي محمد ﷺ ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة»**(٣) .

٢- وحديث أنس مرفوعاً : **«إن الله حجب التوبة عن كل صاحب بدعة حتى يدع بدعته»**(٤) .

٣- وحديث الطبراني : **«ما من أمة ابتدعت بعد نبيها بدعة إلا أضاعت مثلها من السنة»**(٥) .

كما ذكر الصنعاني في كتابه «الأنفاس الرحمانية» أنه قد عظم شأن البدعة ، حتى خرج صاحبها عن الإسلام خروج الشعر من العجين ؛ لأنها إنما تكون بزيادة في

---

(١) انظر : ثمرات النظر ، ص ٥٢ .

(٢) انظر : نفس المصدر ، ص ٤٨-٥٠ .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الجمعة ، باب : تخفيف الصلاة والخطبة ، رقم (٨٦٧) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٢١٤) ، والدارمي في السنن (١/ ٦٩) .

(٤) أخرجه الطبراني في «الأوسط» : كما في «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٨٩) .

(٥) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١/ ٩٠-٩١) ، رقم (١٢١) ، وأحمد في مسنده (٤/ ١٠٥) .

الدين أو نقصان ، فالآتى بأي الأمرين كأنه رد قوله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾[المائدة : ٣] ، فكأنه يقول : لم يكمل الدين ، فأكمله ببدعتي فيه ، زيادة أو نقصان منه ، وكالزعم بأن رسول الله ﷺ توفاه الله وما قد كمل البلاغ ، فيأتي من تلقاء نفسه وهواه مايكمل به دين الله ، وإبلاغ رسوله ﷺ وهذا كله يأتيه المبتدع بهواه (١) .

كما ذكر أنه قد ورد في الابتداع زواجر قد ملأت الأسماع ، ثم أورد بضعة أحاديث في ذلك (٢) ، ومن هذه الأحاديث :

١- حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت : قال رسول الله : « **من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه ، فهو رد عليه**»(٣) .

٢- وحديث العرباض بن سارية- رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : «**إياكم والمحدثات ، فإن كل بدعة ضلالة**» (٤) .

ثالثاً : بدعة المتصوفة ، كنموذج للبدع التي تحدث عنها الصنعاني :

لقد كان اسم التصوف يطلق في أول الأمر على من بلغ في الزهد والعبادة إلى أعلى مبلغ ، ومشى على هدى الشريعة المطهرة ، وأعرض عن الدنيا ، وصد عن

---

(١) انظر : الأنفاس الرحمانية ص٣-٤ .

(٢) انظر : نفس المصدر : ص٣ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الصلح ، باب (٥) ح ٢٦٩٧ ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الأقضية ح١٧ .

(٤) أخرجه أحمد في مسنده (٤/ ١٢٦) ، وأبو داود في كتاب السنة ، باب في لزوم السنة (٥/ ١٣-١٥ برقم ٤٦٠٧) ، والترمذي في كتاب العلم ، باب ماجاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع (٥/ ٤٣ برقم ٢٦٧٦) .

زينتها ، ولم يغتر ببهجتها ، ثم حدث أقوام جعلوا هذا الأمر طريقاً إلى الدنيا ، ومدرجاً إلى التلاعب بأحكام الشرع ، ومسلكاً إلى أبواب اللهو والخلاعة ، ثم جعلوا لهم شيخاً يعلمهم كيفية السلوك ، فمنهم من يكون مقصده صالحاً وطريقته حسنة ، فيلقن أتباعه كلمات تباعدهم من الدنيا ، وتقربهم من الآخرة ، وينقلهم من رتبة إلى رتبة على أعراف يتعارفونها ، ولكنه لا يخلو غالب ذلك من مخالفة للشرع ، وخروج عن كثير من آدابه[1] .

فمن ذلك ما يلازمونه من وظائف الانكسار ، والتلهب ، والتأسف ، والصراخ تارة ، والهدوء تارة أخرى ؛ والرياضات ، والمجاهدات ، وملازمة أذكار يذكرون بها لم ترد في الشرع ، على صفات لم يأذن الله بها ، مع ملازمة تلك الثياب الخشنة الدرنة ، والقعود في تلك المساطب القذرة ، وما ينضم إلى ذلك من ذلك الهيام ، والشطح ، والأحوال ، التي لو كان فيها خير ، لكانت لرسول الله وأصحابه الذين هم خير القرون [2] .

ومن ذلك أيضاً ترك الزواج ، وإدامة الجوع ، ومواصلة الصوم ، والعزلة ، والخلوة ، والغناء ، والوجد ، وتقسيم الدين إلى حقيقة وشريعة ، وتقديس الأولياء وتفضيلهم على الأنبياء ، والقول بالغناء ، والحلول ، ووحدة الوجود ، والاتحاد بين المخلوق والخالق .

وقد تصدى لهذه البدع وكشف عن زيفها كثير من العلماء ، ومن هؤلاء

---

(١) انظر : الشوكاني : أدب الطلب ومنتهى الأرب ، ص ٢١٨ .

(٢) انظر : الشوكاني : أدب الطلب ومنتهى الأرب ، ص ٢١٩-٢٢٠ .

الصنعاني ؛ حيث صنف كتاب «الإنصاف في حقيقة الأولياء وما لهم من الكرامات والألطاف» رداً على عصريٍّ له ، غلا في شأن الأولياء وكرامتهم ، وادعى أن لهم ما يريدون ، وأنهم يقولون للشيء : كن ، فيكون ، وأنهم يخرجون من القبور لقضاء الحاجات ، وأنهم في قبورهم يأكلون ويشربون وينكحون ، وقد بين الصنعاني ما في كلام هذا المبطل من تناقض ، وأوضح مافيه من غلو في الأولياء المزعومين من أوتاد وأنجاب وأقطاب وأغواث ، يقول الصنعاني في سبب تأليف الكتاب : « . . فرأيته تعين إبانة الصواب وبيان حقيقة ما افتراه من الأوتاد والأنجاب والأقطاب ، وما خالف فيه بهذه البدعة من أدلة الكتاب والسنة ، أرجو ببيان ذلك الإثابة من الرب الوهاب ، والهداية لمن هو من أولي الألباب ، وأما من غلب عليه الابتداع ، وخالف طريقة من هم للكتاب والسنة أتباع ، فإنه يسد عما نلقيه الأسماع ، والواجب علينا هو البلاغ المبين ، وأما الهداية والتوفيق فمن رب العالمين» (١) .

كما أنه في ديوانه قال بعض الأبيات في بدعة التصوف وطريقة ابن عربي ، وهذه الأبيات هي :

وأكفر أهل الأرض من قال إنه	إله وأن الله جل عن الند
مسماه كل الكائنات جميعها	من الكلب والخنزير والقرد والفهد
وإن عذاب النار عذب لأهله	سواء عذاب النار أو جنة الخلد
وعباد عجل السامري على هدى	ولائمهم في اللوم ليس على رشد
وينشدنا عنه نصوص فصوصه تنادى	خذوا في النظم مضمون ما عندي

(١) الصنعاني : الإنصاف في حقيقة الأولياء وما لهم من الكرامات والألطاف ، ص ٤١ .

وكنت امرأ من جند إبليس فارتمى ... بي الدهر حتى صار إبليس من جندي

فلو مات قبلي كنت أدركت بعده ... دقائق كفر ليس يدركها بعدي

وكم من ضلال في الفتوحات صدقت ... به فرقة صاروا ألد من اللد

يلوذون عند العجز بالذوق ليتهم ... يذوقون طعم الحق فالحق كالشهد

فنسألهم ما الذوق قالوا مناله ... عزيز فلا الرسم يدرك والحد

تسترهم بالكشف والذوق أشعرا ... بأنهم عن مطلب الحق في بعد

ومن يطلب الإنصاف يدل بحجة ... ويرجع أحياناً ويهدى ويستهدى

وهيهات كل في الديانة تابع ... أباه كأن الحق في الأب والجد

وقدقال هذا قبلهم كل مشرك ... فهل قد حوى هذي العقيدة من رند

كذلك أصحاب الكتاب تابعوا ... على مذهب الآباء فرداً على فرد

وسأتناول فيما يلي بعض بدع المتصوفة التي تحدث عنها الصنعاني في كتابه «الإنصاف في حقيقة الأولياء وما لهم من الكرامات والألطاف» :

١ - اعتقاد الصوفية في الأبدال ، والأوتاد ، والأقطاب ، والنجباء :

أما الأبدال : فقد أورد الصنعاني بعض التعريفات المذكورة لهم ، ففي القاموس هم قوم بهم يقيم الله -عز وجل- الأرض ، وهم سبعون : أربعون بالشام وثلاثون بغيرها ، لا يموت أحدهم إلا قام مقامه واحد من سائر الناس [١] .

وفي «النهاية» من حديث على : الأبدال بالشام ، وهم الأولياء والعباد ، الواحد منهم بدل ، كجمل ، سموا بذلك لأنه كلما مات منهم واحد ، بدل بآخر [٢] .

---

(١) انظر : الفيروز آبادي : القاموس المحيط ، ص ١٢٤٧ .

(٢) انظر : ابن الأثير : النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ١٠٧) .

وفي التعريف للمناوي : أن الأبدال سبعة لا يزيدون ، ولا ينقصون ، يحفظ الله بهم الأقاليم السبعة ، فكل بدل له إقليم فيه ولايته ، منهم واحد على قدم الخليل وله الإقليم الأول ، والثاني على قدم الكليم ، والثالث على قدم هارون ، والرابع على قدم إدريس ، والخامس على قدم يوسف ، والسادس على قدم عيسى ، والسابع على قدم آدم . على ترتيب الأقاليم ، وهم عارفون بما أودع الله في الكواكب السيارة من الأسرار والحركات والمنازل وغيرها ، ولهم من الأسماء أسماء الصفات ، وكل واحد بحسب ما يعطيه حقيقة ذلك الاسم الإلهي من الشمول والإحاطة (١) .

وبعد أن أورد الصنعاني هذه التعريفات للأبدال ، ذكر أن هذا افتراء على الله ؛ حيث إنه لم يأت عنه تعالى ولا عن رسله حرف واحد من هذه الأقوال في هؤلاء السبعة ، ولم يأت في الأبدال إلى بضعة أحاديث ، في كل منها مقال (٢) .

وأما الأوتاد : فذكر الصنعاني تعريف المناوي لها بأنها أربعة في كل زمان ، ولا يزيدون ولا ينقصون ، أحدهم يحفظ الله به المشرق وولايته فيه ، والآخر المغرب ، والآخر الجنوب ، والآخر الشمال ، ويعبر عنهم بالجبال ؛ لحكمهم في العالم حكم الجبال في الأرض ، وألقابهم في كل زمن ؛ عبد الحي ، وعبد العظيم ، وعبد القادر وعبد المريد (٣) .

وأما الأقطاب : فذكر الصنعاني تعريف المناوي لها أيضاً بأن القطب عبارة عن الواحد ، الذي هو موضع نظر الناس في زمانه ، أعطاه الله الطلسم الأعظم من لدنه ،

---

(١) انظر : الصنعاني : الإنصاف في حقيقة الأولياء ومالهم من الكرامات والألطاف ، ص ٦١ ، ٦٢ وانظر المناوي : التوقيف في مهمات التعاريف ، ص٣٦ .

(٢) انظر : الصنعاني : الإنصاف : ص ٦٢ .

(٣) انظر : الصنعاني : الإنصاف ، ص ٦٣ ، والمناوي : التوقيف في مهمات التعاريف ، ص٦٦ .

وهو يسرى في الملكوت ، وأعيانه الباطنة والظاهرة سريان الروح في الجسد ، بيده قسطاس من الفيض الأعم ، وزنه يتبع علمه ، وعلمه يتبع علم الحق ، وعلم الحق يتبع الماهيات الغير مجعولة ، فهو يفيض روح الحياة على الكون الأعلى والأسفل ، وهو على قلب إسرافيل من حيث حصته الملكية الكاملة ، مادة الحياة والإحساس ، لا من حيث الإنسانية ، وحكم جبريل فيه كحكم النفس الناطقة في النشأة الإنسانية ، وحكم ميكائيل فيه كحكم القوة الجاذبة فيها ، وحكم عزرائيل فيها كحكم القوة الواقعة فيها[١] .

وأما النجباء : فذكر الصنعاني تعريف المناوي لها - أيضاً -بأنهم ثمانية في كل زمان ، لا يزيدون ولا ينقصون ، عليهم أعلام القبول في أحوالهم ، ويغلب عليهم الحال بغير اختيارهم ، هم أهل علم الصفات الثمانية ، ومقامهم الكرسي لا يتعدونه ما داموا نجباء ، ولهم القدم الراسخ في علم تسيير الكواكب كيفاً واطلاعاً ، لا من جهة طريقة علماء هذا الشأن ، والنجباء هم الذين حازوا علم الفلك التاسع [٢] .

وبعد أن نقل الصنعاني هذه التعريفات ذكر أنها كلها مبتدعة اصطلاحية ، لم تأت سنة بها ولا كتاب ولا لغة ، إلا الأبدال ، وأنها مجانبة لما جاءت به الرسل ، ولما وردت به كتب الله تعالى المنزلة ، وأن هذه كلها نقطة من نقاط المعطلين لله ولرسله ، وأنها من كلمات العباد للعباد ،وأن هذا عائد إلى قول من يقول بإلهية الأفلاك والكواكب [٣] .

---

(١) انظر : الصنعاني : الإنصاف ، ص ٦٣ ، والمناوي : التوقيف على مهمات التعاريف ، ص٢٧٣ .

(٢) انظر : الصنعاني : الإنصاف ، ص ٦٤ ، والمناوي : التوقيف في مهمات التعاريف ، ص٢٧٣ .

(٣) انظر : الصنعاني : الإنصاف ، ص ٦٤ ، ٦٥

وهذا الذي ذهب إليه الصنعاني قد اتفق فيه مع ابن تيمية ، فقد ذكر ابن تيمية أثناء حديثه عن الأبدال ، والنقباء ، والنجباء ، والأوتاد ، والأقطاب ، أنه لم يرد في كتب الحديث المعتمدة ، التي رويت متضمنة هذه الأسماء كلها ، فيما عدا لفظ الأبدال ، وقد ورد في حديث منقطع ، ليس بثابت ، والحديث المروي في المسند أنهم أربعون رجلاً بالشام ، والذي يدعو إلى استبعاد صحة الحديث أنه من حيث النقد الموضوعي لمضمونه يتضح بعقد المقارنة بين أهل الشام - أي : معاوية وأصحابه - وبين علي ومن معه من الصحابة أن الفريق الثاني هو الأفضل من الأول بغير شك ، فلا يصح إذن أن يكون الأبدال - الذين هم أفضل الناس - في عسكر معاوية دون عسكر علي .[1]

٢- جعلهم الولاية قسيماً للنبوة :

ومما أخذه الصنعاني عنهم - أيضاً - جعلهم الولاية قسيماً للنبوة ، كأنهم يريدون أن الولي غير داخل تحت الدعوة النبوية ، ولا من الأمة المحمدية ، بل هو قسيم له ، وهذا من الجهل أولاً بدعوى أن الولي غير المؤمن التقى ، بل له رتبة غير هذه الرتبة ، ثم دعوى أنه يستمد من غير واسطة الرسول ، وهم يصرحون بذلك[2] .

٣- كرامات الأولياء :

وهذه المسألة في غاية الأهمية ؛ لأنها تتعلق بجانب خطير من الانحراف ، يتمثل في غلو فئة كبيرة من الناس ، بمن يعتقدون فيهم الولاية ؛ فادعوا لهم ما هو من

---

(١) انظر : د . مصطفى حلمي : ابن تيمية والتصوف : ص٣٩٧ .

(٢) انظر : الصنعاني : الإنصاف ، ص ٦٨ .

خصائص الله وحده ، كقول بعضهم : إن لله عباداً لوشاءوا من الله ألا يقيم القيامة لما أقامها ، وقول بعضهم : إنه يعطى في أي شيء أراده بقول : كن ، فيكون ، وقول بعضهم : لا يعزب عن قدرته ممكن ، كما لا يعزب عن قدرة ربه محال ، إلى غير ذلك من الضلالات الواضحة والكفريات الظاهرة ، التي يدعيها هؤلاء ، باسم الكرامة ، والتي ينخدع بها البعض ، بسبب ما يرونه يجري على أيديهم من أمور وأحوال خارقة للعادة .

على أن العادة قد تنخرق بفعل الساحر والمنجم والمشعوذ والكاهن ؛ إذ هؤلاء قد يكون لأحدهم القرين من الشياطين ، فيخبره ببعض الأمور المغيبة مما يسترقه من السمع[١] ، ومن ثم «فإن كانت الخوارق دليلاً على ولاية الله ، فلتكن دليلاً على ولاية الساحر والكاهن والمنجم والمتفرس ورهبان اليهود والنصارى وعباد الأصنام ؛ فإنهم جرى لهم من الخوارق ألوف ، ولكن من قِبَل الشياطين ؛ فإنهم يتنزلون عليهم لمجانستهم في الأفعال والأقوال» [٢] .

وعلى هذا فإنه يحتاج إلى فارق للتمييز بين أولياء الله وبين هؤلاء ، وأولى هذه الفوارق هو أن يختبر حال من وقع له ذلك ، فإن كان متمسكاً بالأوامر الشرعية والنواهي ، كان ذلك علامة ولايته ، ومن لا ، فلا[٣] .

هذا ، وقد أنكر الصنعاني الكرامة إذا كانت من قبيل الخارق للعادة ، فقال : « . . . ولا نعرف من الكرامات إلا إجابة الدعوات بعافية المريض والسلامة من المخاوف ، والتيسير للمطالب ، ونحو ذلك»[٤] .

---

(١) انظر : ابن تيمية : الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ، ص ٣٢٢ .

(٢) الشيخ سليمان آل الشيخ : تيسير العزيز الحميد ، ص٣٩٦ .

(٣) انظر : ابن حجر : فتح الباري (٧/ ٣٨٣) .

(٤) الصنعاني : الإنصاف ، ٨٧ .

وحكى عن المعتزلة وأبي إسحاق الإسفراييني أنهم لم يجوزوا وقوع الخوارق من الأولياء ، وقال أبو إسحاق : كل ما جاز تقديره معجزة للنبي ﷺ ، لا يجوز أن يكون ظهور مثله كرامة لولي ، وإنما مبالغ الكرامات إجابة دعوته ، أو موافاة ماء في بادية في غير موقع المياه ، أونحو ذلك مما ينحط عن خرق العادات (١) .

وبين الصنعاني أنه موافق لما ذهب إليه أبو إسحاق الإسفراييني؟ حيث ذكر أنه إن أريد بالكرامة ما ذكره أبو إسحاق ، فهو حق لا ريب فيه ، ولا يخالف في ذلك إلا جاهل ، فمن أنكرها بهذا المعنى ، فقد فرّط ، كما أن من ادعى إثبات الخوارق ، فقد أفرط ، والحق التوسط بين الطرفين ، كما يقوله أبو إسحاق وغيره (٢) .

وهذا الذي ذهب إليه الصنعاني ، موافقاً فيه أبا إسحاق الإسفراييني وغيره ، مخالف لمذهب أهل السنة والجماعة ؛ حيث إن من أصولهم الثابتة التصديق بكرامات الأولياء ، وما يجرى الله على أيديهم من خوارق العادات في أنواع العلوم والمكاشفات وأنواع القدرات والتأثيرات ؛ كالمأثور عن سالف الأمم في سورة الكهف وغيرها ، وعن صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين وسائر قرون الأمة ، وهي موجودة فيها إلى يوم القيامة (٣) .

ولعل الذي دفع الصنعاني إلى أن يقول بهذا القول هو ما شهده من غلو في أمر الكرامة والأولياء ، بلغ حد الشرك والإلحاد ، فتصدى لنقض هذا الباطل وتبيين عواره وفساده ، إلا أنه تجاوز في رده ؛ بحيث إنه جحد بعض الحق ، وقال ببعض الباطل ،

---

(١) انظر : الصنعاني : الإنصاف ، ص ٧١ ، ٧٢ .

(٢) انظر : الصنعاني : الإنصاف ، ٧٤ .

(٣) انظر : ابن تيمية : مجموع الفتاوى (٣/ ٥٦) .

فيكون بذلك قد رد بدعة ببدعة ، ورد باطلاً بباطل ، ومثل هؤلاء كما يقول ابن تيمية : «إذا لم يجعلوا ما ابتدعوه قولاً يفارقون به جماعة المسلمين ، يوالون عليه ويعادون ، كان من نوع الخطأ ، والله- سبحانه وتعالى - يغفر للمؤمنين خطأهم في مثل ذلك» (١) .

ويضاف إلى هذا السبب سبب آخر ، وهو نشأة الصنعاني في مجتمع على مذهب الزيدية ، ومعلوم أن الزيدية في المعتقد على طريقة المعتزلة ، وإن كان الصنعاني بجهاده الحق في تحرى الحق وإصابته قد وفق في التحرر من هذا المذهب ، فهو يقول : « . . . وإنما قدمت هذا لئلا يظن الناظر أنى أذهب إلى قول فريق من الفريقين : المعتزلة ، والأشعرية ؛ فإن الكل قد ابتدعوا في هذا الفن الذي خاضوا فيه»(٢) .

فهو مخالف للمعتزلة والأشعرية ولا يقول بقولهما ، بل يرى أن كلاً منهما قد ابتدع في الدين في هذا الفن الذي خاضوا فيه ، لكنه مع ذلك لم يسلم من بعض شبههم ، ولم ينفك من بعض باطلهم في أمور قليلة ، منها قول المعتزلة وأبي إسحاق الإسفراييني في هذا الباب .

---

(١) انظر : ابن تيمية : مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٩) .

(٢) انظر : الصنعاني : الأنفاس الرحمانية ، ص ٥٢ .

الفصل الرابع

الســمعيات

أولاً : عذاب القبر ونعيمه :

من أصول أهل السنة والجماعة الإيمان بعذاب القبر ونعيمه ، وكونه حفرة من حفر النار ، أو روضة من رياض الجنة .

وقد تضافرت نصوص الكتاب والسنة على إثبات عذاب القبر ونعيمه ، وأجمع على ذلك سلف الأمة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم .

وقرر الصنعاني مذهب السلف في إثبات عذاب القبر ونعيمه ، وخالف المنكرين لذلك ، فقد نقل عن ابن القيم : أن عذاب القبر كما أنه هو مقتضى السنة الصحيحة ، متفق عليه بين أهل السنة ؛ وعن ابن حنبل قوله : عذاب القبر حق لا ينكره إلا ضال مضل [١] .

وقد دافع الصنعاني عن المعتزلة فيما نسب إليهم من إنكار عذاب القبر ، فذكر أن الذي في كتبهم الإقرار بثبوت عذاب القبر وسؤال الملكين ، ولا يخالف فيه أحد منهم ، وإنما يذكر المعتزلة في كتبهم أنه لم يثبت عذاب القبر ضرار بن عمرو ، وليس من المعتزلة ، بل هو عندهم من فروع الجهمية ، والمعتزلة كلها لا تقول بهذا ، وتقول بثبوت سؤال الملكين وعذاب القبر ، فالعجب نسبة مذهب ضرار إليهم ، وهو ليس منهم ، وهذا من رمى الطائفة بمقالة من ليس منها ، وهذا تقصير عن البحث ورمي للخصم بكل حجر ومدر ، ومثل هذا لا يحل للمسلم أن يفعله ، وهب أن ضراراً من المعتزلة ، فلا تنسب مقالة واحد إلى الطائفة كلها [٢] .

---

(١) انظر : الصنعاني : جمع الشتيت في شرح أبيات التثبيت ، ص ٣٤ .

(٢) انظر : الصنعاني : جمع الشتيت في شرح أبيات التثبيت ، ص ٣٣-٣٤ .

وقال الصنعاني - أيضاً - في الدفاع عن المعتزلة في موضع آخر : «وممن بعد عن خصب الآثار ، وسافر إلى مجدب آرائه الفاسدة من أنكر عذاب القبر ودخول الملكين إليه ، وقد نسب ذلك إلى المعتزلة من تحامل عليهم ، وهم بريئون من ذلك ، إنما أنكره ضرار بن عمرو وشرذمة معه ، لكنه لما كان معتزلياً[١] نسبه إلى جملتهم ، وهذا من قبيح التحامل أن يجعل قول قائل من طائفة قولاً لها قاطبة . . . والذي غر ضراراً البعد عن الأثر»[٢] .

وأيد الصنعاني دفاعه عن المعتزلة بأن ذكر أن الزمخشري - وهو من المعتزلة - قد استدل بقوله تعالى : ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا﴾[غافر : ٤٦] على عذاب القبر ، وقال في تفسير قوله تعالى : ﴿فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾[طه : ١٢٤] إنها في عذاب القبر . كما نقل الصنعاني عن ابن القيم قوله : وأما قول أهل البدع ؛ فإنه قال أبو الهذيل والمريسي : من خرج عن سمة الإيمان ، فإنه يعذب بين النفختين ، والمسألة في القبر إنما تقع في ذلك الوقت ، وأثبت الجبائي وابنه والبلخي عذاب القبر ، ولكنهم نفوه عن المؤمنين وأثبتوه لأصحاب التخليد من الكفار والفساق على أصولهم . وقال الصالحي وصالح قبة : عذاب القبر يجري على المؤمنين من غير رد الأرواح إلى الأجساد ، والميت يجوز أن يألم ويحس ويعلم بلا روح ، هذا قول جماعة من الكرامية ، وقال بعض المعتزلة : إن الله سبحانه وتعالى يعذب الموتى في قبورهم ، ويحدث فيهم الألم وهم لا يشعرون ، فإذا حشروا وجدوا تلك الآلام وأحسوا بها ، وقالوا : سبيل المعذبين

---

(١) يلاحظ أن الصنعاني قرر هنا ما نفاه في الفقرة السابقة ؛ حيث إنه في الفقرة السابقة نفى كون ضرار من المعتزلة ، وقال : إنه من الجهمية ، وفي هذه الفقرة قال : إنه من المعتزلة .

(٢) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ٤١٩ .

من الموتى كسبيل السكران والمغشي عليه ، لو ضربوا ، لم يجدوا الآلام فلو عاد عليهم العقل ، لأحسوا بألم الضرب [١] .

وأما مسألة هل عذاب القبر على النفس والبدن ، أو على النفس دون البدن ، أو البدن دون النفس ، وهل شارك البدن النفس في النعيم والعذاب؟

فقد قرر الصنعاني مذهب سلف الأمة وأئمتها ، وهو أن الميت إذا مات ، يكون في نعيم أو عذاب ، وأنه يحصل ذلك لروحه وبدنه ، وأن الروح تبقى بعد مفارقة البدن منعمة أو معذبة ، وأنها تتصل بالبدن أحياناً يحصل له معها النعيم والعذاب ، ثم إذا كان يوم القيامة الكبرى أعيدت الأرواح إلى الأجساد ، وقاموا من قبورهم لرب العالمين ، ومعاد الأبدان متفق عليه عند جميع المسلمين واليهود والنصارى [٢] .

وما ذهب إليه الصنعاني من إيجاد الإيمان بعذاب القبر ونعيمه ، هو معتقد أهل السنة والجماعة ، المقرر في أصولهم ، فقد قال أبو الحسن الأشعري بعد أن عدد أصول أهل السنة والجماعة التي أجمعوا عليها : «وأجمعوا على أن عذاب القبر حق ، وأن الناس يفتنون في قبورهم بعد أن يحيون فيها ، ويسألون ، فيثبت الله من أحب تثبيته»[٣] .

وقال الطحاوي : «ونؤمن بعذاب القبر لمن كان له أهل ، وسؤال منكر ونكير في

---

(١) انظر : الصنعاني : جمع الشتيت في شرح أبيات التثبيت ، ص ٥٤-٥٥ .

(٢) انظر : الصنعاني : جمع الشتيت في شرح أبيات التثبيت ، ص ٥٦ .

(٣) أبو الحسن الأشعري : رسالة إلى أهل الثغر ، ص ٢٧٩ .

قبره عن ربه ودينه ونبيه ، على ما جاءت به الأخبار عن رسول الله وعن الصحابة رضوان الله عليهم» [١] .

وقال ابن تيمية : «من الإيمان باليوم الآخر : الإيمان بكل ما أخبر به النبي - ﷺ - مما يكون بعد الموت ، فيؤمنون بفتنة القبر وبعذاب القبر ونعيمه ، فأما الفتنة : فإن الناس يمتحنون في قبورهم ، فيقال للرجل : من ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟»[٢] .

وعقد الأصبهاني في كتابه «الحجة في بيان المحجة» فصلاً بعنوان : «الرد على من أنكر عذاب القبر» ، ثم ساق فيه بعض الأحاديث ؛ لإثبات عذاب القبر [٣] .

وصنف ابن رجب الحنبلي كتاباً بعنوان : «أهوال القبور» تحدث فيه في الباب السادس عن عذاب القبر ونعيمه ، فقال : وقد دل القرآن على عذاب القبر في مواضع كثيرة ، ثم ساق بعض الآيات الكريمة ، وأقوال المفسرين حولها ، كما ذكر كثيراً من الأحاديث الدالة على عذاب القبر ونعيمه [٤] .

ثانياً : مستقر الأرواح بعد الموت :

وصف الصنعاني هذه المسألة بأنها من الأمهات ، التي لا بد من ذكرها ، وذكر خلاف الناس فيها ، وقد نقل خلاصة ما ذكره ابن القيم عنها في كتابه «الروح» ، فقال :

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٥٧٢) .

(٢) العقيدة الواسطية مع شرحها للهراس ، ص ٢٠١-٢٠٢ .

(٣) الأصبهاني : الحجة في بيان المحجة (١/ ٤٤٩) .

(٤) ابن رجب : أهوال القبور ، ص ٣٩- ٨١ .

وأما أين مستقر الأرواح ما بين الموت إلى يوم القيامة ، هل في السماء أو في الأرض؟ وهل في الجنة أم لا؟ وهل تودع في أجساد غير أجسادها التي كانت فيها ، فتنعم أو تعذب فيها ، أو تكون مجردة؟ فهذه مسألة عظيمة تكلم الناس فيها ، واختلفوا فيها ، وهي إنما تلقى من السمع فقط ، فقد اختلف في ذلك على تسعة أقوال :

أحدها : أن أرواح المؤمنين عند الله في الجنة ، شهداء كانوا أو غير شهداء ، إذا لم يحبسهم عن الجنة كبيرة ولا دين ، وتلقاهم ربهم بالرحمة والعفو عنهم ، وهذا مذهب أبي هريرة وعبد الله بن عمر - رضي الله عنهم - وحجة هذا القول هو : قوله تعالى : ﴿**فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ**﴾[الواقعة : ٨٨-٨٩] وهذا ما ذكره الله عقب خروجها من البدن بالموت [١] .

والثاني : أن أرواح المؤمنين بفناء الجنة على أبوابها ، يأتيهم من روحها ونعيمها ورزقها ، وهذا قول مجاهد [٢] .

والثالث : أن الأرواح على أفنية قبورها ، وإليه ذهب أبو عمرو بن عبد البر [٣] .

والرابع : أن أرواح المؤمنين عند الله ، وهو قول من تأدب مع لفظ القرآن ؛ حيث يقول الله : ﴿**أَحْيَاءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ**﴾[آل عمران : ١٦٩] ، في الجنة عند الله ، وكأن هذا القائل رأى أن هذه العبارة أسلم وأوفق ؛ وهذا القول قد عاد إلى القول الأول [٤] .

---

(١) انظر : الصنعاني : جمع الشتيت ص٥٩- ٦١ .

(٢) انظر : الصنعاني : جمع الشتيت ص ٦١-٦٢ .

(٣) انظر : الصنعاني : جمع الشتيت ص ٦٢-٦٤ .

(٤) انظر : الصنعاني : جمع الشتيت ص ٦٤ .

والخامس : أن أرواح المؤمنين في الجنة وأرواح الكفار في النار ، وهذا وافق قوله : إنها في الجنة ، أول قول [1] .

والسادس : أن أرواح المؤمنين بالجابية وأرواح الكفار ببئر برهوت ، وهذا قول جماعة من أهل السنة ، وروى عن جماعة من الصحابة [2] .

والسابع : أن أرواح المؤمنين في السماء السابعة في عليين وأرواح الكفار في سجين الأرض السابعة ، فهذا قول قاله جماعة من السلف والخلف [3] .

والثامن : أن أرواح المؤمنين في برزخ من الأرض ، تذهب حيث شاءت ، وهذا مروي عن سلمان الفارسي - رضي الله عنه - والبرزخ هو الحاجز بين الشيئين ، وكأن مراد سلمان - رضي الله عنه - أرض الدنيا والآخرة ، تذهب حيث شاءت ، وهذا قول قوي ، فإنها فارقت الدنيا ولم تلج الآخرة ، بل هي في برزخ بينهما ، وأرواح المؤمنين في برزخ فيه الروح والريحان والنعيم ، وأرواح الكفار في برزخ ضيق فيه الغم والعذاب [4] .

والتاسع : أن أرواح المؤمنين عن يمين آدم ، وأرواح الكفار عن يساره . وهذا يدل له الحديث الصحيح في الإسراء : أن النبي ﷺ لما أسرى به ، وجد آدم في السماء

---

(١) انظر : الصنعاني : جمع الشتيت ص ٦٤ .

(٢) انظر : نفس المصدر ، ص ٦٤-٦٥ .

(٣) انظر : الصنعاني : جمع الشتيت ص ٦٥ .

(٤) انظر : نفس المصدر ، ونفس الصفحة .

الدنيا وأرواح أهل السعادة عن يمينه ، وأرواح أهل الشقاوة عن يساره ، فإذا نظر إلى أهل السعادة ضحك ، وإذا نظر إلى أهل الشقاوة بكى [١] . [٢] .

ثالثاً : الميزان :

الميزان في اللغة : اسم للآلة التي توزن بها الأشياء ، والوزن هو معرفة قدر الشيء[٣] .

وفي الشرع : هو ميزان حقيقي ، له لسان وكفتان ، توزن به السيئات والحسنات[٤] .

وذكر الصنعاني أن ذكر الميزان قد طفحت به السنة ، بما لا يحتمل غير الحقيقة ، فمن ذلك قوله ﷺ : «**يوضع الميزان يوم القيامة ، فتوزن الحسنات والسيئات ، فمن رجحت حسناته على سيئاته ، دخل الجنة ، ومن رجحت سيئاته على حسناته ، دخل النار**» [٥] .

ومن ذلك ما روي عن أنس يرفعه ، قال : «**إن ملكاً موكلاً بالميزان ، فيؤتى بالعبد يوم القيامة ، فيوقف بين كفتي الميزان ، فإن ثقل ميزانه ، نادى الملك بصوت يسمع الخلائق : سعد فلان بن فلان سعادة لا يشقى بعدها أبداً ، وإن خف ميزانه ، نادى الملك : شقي فلان شقاوة لا يسعد بعدها أبداً**» [٦] .

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ، باب : كيف فرضت الصلوات في الإسراء ، برقم ٣٤٩ ، ومسلم في كتاب الإيمان ، باب : الإسراء برسول الله إلى السموات وفرض الصلوات ، برقم (١٦٣) .

(٢) انظر : جمع التشتيت ، ص ٦٥-٦٦ .

(٣) انظر : الأصفهاني : المفردات في غريب القرآن ، ص٥٢٢ .

(٤) انظر : السفاريني : لوامع الأنوار (٢/ ١٨٤) .

(٥) السيوطي : الدر المنثور (٣/ ٤١٩) .

(٦) نفس المصدر ، ونفس المصدر .

ومن ذلك قوله ﷺ : «**كلمتان خفيفتان في اللسان ، ثقيلتان في الميزان ، حبيبتان إلى الرحمن ، سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم**» (١) . (٢) .

وبناء على هذه الأحاديث وغيرها ، ذكر الصنعاني أن الميزان على حقيقته وهو في هذا موافق لمذهب أهل السنةوالجماعة ؛ فقد قال أحمد بن حنبل : « والميزان حق ، توزن به الحسنات والسيئات كما شاء أن توزن» (٣) .

وعقد الآجري باباً في كتابه الشريعة بعنوان : الإيمان بالميزان وأنه حق يوزن به الحسنات والسيئات ، ثم ساق عدداً كبيراً من الأحاديث والآثار ، التي تثبت الإيمان بالميزان (٤) .

وقال ابن بطة : «وقد اتفق أهل العلم بالأخبار والعلماء والزهاد والعباد في جميع الأمصار : أن الإيمان بذلك واجب لازم» (٥) .

هذا ، وقد رد الصنعاني على من أنكر حقيقة الميزان ، فقال : «فالعجب من منكري حقيقة ذلك ، وقوله بالمجاز ، مع التصريح بالكفة ، واللسان والخفة ، والثقل ، والسعة ، وغير ذلك ، لكن من حرم بركة السنة ، مال إلى مثل ذلك التأويل» (٦) . كما ذكر أنه ليس مع من أنكر الحقيقة إلا مجرد الاستبعاد ، وهو قول من نسب إلى

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الدعوات ، باب : فضل التسبيح ، رقم ٦٤٠٦ .

(٢) انظر : الصنعاني إيقاظ الفكرة ، ص ٤٠٠-٤٠٤ .

(٣) طبقات الحنابلة ، (١/ ٢٧) .

(٤) الآجري : الشريعة ، ص ٣٨٢ .

(٥) ابن بطة العكبري : الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة ، ص ٢٢٣ .

(٦) انظر : الصنعاني إيقاظ الفكرة ، ص ٤٠٥ .

مجاهد والأعمش والضحاك ، واختاره كثير من المتأخرين ، وأن المراد به القضاء السوى والحكم العادل ، وأن لفظ الوزن مستعمل في ذلك ، لغة وعرفاً . وقد برروا تأويلهم هذا بأن الميزان إنما يراد به التوصل إلى معرفة مقادير الشيء ، ومقادير الأعمال لا يمكن إظهارها ؛ لأنها أعراض قد فنيت وعلى تقدير بقائها ، لا تقبل الوزن (١) .

وهذا الرأي الذي ذكره الصنعاني قد نسبه كثيرون إلى المعتزلة ، ومن هؤلاء الإيجي ؛ حيث قال : «إنهم (المعتزلة) ينكرون الميزان ؛ لأن الأعمال أعراض ، لا يمكن وزنها »(٢) .

ولكن القاضي عبد الجبار في شرح الأصول الخمسة يقول : «ولم يرد الله تعالى بالميزان إلا المعقول منه ، المتعارف بيننا ، دون العدل وغيره ، على ما يقول بعض الناس ، وكلام الله - تعالى - مهما أمكن حمله على الحقيقة لا يجوز أن يعدل عنه إلى المجاز ، يبين ذلك ويوضحه أنه لو كان الميزان إنما هو العدل ، لكان لا يثبت للثقل والخفة فيه معنى ، فدل على أن المراد به الميزان المعروف الذي يشتمل على ما تشتمل عليه الموازين» (٣) .

وواضح من كلام القاضي عبد الجبار أنه يثبت الميزان على حقيقته ، وذلك يدل على أن المعتزلة لا يقولون بأجمعهم بأن الميزان هو العدل ، كما نسبه إليهم الإيجي وغيره ، وهذا يؤكد صدق الحقيقة المنهجية التي كررها الصنعاني مراراً وهي أنه ينبغي

---

(١) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ٤٠٨ .

(٢) الإيجي : المواقف ، ص ٣٨٤ .

(٣) القاضي عبد الجبار : شرح الأصول الخمسة ، ص ٧٣٥ .

أخذ كلام كل فرقة من كتبهم ، وليس من كتب خصومهم ، وفي ذلك يقول الصنعاني : «واعلم أن عنوان الإنصاف وعلامته فيمن خاض في مسائل الخلاف هي أن ينقل كلام كل فرقة من كتبها التي ألفتها واختارتها ، وعبرت عنها وعما تريده بألفاظ قد حررتها ، وسمت أدلتها أدلة ، وهذبت لها عبارات قد ارتضتها ، فينقل نصوص عباراتهم وألفاظهم ، ولا ينقل كلام فرقة من كتب فرقة أخرى ، قد انتصبت لجدالها ، والرد على أقوالها ، وسمت أدلتها شبهاً ، وطففت في مكيال أقوالها ، وخسرت ميزان عباراتها ، وعنونت عباراتها بـ «قالت المجبرة» ، «قالت القدرية» ؛ فإن هذا من التنابز بالألقاب المنهي عنه بنص الكتاب ، ومن التنفير عن المخالف بأول لفظة يعبر عنه بها ، ثم يسري ذلك إلى الأدلة ، فيلقبها بالشبه ونحو ذلك ، وقد عبر عنها صاحبها بالحجة ، فالواجب الإتيان بعبارة خصمه ، وسوق لفظه الذي اختاره ، ثم الكلام عليه بإنصاف ، فكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا المعصوم» [١] .

هذا وقد أثار الصنعاني مسألة أخرى بعد أن أثبت أن الميزان على حقيقته ؛ وهي الاختلاف في الموزون ماذا هو ؛ فإن الأعمال أعراض .

فنقل عن الزمخشري قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ﴾[الأنبياء : ٤٧] : «فإن قلت : كيف توزن الأعمال ، وإنما هي أعراض؟ قلت : فيه قولان : أحدهما : توزن صحائف الأعمال ، والثاني : تجعل في كفة الحسنات جواهر بيض مشرقة ، وفي كفه السيئات جواهر سود مظلمة»[٢] .

---

(١) الصنعاني : الأنفاس الرحمانية ، ص ٢٩ .

(٢) الزمخشري : الكشاف ، (٣/ ١٣) ، وانظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ٤٠٨ .

وأيّد الصنعاني القول الأول ، وذكر أنه رأى الجمهور ، واستدل عليه بحديثي السجلات والبطاقة ؛ وهما قوله ﷺ : **«يصاح برجل من أمتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة ، فينشر له تسعة وتسعين سجلاً ، كل سجل منها مد البصر ، فيقول : أتنكر من هذا شيئاً؟ أظلمك كتبتي الحافظون؟ فيقول : لا يارب ، فيقول : إن لك عذراً أو حسنة؟ فيهاب ، فيقول : لا يارب ، فيقال : بلى إن لك عندنا حسنة ، وإنه لا ظلم اليوم ، فيخرج له بطاقة فيها : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، فيقول : يارب ما هذه البطاقة مع هذه السجلات؟! فيقال : إنك لا تظلم ، فتوضع السجلات في كفة ، والبطاقة في كفة ، فطاشت السجلات ، وثقلت البطاقة ، ولا يثقل مع اسم الله شيء»**(١) .

وقوله ﷺ : **«توضع الموازين يوم القيامة ، فيؤتى بالرجل ، فيوضع في كفة ، ويوضع ما أحصي عليه ، فيتمايل به الميزان ، فيؤمر به إلى النار ، فإذا صائح يصيح من عند الرحمن : لا تعجلوا ، لا تعجلوا ؛ فإنه قد بقي له ، فيؤتى ببطاقة فيها : لا إله إلا الله ، فتوضع مع الرجل في كفة ، يميل به الميزان»** (٢) .

وهذا الرأي الذي ارتضاه الصنعاني وذكر أنه مذهب أهل السنة والجماعة ، قد رجحه القرطبي ، وقال : «والصحيح أن الموازين تثقل بالكتب فيها الأعمال مكتوبة ، وبها تخف ؛ قال ابن عمر : توزن صحائف الأعمال ، وإذا ثبت هذا ، فالصحف

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٢١٣) ، والترمذي في السنن (٥/ ٢٤-٢٥ رقم ٢٦٣٩) ، وابن ماجه في السنن (٢/ ١٤٣٧ رقم ٤٣٠٠) ، وابن حبان في صحيحه (١/ ٤٦١-٤٦٢ رقم ٢٢٥) .

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٢٢١) .

أجسام ، فيجعل الله تعالى رجحان إحدى الكفتين على الأخرى ، دليلاً على كثرة أعماله» [١] .

كما أيد هذ القول السفاريني ، وذكر أنه مذهب جمهور المفسرين ، فقال : «والحق أن الموزون صحائف الأعمال ، وصححه ابن عبد البر وغيرهما ، وذهب إليه جمهور من المفسرين» [٢] .

هذا ، وقد ذكر الصنعاني قولاً آخر ، وهو أن الذي يوزن هو نفس الأعمال ، لا صحائفها ، وذكر أن القول بأن تجسيم العرض طور خلاف طور العقل - كلام ظاهري عامي ، والذي عليه أهل التحقيق أن أصل الشيء وحقيقته أمر مغاير لصورته ، التي يتجلى بها على المشاعر الظاهرة ، وأنه يختلف ظهوره في تلك الصور بحسب اختلاف المواطن والنشآت ، فيلبس في كل موطن لباساً ، ويتجلبب في كل نشأة بجلباب ، كما قالوا : إن لون الماء لون إنائه [٣] .

وقد استشهد الصنعاني على ذلك بقول ابن تيمية : إنه لا يستحيل أن ينشئ الله تعالى من تلك الأعراض أجساماً ، تكون تلك الأعراض مادة لها ، وليس مع المانع إلا مجرد الاستبعاد ، ولا مانع من كون الشيء مادة لمخالفه ولا لضده ، وإنما يمتنع لو كان يستلزم المحال ، ويؤدى إلى الجمع بين النقيضين [٤] .

---

(١) القرطبي : التذكرة ، ص ٣١٣ .

(٢) السفاريني : لوامع الأنوار ، (٢/ ١٨٧) .

(٣) انظر : الصنعاني إيقاظ الفكرة ، ص ٤٠٨ .

(٤) انظر : نفس المصدر ، ص ٤٠٩ ، وانظر : ابن تيمية : درء تعارض العقل والنقل (٢/ ١٣-١٤) .

هذا ، وقد ذكر الصنعاني قولاً آخر ، وهو أن الذي يوزن هو الأشخاص ، فيثقلون أو يخفون بقدر إيمانهم لا بضخامة أجسامهم ، لما روي عنه - ﷺ - **«إنه ليأتي بالرجل العظيم السمين يوم القيامة ،لا يزن عند الله جناح بعوضة»** [١][٢] .

ويمكن الجمع بين ما دلّت عليه النصوص التي أوردها أصحاب كل قول ،بالقول بأن الذي يوزن هو العامل وعمله وصحف أعماله ، وهو ما رجحه صاحب «معارج القبول» حيث قال : والذي استظهر من النصوص أن العامل وعمله وصحيفة عمله كل ذلك يوزن ؛ لأن الأحاديث التي في بيان القرآن قد وردت بكل من ذلك ، ولا منافاة بينها ، ويدل لذلك ، ماورد في قصة صاحب البطاقة ؛ حيث قال ﷺ : **«توضع الموازين يوم القيامة ، فيؤتى بالرجل فيوضع في كفة ، ويوضع ما أحصى عليه ، فيمايل به الميزان ، قال : فيبعث به إلى النار ، قال : فإذا أدبر ، إذا صائح من عند الرحمن - عز وجل - يقول : لا تعجلوا ؛ فإنه قد بقى له ، فيؤتى ببطاقة فيها لا إله إلا الله ، فتوضع مع الرجل في كفة حتى يميل الميزان»** [٣] .

فهذا الحديث يدل على أن العبد يوضع هو وحسناته وصحيفتها في كفة ، وسيئاته مع صحيفتها في الكفة الأخرى ، وهذا غاية الجمع بين ما تفرق ذكره في سائر أحاديث الوزن[٤] .

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب التفسير ، باب : أولئك الذين كفروا بآيات ربهم ولقائه فحبطت أعمالهم (رقم ٤٧٢٩) .

(٢) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ٤١٠ .

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٢٢١) .

(٤) انظر : حافظ الحكمي : معارج القبول (٢/ ٨٤٨) .

وتجدر الإشارة أخيراً إلى أن محاولة إخضاع الغيبيات لتصورات البشر بغير دليل شرعي صحيح من السلبيات ، التي وقع فيها بعض أهل السنة ، انطلاقاً من مقصدهم النبيل ، وهو الإثبات وعدم التأويل ، والرد على المعطلة ، ولكن المغالاة في ذلك بغير دليل ربما أوقع في سلبية التكييف أو التشبيه ، وسواء كان ذلك في صفات الباري - سبحانه - أو في أفعاله يوم القيامة ، ومنها وزن الأعمال ، فإن المعطلة قالوا بأن معنى الوزن : العدل ، نافين بذلك حقيقة الوزن ؛ مما دفع بعض أهل السنة إلى مقابلتهم بإثبات الميزان على الوجه الحقيقي المعروف للناس ، وأن له لسان وكفتان ، وهذا تكييف بغير دليل يقيني الثبوت ، وقد شاهدنا في حياتنا المعاصرة موازين دقيقة من غير كفتين ولا لسان ، وهي موازين درجات الحرارة ، وضغط الدم ، وموازين الذهب الالكترونية وغيرها ، والله سبحانه قادر على إيجاد موازين يوم القيامة لوزن الأعمال من غير كفتين ولا لسان [١] .

رابعاً : الصراط :

الصراط في اللغة : الطريق الواضح [٢] .

وفي الشرع : جسر منصوب على متن جهنم بين الجنة وأرض المحشر ، عليه يمر الناس على قدر أعمالهم [٣] .

وعرفه الصنعاني بأنه جسر ممدود على متن جهنم أدق من الشعر ، وأحد من

---

(١) انظر : د . سعيد القحطاني : الشيخ عبد القادر الجيلاني وآراؤه الاعتقادية والصوفية ، ص ٣٨٢ .

(٢) انظر : ابن منظور : لسان العرب (٧/ ٣٤٠) ، والرازي : مختار الصحاح ص ١٥١ .

(٣) انظر : السفاريني : لوامع الأنوار (٢/ ١٨٩) .

السيف ، أعلاه نحو الجنة[١] ، وأكد على وجوب الإيمان به ، وأن السيف قد أجمعوا على إثباته ، وأنه جسر على متن جهنم يمر عليه الناس كلهم ، فالمؤمنون ينجون على حسب أعمالهم ، والآخرون يسقطون[٢] .

وقد استشهد الصنعاني على وجوب الإيمان بالصراط ببعض الأحاديث ، ومنها : قوله ﷺ : «يحمل الناس على الصراط يوم القيامة، تقادع بهم جنبتا الصراط تقادع الفراش في النار ، فينجي الله من شاء . . . » الحديث[٣].

وقوله ﷺ : **«لجهنم جسر أدق من الشعرة ، وأحد من السيف ، عليه كلاليب[٤] ، وحسك[٥] ، تأخذ من يشاء الله ، والناس عليه كالطرف والبرق ، وكالريح وكأجاويد الخيل والركاب ، والملائكة تقول : رب سلّم سلّم ، فناج مسلّم ومخدوش مسلّم ومكوّر على النار وجهه »**[٦] .

وقوله ﷺ : **«الصراط على جهنم ، مثل حرف السيف ، بجنبتيه الكلاليب والحسك، فيركبه الناس ، فيختطفون ، والذي نفسي بيده إنه ليؤخذ بالكلوب الواحد أكثر من ربيعة ومضر ، والملائكة على جنبتيه تقول : رب سلّم سلّم »**[٧] .

---

(١) انظر : الصنعاني : جمع الشتيت ، ص٦٧ .

(٢) انظر : نفس المصدر : ص٦٧ - ٦٨ .

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٥/ ٤٣) ، والطبراني في المعجم الصغير (٢/ ٧٥) ، وابن أبي عاصم في السنة (رقم ٨٣٧) .

(٤) الكلاليب : جمع كلوب ، وهو حديدة معوجة الرأس ، انظر : النهاية في غريب الحديث : (٤/ ١٩٥).

(٥) الحسك : جمع حسكة ، وهو شوكة صلبة معروفة ، انظر : النهاية (١/ ٣٨٦) .

(٦) أخرجه أحمد في مسنده (٦/ ١١٠) .

(٧) أخرجه البيهقي في الشعب (١/ ٣٣٢) ، وابن المبارك في زوائد الزهد ، رقم (٤٠٣) .

وبعد أن أورد الصنعاني هذه الأحاديث وغيرها ، قال : «فهذه قطرة من بحار الأحاديث الواردة في حقيقة الصراط ، وقد ساق منها السيوطي شطراً صالحاً في «البدور السافرة» فما ينكر ذلك إلا من بعد عن الآثار والسنة ، وقدم الآراء على صحيح الأخبار» [١] .

وهذا الذي ذهب إليه الصنعاني هو مذهب السلف ، فقد قال سلمان الفارسي - رضي الله عنه - : «يوضع الصراط يوم القيامة وله حد كحد الموسي ، فتقول الملائكة : يا رب من يمر على هذا؟ فيقول : من شئت من خلقي ، فيقولون : يا ربنا ، ما عبدناك حق عبادتك» [٢] .

وقال أحمد بن حنبل : «والصراط حق يوضع على شفير جهنم ، ويمر الناس عليه ، والجنة من وراء ذلك» [٣] .

وقال ابن بطة العكبري : «ثم الإيمان بالبعث والصراط ، وشعار المؤمنين يومئذ سلّم سلّم ، والصراط كما جاء في الحديث : أنه أحد من السيف ، وأدق من الشعرة» [٤] .

خامساً : الشفاعة :

الشفاعة في اللغة : هي الانضمام إلى آخر ناصراً له ، وسائلاً عنه ، وأكثر ما تستعمل في انضمام من هو أعلى حرمة ومرتبة إلى من هو أدنى [٥] .

---

(١) الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ٤١٥ .

(٢) ذكره اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ، رقم ٢٢٢١ .

(٣) أبو يعلى : طبقات الحنابلة (١/ ٢٧) .

(٤) ابن بطة العكبري : الشرح والإبانة ، ص ٢٢١ .

(٥) انظر : المفردات في غريب القرآن ، ص ٢٦٣ .

وفي الاصطلاح : عرفها ابن الأثير بقوله : «هي السؤال في التجاوز عن الذنوب والجرائم» [١] .

وقيل في تعريفها : هي سؤال الخير للغير [٢] .

وبتأمل هذين التعريفين يتبين أن الأول يحصر طلب الشفاعة بدرء المفاسد ، وأن الثاني يحصره بجلب المصالح . والحقيقة أن طلب الشفاعة لا يختص بواحد منهما ، بل يتعلق بأحدهما تارة ، بالآخر تارة أخرى .

ومن ثم فقد عرفها البعض بقوله : هي التوسط للغير بجلب منفعة أو دفع مضرة[٣] . وهذا تعريف جيد ؛ حيث إنه يشمل الأمرين معاً ، ويطلق هذا التعريف على الشفاعة ، سواء كانت في أمور الدنيا أو الآخرة [٤] .

ولقد تضافرت الأدلة على إثبات الشفاعة يوم القيامة بأنواعها ، فقد دل على ذلك الكتاب والسنة ، وأجمع على إثباتها السلف الصالح أهل السنة والجماعة ، ومن بينهم الصنعاني ؛ حيث ذكر أن أحاديث الشفاعة مسطورة في أمهات كتب السنة ، وأن للرسول ﷺ في الآخرة ست شفاعات [٥] .

وقد حكى الإجماع على إثبات الشفاعة جملة من العلماء ، ومن هؤلاء أبو الحسن الأشعري ؛ حيث قال - أثناء حديثه عن الأصول التي أجمع عليها السلف - : «أجمع على

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٤٨٥) .

(٢) انظر : السفاريني : لوامع الأنوار البهية (٢/ ٢٠٤) .

(٣) انظر : القاضي عبد الجبار : شرح الأصول الخمسة ، ص ٦٨٨ ، ومحمد العثيمين : شرح لمعة الاعتقاد ، ص ١٢٨ .

(٤) انظر : د . ناصر الجديع : الشفاعة عند أهل السنة ، ص ١٥ .

(٥) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ٤٤٣ .

أن شفاعة النبي ﷺ لأهل الكبائر من أمته ، وعلى أنه يُخرج من النار قوماً من أمته . . .»[١] .

ومنهم ابن تيمية ؛ حيث قال : «وأما شفاعته ﷺ لأهل الذنوب من أمته ، فمتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين الأربعة وغيرهم ، وأنكرها كثير من أهل البدع» [٢] .

هذا ، وقد تحدث الصنعاني عن أنواع شفاعة الرسول - ﷺ - فذكر أنها ستة ، وسأذكرها فيما يلي ملخصة :

١- الشفاعة العظمى : وهي الشفاعة الأولى الخاصة بالنبي محمد ﷺ من بين سائر إخوانه من الأنبياء والمرسلين ، وذلك حين يتوسل الناس يوم القيامة إلى آدم ، ثم نوح ، ثم إبراهيم ، ثم موسى ، ثم عيسى -عليهم الصلاة والسلام- من أجل الشفاعة عند الله تعالى ليقضي بين خلقه ، ويريحهم ربهم من مقامهم ذلك ، وما هم فيه من شدة كرب ، فيتدافع الشفاعة بعد آدم أولو العزم عليهم الصلاة والسلام ، حتى ينتهي الأمر إلى نبينا محمد ﷺ فيشفع عند ربه لأهل الموقف .

وهذه الشفاعة أعظم الشفاعات ؛ ولهذا تسمى الشفاعة العظمى ، فهي شفاعة عامة لجميع أهل الموقف ، على اختلاف أديانهم ، وهذه الشفاعة هي المقام المحمود الذي وعد الله عز وجل نبيه محمداً ﷺ في قوله تعالى : ﴿عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾[الإسراء : ٧٩] وذلك على قول أكثر العلماء[٣] .

---

(١) أبو الحسن الأشعري : أصول أهل السنة والجماعة ، ص ٩٠ .

(٢) ابن تيمية : مجموع الفتاوى ، (١/ ١٤٨) .

(٣) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ٤٤٣ ، اللالكائي : شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٦/ ١١١٢-١١١٣) ، وابن حجر : فتح الباري (٨/ ٤٠٠) ، (١١/ ٤٢٦ ، ٤٢٧) .

٢- الشفاعة في استفتاح باب الجنة لأهلها : فقد ذكر الصنعاني أنه ثبت أنه ﷺ شفع لأمته في دخول الجنة ، وثبت أن أحداً لا يدخلها إلا بعد دخوله ﷺ[1]

٣- شفاعته ﷺ لقوم من أمته قد استوجبوا النار : فيشفع لهم أن لا يدخلوها ، ويدل عليها حديث : «**شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي**»[2] ، وقد قسّم الصنعاني أهل الكبائر إلى قسمين : منهم من يدخل النار ، ومنهم من لا يدخلها ، ويدل عليها أن شفاعته ﷺ تعمل في العفو عن أهل الجرائم ، وفي ذلك زيادة ثواب المحسن ، فإذا عملت في العفو بعد الدخول ، فعملها في العفو عن بعض أمته حتى لا تدخلها أولى ؛ لأن النجاة من النار إنما هي بعفو الله تعالى ، والله تعالى يظهر للخلائق يوم القيامة من منزلة رسوله ﷺ وقبول شفاعته ما يغبطه أهل الجمع ، ومعلوم أن عدم دخول النار بشفاعته ﷺ أعظم لمنزلته وجاهه ، ﷺ وكرامته عليه تعالى من الخروج منها بشفاعة[3] .

٤- شفاعته ﷺ في قوم من العصاة من أهل التوحيد الذين دخلوا النار بذنوبهم ، والأحاديث بها متواترة ، فالعجب من نافيها[4] .

٥- شفاعته لقوم من أهل الجنة في زيادة ثوابهم ورفع درجتهم ، وهذه مما لم ينازع

---

(١) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ٤٤٣-٤٤٤ .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب السنة ، باب في الشفاعة ، والترمذي في سننه ، كتاب صفة القيامة ، باب (١١) ، وأحمد في مسنده (٣/ ٢١٣) .

(٣) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ٤٤٤-٤٤٥ .

(٤) انظر : نفس المصدر : ص ٤٤٥ .

فيها أحد ، وقد دل عليها دعاء النبي ﷺ لأبي سلمة بعد موته : «**اللهم ارفع درجته في المهديين**» (١) ، ودعاؤه لأبي عامر الأشعري - أيضاً - بعد موته : «**اللهم اغفر لعبدك أبي عامر ، واجعله يوم القيامة فوق كثير من خلقك**» (٢) .

٦- شفاعته ﷺ في بعض الكفار من أهل النار ، حتى يخفف عنه عذابه ، وهذه شفاعة خاصة بأبي طالب وحده ؛ فقد قال ﷺ : «**لعله تنفعه شفاعتي يوم القيامة ، فيجعل في ضحضاح**(٣) **من النار ، يبلغ كعبيه ، يغلي منه دماغه**»(٤)(٥) .

وقد اختلف في كيفية طلب هذه الشفاعة : هل هي بلسان المقال أو بلسان الحال؟ بمعنى أن أبا طالب لما بالغ في إكرام النبي ﷺ والذب عنه ، جوزي على ذلك بالتخفيف ، فأطلق على ذلك شفاعة ؛ لكنه بسببه(٦) .

هذا ، وقد قسم الصنعاني الشفاعة إلى قسمين :

شفاعة خاصة : لا يشفع فيها إلا النبي ﷺ ، وهي الشفاعة الكبرى التي تدافعها الأنبياء ، وكذلك الشفاعة في دخول الجنة ، وكذلك في التخفيف من عذاب الكفار .

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب الجنائز ، باب في إغماض الميت والدعاء له إذا حضر .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب المغازي ، باب : غزوة أو طاس ، ومسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة ، باب : فضائل أبي موسى وأبي عامر الأشعريين .

(٣) الضحضاح : ما رقّ من الماء على وجه الأرض نحو الكعبين ، واستعير في النار . انظر : لسان العرب (٨/ ٢٥) .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب مناقب الأنصار ، باب قصة أبي طالب ، ومسلم في صحيحه في كتاب الإيمان ، باب شفاعة النبي - ﷺ - لأبي طالب .

(٥) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ، ص ٤٤٥-٤٤٦ .

(٦) انظر : ابن حجر : فتح الباري (١١/ ٤٣١) .

وشفاعة عامة : وهي شفاعة الإخراج من النار ، يعطاها الأنبياء والملائكة والمؤمنون والشهداء [١] .

هذا ، وقد ذكر الصنعاني أن من الشفاعة ما تكون لأصحاب الكبائر في حط السيئات ومنها ما تكون للمؤمنين التائبين في رفع الدرجات ، وقد ذهب إلى ذلك الأشعرية قاطبة وأئمة الحديث وغيرهم . وقالت المعتزلة : الشفاعة مقصورة على التائبين لرفع الدرجات [٢] .

وما نسبه الصنعاني إلى المعتزلة حق ، فقد قال القاضي عبد الجبار ، مقرراً مذهب المعتزلة في الشفاعة : «لا خلاف بين الأئمة في أن شفاعة النبي ﷺ ثابتة للأمة ، إنما الخلاف في أنها تثبت لمن؟ فعندنا أن الشفاعة للتائبين من المؤمنين ، وعند المرجئة [٣] ، أنها للفساق من أهل الصلاة» [٤] .

ولكن الواقع أن هذا الرأي لا ينسب إلى المعتزلة فقط ، كما ذكر الصنعاني ، وإنما ينسب إلى الخوارج أيضاً ؛ حيث إنهم أنكروا الشفاعة لأهل الكبائر ، فمنعوا الشفاعة لمن يستحق العذاب ، أو أن يخرج من النار من يدخلها [٥] ، فعندهم أن من دخل النار فليس بخارج منها [٦] .

---

(١) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ص ٤٤٦ .

(٢) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ص ٤٨١ .

(٣) يعنى أهل السنة والجماعة .

(٤) شرح الأصول الخمسة ، ص ٦٨٨ .

(٥) ابن تيمية : مجموع الفتاوى (١/ ١١٦) .

(٦) انظر : أبو الحسن الأشعري : مقالات الإسلاميين (١/ ١٦٨ ، ٣٣٤) ، والآجري : الشريعة ص ٣٣١ .

وقد أنكر الخوارج الشفاعة في أهل الكبائر في آخر عصر الصحابة ، وأنكرها المعتزلة في عصر التابعين ، وقالوا بخلود من دخل النار من العصاة الموحدين ، الذين يشهدون أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، ويشهدون أن محمداً عبده ورسوله ﷺ ، ويقيمون الصلاة ، ويؤتون الزكاة ، ويصومون رمضان ، ويحجون البيت الحرام ، ويسألون الله الجنة ، ويستعيذون به من النار في كل صلاة ودعاء ، غير أنهم ماتوا مصرين على معصية عملية ، عالمين بتحريمها ، مؤمنين بما جاء فيه من الوعيد الشديد ، فقضوا بتخليدهم في جهنم مع فرعون وهامان وقارون (١) .

وقد اشتهر عندهم أن أهل الكبائر لا يغفر الله تعالى لهم ، ولا يخرجهم من النار بعد أن يدخلوها ، لا بشفاعة ولا غيرها (٢) ، فمن دخل جهنم يخلد فيها ؛ لأنه إما كافر ، وإما صاحب كبيرة ومات بلا توبة (٣) .

هذا ، وقد ذكر الصنعاني حجج المعتزلة على ما ذهبوا إليه من أن الشفاعة مقصورة على التائبين ، ثم قام بالرد على هذه الحجج ، وذلك كما يلي :

الحجة الأولى : ذكر الصنعاني أنهم تمسكوا بقوله تعالى : ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾[غافر : ١٨] ، والفاسق ظالم ، وبقوله تعالى : ﴿ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾[البقرة : ٢٧] وغيرها مما هو شامل للفساق بعمومه (٤) .

---

(١) انظر : حافظ الحكمي : معارج القبول : (٢/ ٢٥٦) .

(٢) ابن تيمية : مجموع الفتاوى (١/ ٣١٨) .

(٣) انظر : الشهرستاني : الملل والنحل (١/ ٤٥ ، ١١٤ ، ١١٥) ، والسفاريني : لوامع الأنوار البهية (٢/ ٢١٧) .

(٤) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ص ٤٨١ .

فهم هنا قد احتجوا بآيات الوعيد ، الدالة على عموم تعذيب أصحاب الذنوب والمعاصي في النار ، وعدم إخراجهم منها ، وأن هذا يدل على ثبوت الشفاعة يوم القيامة لأهل العذاب . وقد انبنى هذا على مذهبهم المشهور في تخليد أصحاب الكبائر في النار إذا ماتوا من دون توبة ، وذلك لأن الخوارج يكفرونهم[١] ، وأما المعتزلة فيخرجونهم من الإيمان ، ولا يدخلونهم في الكفر ، فهم في منزلة بين المنزلتين[٢] ، ولكنهم يخلدونهم في النار في الآخرة .

قال القاضي عبد الجبار في قوله تعالى : ﴿ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴾[آل عمران : ١٩٢] : «تدل الآية على أن الظالم لا تلحقه شفاعة رسول الله -ﷺ- ولا يتخلص من النار ، إذا مات على ظلمه وإصراره»[٣] .

وقد أجاب الصنعاني عن حجة المعتزلة هذه بأنها تختص بالكفار ، جمعاً بين الأدلة ، على أن الظالم على الإطلاق هو الكافر ، وبأن نفي النصرة لا يستلزم نفي الشفاعة ؛ لأنها طلب عن خضوع ، والنصرة ربما تنبني عن مدافعة ومغالبة ، هذا بعد تسليم كون الكلام لعموم السلب ، لا لسلب العموم[٤] .

ويؤيد ما ذهب إليه الصنعاني قول البيهقي : «آيات التخليد كلها في الكفار»[٥] ، وقول الآجري : «إن المكذب بالشفاعة أخطأ في تأويله خطأ فاحشاً ، خرج به عن

---

(١) أجمع الخوارج على ذلك ما عدا فرقة «النجدات» أصحاب نجدة الحروري . انظر : أبو الحسن الأشعري : مقالات الإسلاميين (١/ ١٦٨) ، وأبو عمار الإباضي : الموجز (٢/ ٩٤) ، ود . عمار الطالبي : آراء الخوارج (١/ ١٤٢) .

(٢) انظر : شرح الأصول الخمسة ، ص ٦٩٥-٦٩٦ .

(٣) القاضي عبد الجبار : متشابه القرآن ، ص ١٧٧ .

(٤) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ص ٤٨٢ .

(٥) البيهقي : البعث والنشور ، ص ٤٩ .

الكتاب والسنة وذلك أنه عمد إلى آيات من القرآن نزلت في أهل الكفر ، أخبر الله عز وجل أنهم إذا دخلوا النار فهم غير خارجين منها ، فجعلها المكذب بالشفاعة في الموحدين ، ولم يلتفت إلى أخبار رسول الله ﷺ ، في إثبات الشفاعة : أنها إنما هي لأهل الكبائر ، والقرآن يدل على هذا»(١) .

الحجة الثانية : تمسكهم بقوله تعالى : ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ﴾[الأنبياء : ٢٨] ، وقوله : ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾[غافر : ٧] ، وقوله : ﴿فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ﴾[غافر :٧] ، فشفاعة الملائكة هنا لم تشمل صاحب الكبيرة ، ولا فرق بين شفاعة الأنبياء والملائكة(٢) .

وقد أجاب الصنعاني عن هذه الحجة بأنه لا يسلم بأن من ارتضى لا يتناول الفاسق ، فإنه يرتضى من جهة الإيمان والعمل الصالح ، وإن كان مبغوضاً من جهة المعصية ، بخلاف الكافر المتصف بمثل العدل والجود ، فإنه ليس بمرتضى عند الله أصلاً ؛ لفوات أصل الحسنات وأساس الكمالات ، ولا يسلم أن الذين تابوا لا يتناول الفساق ؛ فإن المراد تابوا عن الشرك ؛ إذ لا معنى لطلب مغفرة من تاب عند المعاصي ، وعمل صالحاً عند المعتزلة ؛ لكونه عبثاً أو طلباً لترك الظلم بمنع المستحق حقه ، هذا بعد تسليم دلالة التخصيص بالوصف على نفي الحكم عما عداه (٣) .

---

(١) الآجري : الشريعة ، ص ٣٣٤ ، ٣٣٥ .

(٢) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ص ٤٨١ .

(٣) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ص ٤٨٢ .

الحجة الثالثة : تمسكهم بالآيات المشعرة بخلود الفساق ، ولو كانت شفاعة لما كان خلوداً . وقد أجاب الصنعاني عن هذه الحجة بما ورد من أدلة انقطاع عذاب صاحب الكبيرة[1] .

وثمة أجوبة أخرى قوية عن هذه الحجة ، غير الإجابة التي قدمها الصنعاني ، ومن ذلك :

١- أن ما ورد من الوعيد بالخلود في النار أو الحرمان من الجنة لمن ارتكب تلك الذنوب محمول على من استحل ذلك ؛ فإنه يصير باستحلاله كافراً ، أما من فعلها معتقداً تحريمها ، فلا يلحقه هذا الوعيد ، وإن لحقه وعيد الدخول في النار دون تخليد[2] .

٢- أن الوعيد بالحرمان من الجنة المراد به أنه لا يستحق دخول الجنة ابتداء إن جوزي على ذنبه ، بل يعذب بقدر ذنوبه ثم يدخلها ، وقد يعفو الله تعالى عنه ، فلا يعذب[3] .

٣- أن هذا وعيد ، وإخلاف الوعيد لا يذم ، بل يمدح ، والله تعالى يجوز عليه إخلاف الوعيد ، ولا يجوز عليه خلف الوعد ، والفرق بينهما أن الوعيد حقه ، فإخلافه عفو وهبة ، وذلك موجب كرمه وجوده وإحسانه ، وأن الوعد حق عليه أوجبه على نفسه ، والله لا يخلف الميعاد[4] .

---

(١) انظر : نفس المصدر السابق ، ص ٤٨١-٤٨٢ .

(٢) انظر : ابن القيم : مدارج السالكين (١/ ٣٩٥) ، وابن حجر : فتح الباري : (٣/ ٢٢٧) .

(٣) انظر : ابن خزيمة : التوحيد (٢/ ٨٦٨ ، ٨٦٩) .

(٤) انظر : البيهقي : البعث ، ص ٥٠ ، وابن القيم : مدارج السالكين (١/ ٢٩٦) .

٤ - أن هذه النصوص وأمثالها مما ذكر فيه المقتضى للعقوبة ، يقال في شأنها : لا يلزم من وجود مقتضى الحكم ، وجوده ؛ فإن الحكم إنما يتم بوجود مقتضيه وانتفاء مانعه ، وغاية هذه النصوص الإعلام بأن كذا سبب للعقوبة ومقتضى لها ، وقد قام الدليل على ذكر الموانع ؛ كالتوبة ، والتوحيد ، والحسنات العظيمة الماحية ، والمصائب الكبار المكفرة ، وإقامة الحدود ، ونحوها [١] .

الحجة الرابعة : الإجماع على الدعاء بقولنا : اللهم اجعلنا من أمة شفاعة محمد - ﷺ - ولو خصت الشفاعة بأهل الكبائر ، لكان ذلك دعاء بجعل الداعي منهم [٢] .

وهذه الحجة التي ذكرها الصنعاني هي من الحجج العقلية للقاضي عبد الجبار ؛ حيث قال : «اتفقت الأمة على هذا القول : «اللهم اجعلنا من أهل الشفاعة» فلو كان الأمر على ما ذكرتموه ، لكان يجب أن يكون هذا الدعاء دعاء لأن يجعلهم الله تعالى ، من الفساق ، وذلك خلف»[٣] .

وقد أجاب الصنعاني عن هذه الحجة بأن المراد : اجعلنا من أهل الشفاعة على تقدير المعاصي ، كما في قولنا : اجعلنا من أهل المغفرة ومن أهل التوبة ، وتحقيقه أن المتصف بالصفات إذا اختص بكرامة منشؤها تلك الصفات دون البعض ، لم يكن استدعى أهلية تلك الكرامة إلا استدعى الصفة التي هي منشؤها تلك الكرامة ، فهنا

---

(١) انظر : مدارج السالكين (١/ ٣٩٦) .

(٢) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ص ٤٨٢ .

(٣) شرح الأصول الخمسة ، ص ٦٩٢ .

الشفاعة وإن اختصت بمرتكب الكبائر ، لكن منشأها الإيمان وبعض الحسنات التي تصير سبباً لرضى الشفيع عنه وميله إليه (١) .

ويضاف إلى هذا أن الشفاعة ليست مقتصرة على أهل الكبائر ، بل منها ما هو لرفع المحسنين لرفع درجات لم يستحقوها ، وغير ذلك ، فقول الداعي المؤمن يحمل على ما يصح منها ؛ كرفع الدرجات ، بل الخلق أجمعون يحتاجون إلى شفاعته العظمى ؛ ومن ثم فيجوز أن يكون الداعي مريداً تلك الشفاعة ، ويكون سؤاله إياها كسؤاله الوسيلة لسيد الأولين والآخرين ﷺ (٢) .

وإجابة الصنعاني هذه قد وافقه فيها كل من القاضي عياض والقرطبي ؛ فقد قال القاضي عياض : «لا يلتفت إلى قول من قال : إنه يكره أن يسأل الإنسان الله تعالى - أن يرزقه شفاعة محمد - ﷺ - لكونها لا تكون إلا للمذنبين ؛ فإنها قد تكون - كما قدمنا - لتخفيف الحساب وزيادة الدرجات ، ثم كل عاقل معترف بالتقصير ، ومحتاج إلى العفو ، غير معتد بعمله ، مشفق منه أن يكون من الهالكين ، ويلزم هذا القائل إلا يدعو بالمغفرة والرحمة ؛ لأنها لأصحاب الذنوب أيضاً ، وهذا كله خلاف ما عرف من دعاء السلف والخلف» (٣) .

وقال القرطبي : «إنما يطلب كل مسلم شفاعة الرسول ، ويرغب إلى الله في أن

---

(١) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ص ٤٨٢ .

(٢) انظر : الصنعاني : إيقاظ الفكرة ص ٤٨٢-٤٨٣ .

(٣) انظر : تفسير القرطبي (١٠/ ٣١٠) ، وشرح النووي (٣/ ٣٦) .

تناوله ؛ لاعتقاده أنه غير سالم من الذنوب ، ولا قائم لله سبحانه بكل ما افترض عليه ، بل كل واحد معترف على نفسه بالنقص ؛ فهو لذلك يخاف العقاب ويرجو النجاة» [١] .

---

(١) تفسير القرطبي (١/ ٣٨٠) .

الخاتمـة

الخاتمة

من خلال عـرضنا لآراء الصنعاني في مـسائل الاعتـقاد ، يمكن أن نلخص إلى بعض النتائج الهامة التي توصل إليها البحث ، والتي يمكن أن نجملها فيما يلي :

أولاً : لم يقتصر الصنعاني في كتاباته حول العقيدة على جانب معين فقط، بل تنوعت كـتبه وردوده ، ومناقـشاته للمـخالفين ، فكتب في تقـرير عقـيدة السلف ، كـما رد وناقش الجهـميـة ، والمعتزلة ، والأشـاعرة ، والمرجـئة ، والخوارج ، والرافضة ، والمشـبهة، والصوفية ، وكان موقـفه ومنهجه في الردّ نابعين من المنهج السلفي ، القائم على الكتاب والسنة .

كمـا يرتكز منهج الصنعـاني في المعرفـة والاستـدلال على الطريق والدليل الشرعـي - سمعي وعـقلي - والذي يدل على التكامل ، وعلى أنـه لا يوجد تعارض بين العقل والنقل .

واعتمد الصنعاني في العقيدة على الكتاب والسنة ، وقدّمهما على غيرهما، وهذه سمة بارزة في منهجه ، يجد الإنسان شـاهدها في جميع كتبه ، كما أنه رأى صحة الاحتجاج بخبر الآحاد في العقيدة .

ثانيًـا : سلك الصنعاني في الاستدلال على وجود الله تعالى مسلك القرآن الكريم ، وهو إثبات وجود الله عن طريق بيان عظمـته وتدبيره المحكم وقدرته على كل ما في العالـم ، وعنايته التامة بكل صغيرة وكبيرة وتنحصر الأدلة التي اسـتـدل بها فـي : دلالة الفطرة ، ودلالة الآفـاق ، ودلالة الأنفس ، ودلالة

المعجزات .

وقد آثـر الصنعاني أدلة القـرآن ؛ لأنه وجد في منهـجه مـا أغناه عن أدلة المتكلمين ومناهجهم .

ثالثًـا : ركز الصنعاني على أكبر المسـائل وأهمها ؛ وهو توحيد الألوهية ، والبعد عن الشرك بجميع أنواعه ، وربط ذلك بشهادة أن لا إله إلا الله ، كما ركـز على أنواع العبـادة التي لا يجـوز صرف شيء منهـا إلا لله ، ومن ذلك التوكل ، والدعاء، والتشفع ، والتوسل ، والاستغاثة ، والنحر ، والنذر .

ولـم يعذر الصنعاني من يقع في الشرك جهلاً ؛ حيث إنه حكى عن الفقهاء أنهم خرّجوا في كتب الفقه في باب الردة أن من تكلّم بكلمة الكفر ، يكفر ، وإن لـم يقصد معناها . ثم بنى على ما نقله عن الفقهاء مسألة عدم عذر الواقع في الشرك جهلاً ، بجامع الوقـوع في الكفر ، مع عدم إرادة القلب له . وقد بينت أن هذا الرأي الذي ذهب إليه الصنعاني فيه نظر .

رابعًـا : وسع الصنعاني من مفهوم العبـادة ، بحيث إنها أصبحت تشمل جميع الأقـوال والأعمال الظاهرة والباطنة ، التـي يتقبلها الله بقـبول حسن . وفي هذا أكبـر رد على الفهم القاصر ، الـذي يقع فيه كثـير من الناس ، من تصـورهم أن العبـادة محـصورة فـي أركان الإسـلام الخمـسة فـقط ، ويرى الصنعاني أن للسـحر حقيـقة ، وأنه ليس تخيـيلاً فقط ، كمـا يرى فريق من العلماء ، ومن بينهم ابن حزم ، وما ذهب إليـه الصنعاني هو الصحيح ، وبه قطع الجمهـور ، وعليه عامة العلمـاء ، ويدل عليه الكتاب والسنة الصحـيحة

المشهورة .

خامسًا : يثبت الصنعاني في الأسماء والصفات ما أثبته الله لنفسه وأثبته له رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تكييف ، ومن غير تمثيل ولا تعطيل ، فهو يثبت الصفات على ما يليق بجلال الله وعظمته ، ويرى الصنعاني أن أسماء الله تعالى وصفاته توقيفيه ، أي أن المصدر الذي تؤخذ منه أسماء الله تعالى وصفاته يتمثل في : الكتاب ، والسنة، والإجماع ، فالعقل وحده يُخشى من قصوره في إدراك ما يستحقه تعالى من الأسماء الحسنى . وقد ميز الصنعاني بين ما يشترط فيه التوقيف ، وبين ما لا يشترط فيه التوقيف فيما يطلق على الله ، فالأول ما كان على سبيل التسمي والدعاء ، والثاني ما كان على سبيل الإخبار .

سادسًا : يرى الصنعاني أن وصف القرآن بأنه مخلوق أو غير مخلوق بدعة، نشأ عنها مفاسد كثيرة ، وقد وسع السلف الإيمان بأن القرآن كلام الله، ولم يجاوزوا هذا القدر ، فليكف المؤمن ما كفاهم .

وقد بينت أن ما ذهب إليه الصنعاني فيه نظر ؛ حيث إن السلف في صدر الإسلام كانوا في غنى عن الزيادة على القول : القرآن كلام الله ؛ لأنهم لم يكونوا يفقهون من هذه الإضافة إلا أنها صفة من صفات الله ، وصفات الله غير مخلوقة ، حتى ظهرت الجهمية ، وظهرت بدعة القول بخلق القرآن ، فعقل أئمة السلف خطرها ، وقابلوها برفضها وإنكارها ، والتشديد عليهم في ذلك ؛ لأن حقيقة كلامهم يتضمن تكذيب القرآن ، وإثبات النقص لله ، ولا سبيل لهم لإبطال هذه البدعة إلا أن قالوا : القرآن كلام الله غير مخلوق .

سابعًا : أثبت الصنعاني بالتحقيق أن لا خلاف بين المعتزلة والأشاعرة في

مسألة التحسين والتقبيح ، وذلك على خـلاف المشهور عنهما ، وهذا التحقيق قد تفـرّد به الصنعاني ، ولم يسـبق إليه ، فـهو من بنات أفكاره ، كـما يرى الصنعاني أن الإيمان تصديق بالقلب ، وقـول باللسان ، وعمل بالأركان ، وأن الأعـمال كلهـا داخلة في مسـمى الإيمان وأنه يزيد وينقص ، يزيد بالطاعـات والعبادات ، وينقص بالمعاصي والفواحش .

ثامـنًا : يرى الصنعاني أن البدعة كلها ضـلالة ، سواء أكانت في العبادات فقط أو في العادات والعبادات معاً . وقد وافق الصنعاني في هذا القول جماعة من العلمـاء المتقدمين والمتـأخرين ، منهم ابـن تيميـة ، وابن رجب الحنبلي ، وابن حجر كما خالفه من جهة أخرى جماعة من العلماء رأوا أن كل ما أحدث بعد عـهد النبي ﷺ بدعة ، إن وافق السنة ، فهو محمـود ، وإن خالفها فهو مذموم . ومن هؤلاء: الشافعي ، والخطابي ، والقاضي عياض ، والغزالي ، وابن العربي ، والنووي ، والعـز بن عبد السلام . وقـد بينت أن الخلاف بين الفريقين خلاف لفظي.

تاسـعًا : أنكر الصنعاني الكرامة إذا كانت من قـبيل الخارق للعادة ، ولم يثبت من الكرامة إلا ما كان من قبيل إجابة الدعوات بعافية المريض ، والسلامة من المخاوف وقـد بينت أن هذا الرأي الذي ارتضـاه الصنعاني مخـالف لمذهب أهل السنة والجماعة . كما عللت سبب ذهابه إلى هذا القول بما شهده من غلو في الكرامة والأوليـاء ، بلغ حد الشرك والإلحـاد ، فتصـدى الصنعاني لنقض هذا الباطل وتبيين عواره وفساده ، إلا أنه تجاوز في ردّه .

المصادر والمراجع

أ - المصادر والمراجع المطبوعة :

● ابن الأثير (المبارك بن محمد الجزري، ت: ٦٠٦هـ).

- النهاية في غريب الحديث والأثر. تحقيق د. طاهر أحمد الزواوي، ود. محمود الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

● الآجري (محمد بن الحسين ت: ٣٦٠هـ).

- الشريعة، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ط١، ١٣٩٦هـ - ١٩٥٠م.

● أحمد بن حنبل (أحمد بن محمد بن حنبل، ت: ٢٤١هـ).

- مسند أحمد بن حنبل، فهرسة: ناصر الدين الألباني، نشر المكتب الإسلامي، ط٥، ١٤٠٥هـ.

● أحمد عطية الغامدي (دكتور)

- البيهقي وموقفه من الإلهيات، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المجلس العلمي، إحياء التراث الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.

● أحمد بن ناصر.

- السحر بين الحقيقة والخيال، مكتبة التراث، مكة المكرمة، ط ١٤٠٨هـ.

● الأزهري (محمد بن أحمد ت: ٣٧٠هـ).

- تهذيب اللغة، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

● الأشعري (علي بن إسحاق ت: ٣٢٤هـ).

- الإبانة عن أصول الديانة، تحقيق: د. فوقية حسين، القاهرة، ط١، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، وطبعة أخرى: دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط٣، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

● الأشقر، (عمر الأشقر)

- القضاء والقدر، دار النفائس، الأردن، ط٣، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

● الأصبهاني (أحمد بن عبد الله ت: ٤٣٠هـ).

- الحجة في بيان المحجة، تحقيق: محمد المدخلي، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١١هـ.

● الألباني (ناصر الدين، ت: ١٤٢٠هـ).

- التوسل أنواعه وأحكامه، المكتب الإسلامي، ط٥، ١٤٠٦هـ.

● الإيجي (عبد الرحمن الشافعي، ت: ٧٥٦هـ).

- المواقف في علم الكلام ، عالم الكتب، بيروت.

● الباقلاني (محمد بن الطيب، ت: ٤٠٣هـ).

- التمهيد، تحقيق: يوسف مكارثي، بيروت، ١٩٥٧م. وطبعة أخرى، تحقيق: د. أبو ريدة، ود. الخضيري، دار الفكر العربي، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م.

● البخاري (محمد بن إسماعيل ت: ٢٥٦هـ).

- صحيح البخاري، رقمه محمد فؤاد عبد الباقي، طبع مع فتح الباري، المطبعة السلفية، القاهرة.

● البربهاري (الحسن بن علي ت: ٣٢٨هـ).

- شرح السنة، تحقيق: د. محمد سعيد القحطاني، نشر دار ابن القيم، ط١، ١٤٠٨هـ.

● ابن بطة (عبيد الله بن محمد ت: ٣٨٧هـ).

- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (الإبانة الكبرى)، تحقيق: رضا نعسان، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

- الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة (الإبانة الصغرى)، تحقيق: رضا نعسان، المكتبة الفيصلية، ط١، ١٤٠٤هـ.

● البغدادي (عبد القادر بن عمر ت: ١٠٩٣هـ).

- الفرق بين الفرق، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة محمد علي صبيح، القاهرة.

● البغوي (أبو محمد بن مسعود ت: ٥١٦هـ).

- شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش، نشر المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ.

- معالم التنزيل، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك ومروان سوار، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

● البيهقي (أحمد بن الحسين ت: ٤٥٨هـ).

- الأسماء والصفات، تعليق الكوثري، ط. مصورة دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- الاعتـقاد على مذهب أهل السنة والجمـاعة، دار الكتب العلميـة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ.

- البعث والنشور، تحقيق: عامر أحمد حيدر، ط١، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، وطبعة أخرى: بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشـريعة، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب الـعلمـيـة، بيـــروت، ودار الريان للتـراث، الـقـاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ.

- السنن الكبرى، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، (بدون تاريخ).

● الترمذي (محمد بن الحسين ت: ٣١٨هـ).

- سنن الترمذي، ط عبد الوهاب عبد اللطيف، ط١، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

● ابن تيمية (أحمد بن عبد الحليم ت: ٧٢٨هـ).

- الاحتجاج بالقدر، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تحقيق: د. ناصر العقل، ط١، ١٤٠٤هـ.

- التوحـيد مع إخـلاص العمل لله، تحـقيق: د. مـحمد الجليند، دار الـقبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، دمشق، ط٣، ١٤٠٧هـ.

- درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: مـحمد رشاد سالم، دار الكنوز الأدبية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

- شرح العقـيدة الأصفهـانية، ط١، دار الفكر، بيروت، وطبـعة أخرى: دار الكتب الحديثة، مصر.

- الصفـدية، تحقيق: د. مـحمد رشـاد سالم، (الجزء الأول)، شـركة مطابع

حنيفة، الرياض، ط ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

- الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مكتب دار البيان، دمشق، ط ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، ط المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

- مجموع الفتاوى، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الرياض، ط١، ١٣٨١هـ.

- مجموعة الرسائل والمسائل، تعليق: محمد رشيد رضا، طبعة مصورة عن طبعة المنار، توزيع دار الباز، مكة المكرمة.

- منهاج السنة النبوية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٠٦هـ.

● جابر إدريس أمير.

- منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل وأثر المنهجين في العقيدة، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

● الجاحظ (عمرو بن بحر ت: ٢٥٥هـ).

- البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، بمصر، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

● الجرجاني (علي بن محمد، ت: ٨١٦هـ).

- التعريفات، ط الدار التونسية للنشر، ١٩٧٤م.

● ابن جرير الطبري (محمد بن جرير ت: ٣١٠هـ).

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، نشر مكتبة مصطفى الحلبي، القاهرة، ط٣، ١٣٨٨هـ. وطبعة أخرى: بيروت، دار الفكر، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

● الجويني (عبد الملك بن عبد الله ت: ٤٧٨هـ).

- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تحقيق: د. محمد يوسف موسى، وعلى عبد الحميد، مكتبة الخانجي، مصر، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.

● الحاكم (محمد بن عبد الله ت: ٤٠٥هـ).

- المستدرك على الصحيحين، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ.

● ابن حبان (أبو حاتم بن معاذ ت: ٣٥٤هـ).

- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان بترتيب علاء الدين الفارسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وحسين أسد، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٤هـ.

● ابن حجر (أحمد بن علي ت: ٨٥٢هـ).

- فتح الباري شرح صحيح البخاري، تصحيح محب الدين الخطيب، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار الريان للتراث، مصر، ط١، ١٤٠٧هـ.

● ابن حزم (علي بن أحمد ت: ٤٥٦هـ).

- الدرة، تحقيق: د. أحمد ناصر الحمد، ود. سعيد القزقي، مطبعة المديني، ط١، ١٤٠٨هـ.

● الأشعري.

- رسالة إلى أهل الثغر، تحقيق: د. محمد الجليند، طبعها باسم أصول أهل السنة والجماعة، مطبعة التقدم، القاهرة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- مقالات الإسلاميين، تحقيق: ريتر، ط٣، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

● حسنى زينة.

- العقل عند المعتزلة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٩٧٨م.

● الحكمي (حافظ بن أحمد ت: ١٣٧٧هـ).

- معارج القبول، دار ابن القيم، الدمام، ط١، ١٤١٠هـ.

● أبو حنيفة (النعمان بن ثابت ت: ١٥٠هـ).

- شرح كتاب الفقه الأكبر، شرح الملا على القاري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.

● خالد العلى.

- جهم بن صفوان ومكانته في الفكر الإسلامي، منشورات المكتبة الأهلية، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٥م.

● خالد نور.

- منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

● ابن خزيمة (محمد بن إسحاق ت: ٣١١هـ).

- التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، تحقيق: د. عبد العزيز الشهوان، دار الرشد، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

● الخطابي (أحمد بن محمد ت: ٣٨٨هـ).

- معالم السنن شرح سنن أبي داود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١١هـ.

● الخطيب التبريزي (يحيى بن علي ت: ٥٠٢هـ).

- مشكاة المصابيح، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط١، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.

● الخلال: (محمد بن خلف ت: ٣٧١هـ).

- السنة، تحقيق: د. عطية الزهراني، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ.

● الدارمي (عبد الله بن عبد الرحمن ت: ٢٥٥هـ).

- سنن الدارمي، نشر بعناية محمد أحمد دهمان، تخريج وتصحيح عبد الله هاشم اليماني، المدينة المنورة، ١٤٨٦هـ - ١٩٦٦م.

- رد الإمام الدارمي على بشر المريسي العنيد، تصحيح وتعليق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٤٨هـ.

● أبو داود (سليمان بن الأشعث ت: ٢٧٥هـ).

- سنن أبي داود، تحقيق: عزت الدعامي، ط١، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م.

● أبو داود الطيالسي (سليمان بن داود ت: ٢٠٤هـ).

- مسند أبي داود الطيالسي، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط١، ١٣٢١هـ، طبعة مصورة عنها، دار الكتاب العربي، دار التوفيق، بيروت.

● الذهبي (محمد بن أحمد ت: ٧٤٨هـ).

- العلو للعلى الغفار، تصحيح وتعليق: عبد الرحمن عثمان، مطبعة العاصمة، القاهرة، ط١، ١٣٩٨هـ.

● الرازي (أبو عبد الله الطبرستاني ت: ٦٠٦هـ).

- معالم أصول الدين، تصحيح طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات

الأزهرية.

- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين، وبذيله تلخيص المحصل للطوسي، راجعه طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

● الراغب الأصفهاني (الحسين بن محمد ت: ٥٠٢هـ).

- المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان داوري، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٢هـ.

● ابن رجب (زين الدين أبو الفرج ت: ٧٩٥هـ).

- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم، تحقيق: محمد القعود، نشر دار الفرقان، ط١، ١٤١١هـ.

- أهوال القبور، تحقيق: بشير عون، دار البيان، دمشق، ط١، ١٤١٢هـ.

● ابن رشد (أبو الوليد بن أحمد ت: ٥٢٠هـ).

- مناهج الأدلة في عقائد الملة، تحقيق: د. محمود قاسم، الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٣.

● الزركان (محمد صالح).

- فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية، دار الفكر.

● الزمخشري (جار الله أبو القاسم ت: ٥٣٨هـ).

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، ط دار المعرفة، بيروت.

● السعدي (عبد الرحمن السعدي ت: ١٣٧٥هـ).

- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، المطبعة السلفية، القاهرة،

١٣٧٥هـ.

● سعيد بن مسفر القحطاني (دكتور).

- الشيخ عبد القادر الجيلاني وآراؤه الاعتقادية والصوفية، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

● سلمان بن سمحان.

- تبرئة الشيخين الإمامين من تزوير أهل الكذب والمين، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ.

● سليمان بن عبد الوهاب (ت : ١٢٥٧هـ).

- تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، المكتب الإسلامي، ط٥، ١٤٠٢هـ.

● السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر ت: ٩١١هـ).

- الدر المنثور في تفسير القرآن بالمأثور، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ.

- الأمر بالمعروف والنهي عن الابتداع، تحقيق: مشهور حسن سلمان، دار ابن القيم، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

● الشهرستاني (محمد بن عبد الكريم ت: ٥٤٨هـ).

- الملل والنحل، تحقيق: محمد سيد كيلاني، ط مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

- نهاية الأقدام في علم الكلام، نشر الفرد جيوم، طبعة مصورة عن طبعة ليدن.

● الشوكاني (محمد بن علي ت: ١٢٥٠هـ).

- أدب الطلب ومنتهى الأرب، تحقيق: محمد عثمان الخشت، مكتبة الساعي، الرياض.

- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، مطبعة السعادة، القاهرة، ط١، ١٣٤٨هـ. وطبعة أخرى: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

- تحفة الذاكرين، دار الكتب العلمية، بيروت.

- فتح القدير، مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٨٣هـ.

● ابن أبي شيبة (عبد الله بن محمد ت: ٢٣٥هـ).

- الإيمان، تحقيق: ناصر الدين الألباني، الكويت، دار الأرقم، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

● آل الشيخ (عبد الرحمن بن حسن)

- فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، تحقيق: محمد حامد الفقي، ط لاهور.

● الصابوني (إسماعيل بن عبد الرحمن ت : ٤٤٩هـ) .

- عقيدة السلف أصحاب الحديث ضمن مجموع الرسائل المنيرية، إدارة الطباعة المنيرية. وطبعة بدر البدر، الدار السلفية، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٨م.

● الصنعاني (محمد بن إسماعيل الأمير ت: ١١٨٢هـ).

- الإنصاف في حقيقة الأولياء وما لهم من الكرامات والألطاف، تحقيق: عبد الرزاق البد، دار ابن عفان، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٨هـ -

١٩٩٧م.

- الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية، اعتنى بطباعته الوليد الربيعي، بدون بيانات نشر.
- إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة، تحقيق: محمد صبحي حلاق، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٠م.
- تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ثمرات النظر في علم الأثر، تحقيق: رائد بن صبري بن أبي علفة، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- جمع الشتيت في شرح أبيات التثبيت، ط٣، ١٤٠٤هـ.
- ديوان الأمير الصنعاني، دار التنوير للطباعة والنشر، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م. وطبعة أخرى: القاهرة ط١، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، جمعية إحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- العدة شرح عمدة الأحكام، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

● الطبراني (سليمان بن أحمد ت: ٣٦٠هـ).

- المعجم الصغير، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

● ابن أبي عاصم (أحمد بن عمرو ت: ٢٨٧هـ).

- السنة، تحقيق الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ.

- ● ابن عبد البر (يوسف بن عبد الله ت: ٤٦٣هـ).
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والإسانيد، تحقيق: مصطفى العلوي وآخرين، وزارة الأوقاف الإسلامية، المملكة العربية السعودية.
- ● عبد الرحمن بن القاسم النجدي.
- الدرر السنية في الأجوبة النجدية، جمع: عبد الرحمن بن القاسم النجدي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٣٥٨هـ .
- ● عبد الله تومسوك (دكتور).
- منهج الإمام الشوكاني في العقيدة، مكتبة دار القلم والكتاب، الرياض، ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ● عبد الإله بن سليمان الأحمدي.
- المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة، جمع وتحقيق ودراسة، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ.
- ● عبد الرحمن المحمود (دكتور).
- موقف ابن تيمية من الأشاعرة، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ● عبد الرحمن آدم علي.
- الإمام الشاطبي عقيدته وموقفه من البدع وأهلها، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٨م.
- ● أبو عبيدة (معمر بن المثنى ت: ٢١٠هـ).
- مجاز القرآن، ط مؤسسة الرسالة، بيروت.

● العثيمين (محمد بن صالح ت: ١٤٢١هـ).
- عقيدة أهل السنة والجماعة، مطبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط٢، ١٤٠٧هـ.

● ابن العربي (محمد بن عبد الله ت: ٥٤٣هـ).
- عارضة الأحوذي لشرح صحيح الترمذي، دار الكتاب العربي.

● ابن أبي العز (علي بن علي ت: ٧٢٢هـ).
- شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق: جماعة من العلماء، خرج أحاديثها، الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤، ١٣٩١هـ.
- قواعد الأحكام في مصالح الأنام، دار المعرفة، بيروت، لبنان، طبعة مصورة من المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

● علي محفوظ.
- الإبداع في مضار الابتداع، دار الاعتصام، ط٥، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.

● عمار الطالبي (دكتور).
- آراء الخوارج، الكتب المصري الحديث للطباعة والنشر بالأسكندرية (بدون تاريخ).

● أبو عمار الإباضي.
- الموجز، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.

● العيني (محمود بن أحمد ت: ٨٥٥هـ).
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.

● الغزالي (محمد بن محمد بن محمد ت: ٥٠٥هـ).

- إحياء علوم الدين، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

- الاقتصاد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

● الفارابي (محمد بن محمد ت: ٣٣٩هـ).

- فصوص الحكم، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، مطبعة المعارف ١٣٩٦هـ.

● ابن فارس (أحمد بن فارس ت: ٣٩٥هـ).

- مجمل اللغة، تحقيق: هادي حمودي، ط١، الكويت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.

● الفراء (يحيى بن زياد ت: ٢٠٧هـ).

- معاني القرآن، ط عالم الكتب، بيروت.

● الفيروزآبادي (محمد بن يعقوب ت: ٨١٧هـ).

- القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت.

● القاضي عبد الجبار (عبد الجبار بن أحمد ت: ٤١٥هـ).

- شرح الأصول الخمسة، تحقيق: د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.

● القاضي عياض (عياض بن موسى ت: ٥٤٤هـ).

- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، ط المكتبة العتيقة، دار التراث.

● ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم ت: ٢٧٦هـ).

- تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط٢، ١٣٩٣هـ.

● القرطبي (محمد بن أحمد ت: ٣٨٠هـ).

- الجامع لأحكام القرآن، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٧هـ.

● القنوجي (صديق حسن خان ت: ١٣٠٧هـ).

- الدين الخالص، دار التراث، القاهرة، (بدون تاريخ).

● ابن قيم الجوزية (محمد بن أبي بكر ت: ٧٥١هـ).

- اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، تصحيح: محمد عفيفي، بيروت، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، تحقيق: علي محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ.

- مدارج السالكين، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ط ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.

● ابن كثير (إسماعيل بن عمر ت: ٧٧٤هـ).

- تفسير القرآن العظيم، نشر دار الريان، مصر، وطبعة أخرى: ط الشعب، القاهرة.

● اللالكائي (هبة الله بن الحسن ت: ٤١٨هـ).

- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، دار طيبة، ط١، (بدون تاريخ).

● الماتريدي (محمد بن محمد ت: ٣٣٣هـ).

- تأويلات أهل السنة، تحقيق: إبراهيم عوضين، والسيد عوضين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

● المجمع الوسيط.

- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط المكتبة الإسلامية استانبول، تركيا.

● مجموعة التوحيد.

- طبعت على نفقة محمد العبيكان.

● محمد بن إبراهيم.

- الإيمان بالقضاء والقدر، دار الوطن، الرياض، ط٢، ١٤١٦هـ.

● محمد حسن.

- نشر العرف لنبلاء اليمن بعد الألف إلى سنة ١٣٥٧هـ، مطبعة السعادة، مصر ١٣٥٩هـ.

● محمد الخميس (دكتور).

- أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

● محمد عبده.

- رسالة التوحيد، دار إحياء العلوم، بيروت، ط٥، ١٤٠٥هـ.

● محمد عمارة.

- المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٧٢م.

● محمد هراس.
- دعوة التوحيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.

● ابن المرتضى (محمد بن يحيى ت: ٣١٠هـ).
- البحر الزخار، طبعة مصورة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٥م.

● مسلم (مسلم بن الحجاج ت: ٢٦١هـ).
- صحيح مسلم، تحقيق وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي، ط١، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

● مصطفى حلمي.
- ابن تيمية والتصوف، دار الدعوة، الإسكندرية، (بدون تاريخ).

● مصطفى صبري.
- موقف البشر تحت سلطان القدر، المطبعة السلفية، القاهرة، ط١، ١٣٥٢هـ.

● أبو المعين النسفي (ميمون بن محمد ت: ٥٠٨هـ).
- بحر الكلام في علم التوحيد، (بدون بيانات).

● المقريزي (أحمد بن علي الحسين ت: ٨٤٥هـ).
- تجريد التوحيد المفيد، تحقيق: طه محمد الدين، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٨هـ.

● المكلاتي.
- لباب العقول في الرد على الفلاسفة في علم الأصول، تحقيق: د. فوقية

محمود، دار الأنصار، القاهرة، ط١، ١٩٧٧م.

● ابن منظور (محمد بن مكرم ت: ٧١١هـ).

- لسان العرب، دار صادر، بيروت.

● موسى النفيعي.

- الإمام محمد بن نصر المروزي وجهوده في بيان عقيدة السلف والدفاع عنها، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ.

● ناصر الجديع (دكتور).

- الشفاعة عند أهل السنة، والرد على المخالفين فيها، دار أطلس للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

● النسائي (أحمد بن شعيب ت: ٣٠٣هـ).

- عمل اليوم والليلة، تحقيق: فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

- سنن النسائي، ترقيم عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط٢، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

● أبو نعيم الأصبهاني (أحمد بن عبد الله ت: ٤٣٠هـ).

- حلية الأولياء، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٩هـ.

● النووي (يحيى بن شرف ت: ٦٧٦هـ).

- شرح النووي على صحيح مسلم، المطبعة المصرية ومكتبتها، القاهرة.

● الهمذاني (أبو الحسن عبد الجبار ت: ٤١٥هـ).

- المغني في أبواب التوحيد والعدل، تحقيق: د. أحمد الأهواني، (والجزء

الثامن تحقيق: د. توفيق الطويل وسعيد زايد)، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة.

- متشابه القرآن، تحقيق: عدنان زرزور، ط دار التراث، القاهرة.

● الهيثمي (نور الدين الشاذلي ت: ٨٠٧هـ).

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان ط٣، ١٤٠٢هـ.

● ابن الوزير (ت: ٨٤٠هـ).

- ترجيح أساليب القرآن القرآن على أساليب اليونان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- إيثار الحق على الخلق، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٧هـ.

● أبو يعلى (محمد بن أبي يعلى ت: ٥٢١هـ).

- طبقات الحنابلة، دار المعرفة، بيروت، لبنان (بدون تاريخ).

● أبو يعلى الفراء (أبو يعلى بن الحسين ت: ٤٥٨هـ).

- العدة في أصول الفقه، تحقيق: أحمد بن علي سير المباركي، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

ب - المخطوطات والرسائل الجامعية غير المطبوعة :

● صارم الدين إبراهيم الحوثي .

- نفحات العنبر بفضلاء اليمن الذين في القرن الثاني عشر ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، ميكروفيلم (٢٢٥٦) مصورات خارج الدار (اليمن الشمالي) .

● إبراهيم الديبو .

- آراء الإمام النووي في مسائل العقيدة ، رسالة ماجستير، بكلية دار العلوم ، جامعة القاهرة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

● الرصاص (ت : ٦٦٠هـ) .

- الخلاصة النافعة بالأدلة القاطعة في فوائد التابعة ، دراسة وتحقيق للمتن وشرحه ، سمران نشمي العنزي ، رسالة ماجستير ، كلية دار العلوم، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع | **الصفحة**

* * *

First section: Opinions of Al-Sanaani in unification

This section includes three chapters, the **first chapter** includes unification of Lord and the **second chapter** is unification of GOD and the **third chapter** includes unification of names and attributes.

Second Section: His opinions in rest issues of belief.

This section is consisted from four chapters First chapter talking about Predestine and preordain, the second chapter talking about belief and its issues, the third chapter talking about heresies and fourth chapter talking about the invisible.

Conclusion:

This conclusion including the most important results of the research and the research is attached with footnotes of the indexes of the resources and references and index for the subjects.

Summary

Thanks God and pray upon the best of the prophets and massengers.

There is no doubt that knowing God and His judgements is one of the most honorable science, because the honor of science coming from the honor of the known. As people need theses judgements more than others.

One of the honorable science is the science of belief.

Our God had employed people for the purpose of the science of belief in order to learn it and then teach this science to others who come after them and Al-Sanaani is counted as one of those scientists.

This research is consisted of Introduction, Preliminary and two sections and conclusion.

Introduction: including the importance of the subject of this thesis and motivations beyond the choice this subject and the methodology which is used.

The preliminary:

Includes summary of the era of El-Sanaanni, his life, books, and methodology.

Cairo University
Faculty of Dar El-Oloum
Islamic Philosophy Department

Believing Matters

of

El-Sanaani Mohamed bin Ismail

(Died: 1182 H)

Thesis Submitted for partial fulfillment of
Master Degree

Submitted by :
Abdullah Mohamed Al_motairy

Under supervision of :
Prof. Dr. Hamed Taher
Professor of Islamic Philosophy
Deputy of Head of Cairo University

1422H – 2001 AC.